الأحكام والشروط

خدمات الثروات

كيفية عمل هذه الأحكام والشروط

تشتمل هذه الأحكام والشروط على الأجزاء التالية:

الجزء (١): أحكام عامة

الجزء (٢): شروط إضافية لخدمات التنفيذ والتداول

الجزء (٣): شروط إضافية لخدمات الحفظ

الجزء (٤): شروط إضافية لتسهيلات التمويل

الجزء (٥): شروط إضافية لخدمات التأمين

الملحق (١): تحذيرات المخاطر العامة

الملحق (٢): قاموس المصطلحات

(يسري اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦)

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

adcb.com

المحتويات

الجزء (١) : أحكام عامة ٤

١- هذه الأحكام والشروط ٤
٢- اتفاق البنك معكم ٤
٣- كيف تتواصلون مع البنك ٦
٤- كيف يتواصل البنك معكم ٨
٥- المعلومات المطلوب منكم توفيرها ٩
٦- حساب الاستثمار الخاص بكم ١١
٧- محفظتكم الاستثمارية ١٢
٨- الأشخاص المخوّلون بالنيابة عنكم ١٢
٩- الرسوم والتكاليف والنفقات ١٣
١٠- إقراراتكم وضماناتكم وتعهداتكم ١٤
١١- حقوق البنك ١٧
١٢- تغيير هذه الأحكام والشروط ١٩
١٣- إنهاء هذه الاتفاقية ٢٠
١٤- إغلاق حساباتكم، أو تعليقها أو تجميدها أو حجبها أو وضعها في الانتظار ٢٢
١٥- نقل استثماراتكم إلى بنك أو أمين حفظ آخر ٢٢
١٦- الامتثال القانوني ٢٢
١٧- حدود التزامات البنك ٢٣
١٨- التوقيت ٢٥
١٩- تضارب المصالح ٢٦
٢٠- السرية ٢٦
٢١- الضريبة ٣٠
٢٢- العقوبات والامتثال النظامي ٣٢
٢٣- أمور عامة ٣٤
٢٤- القانون الحاكم والاختصاص القضائي ٣٦

الجزء (٢) : شروط إضافية لخدمات التنفيذ والتداول ٣٨

١- التطبيق ٣٨
٢- التعيين ٣٨
٣- المباشرة ٣٨
٤- شراء الاستثمارات ٣٨
٥- بيع الاستثمارات ٤٠
٦- الرسوم ٤٠
٧- التوقيت ٤٠

Ver:07/Augu2026

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

الجزء (٣) : شروط إضافية لخدمات الحفظ ٤١

١- التطبيق..... ٤١
٢- التعيين ٤١
٣- البدء..... ٤١
٤- خدمات الحفظ التي يقدمها البنك ٤١
٥- مسؤوليات البنك..... ٤٢
٦- الرسوم..... ٤٢
٧- إجراءات الشركات..... ٤٣
٨- الكشوفات..... ٤٤
٩- أمور عامة..... ٤٤

الجزء (٤) : شروط إضافية لتسهيلات التمويل..... ٤٥

١- التطبيق..... ٤٥
٢- الاقتراض..... ٤٥
٣- السداد ٤٥
٤- الفائدة ٤٦
٥- حقوق البنك ٤٦
٦- مخاطر تسهيلات التمويل ٤٨

الجزء (٥) : أحكام وشروط إضافية لخدمات التأمين..... ٤٩

١- التطبيق..... ٤٩
٢- التعيين ٤٩
٣- البدء..... ٤٩
٤- شراء منتجات التأمين..... ٤٩
٥- التخلي عن بوليصة التأمين الخاصة بكم ٥٠

الملحق (١) : تحذيرات المخاطر العامة..... ٥١

١- مخاطر الاستثمار العامة..... ٥١
٢- مخاطر الصرف الأجنبي..... ٥١
٣- مخاطر السيولة ٥١
٤- مخاطر السلطة القضائية ٥٢
٥- مخاطر الاحتفاظ ببعض الفوائد أو المزايا..... ٥٢
٦- مخاطر صناديق التحوّط..... ٥٢

٧- مخاطر الائتمان ٥٣
٨- مخاطر أسعار الفائدة..... ٥٣
٩- مخاطر الاسترداد المبكر..... ٥٣
١٠- مخاطر الضرائب..... ٥٣

الملحق (٢) : قاموس المصطلحات..... ٥٤

١- التفسيرات..... ٥٤
٢- التعريفات..... ٥٥

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

الجزء (١) : بنود عامة

١- هذه الأحكام والشروط

١-١ تُشكل هذه الأحكام والشروط (بالإضافة إلى بعض المستندات الأخرى حسبما هو موضح أدناه في البند ٢-١) اتفاقية خدمات فيما بينكم وبين البنك، وسوف تقومون بتعبئة وتوقيع نموذج يتضمن هذه الأحكام والشروط بالإشارة إليها كجزء من اتفاقكم مع البنك. توافقون على ان أي موافقة الكترونية أو بأي طريقة أخرى على هذه الاحكام والشروط المقررة من قبل البنك من وقت لآخر ستشكل قبولاً وموافقة من جانبكم على الالتزام بهذه الاحكام والشروط وبأي مزايا محددة كما لو انكم قبلتم ووافقتم على الالتزام بها خطياً.

١-٢ يتضمن هذا الجزء (١) البنود العامة التي تنطبق على كافة الخدمات التي تقدم بموجب اتفاق البنك معكم.

١-٣ كما تتضمن الأجزاء من (٢) إلى (٨) من هذا الأحكام والشروط بنوداً تنطبق أيضاً تبعاً لذلك إذا وافق البنك على تقديم خدمات محددة بناءً على طلبكم من وقت لآخر.

١-٤ إن كان لديكم أي استفسارات حول هذه الأحكام والشروط أو حول خدمات البنك يمكنكم الاتصال بالبنك عن طريق اتباع التعليمات ذات الصلة الموضحة في موقع البنك الإلكتروني.

١-٥ نلفت انتباهكم إلى تحذيرات المخاطر الواردة في الملحق (١) وإلى أي تحذيرات مخاطر أخرى قد يزوّدكم بها البنك من وقت لآخر لعلمكم فيما يتعلق ببعض أنواع الاستثمارات أو المعاملات أو المنتجات أو الخدمات.

١-٦ بالنسبة للمعلومات حول كيفية استخدام الكلمات والعبارات الواردة في هذه الأحكام والشروط يرجى مراجعة الملحق (٢).

٢- اتفاق البنك معكم

٢-١ يتألف اتفاق البنك معكم مما يلي:

٢-١-١ هذه الأحكام والشروط؛

٢-١-٢ أي نموذج، بما في ذلك أي نموذج فتح حساب أو مستند مماثل زوّدكم به البنك وقمتم بتعبئته وتقديمه إلى البنك وطلبتم بموجبه استخدام أي خدمات استثمارية؛

٢-١-٣ جدول الرسوم (الذي سوف يتمّ توفيره لكم على الموقع الإلكتروني أو لدى أحد فروع البنك بناءً على الطلب أو بخلاف ذلك والذي ينطبق حسبما قد يتمّ تعديله من وقت لآخر)؛و

٢-١-٤ أي مستندات أخرى يعدّها البنك وتتضمن أحكاماً محددة واجبة التطبيق على استثمار ما أو على خدمات الاستثمار التي يقدمها البنك لكم بموجب هذه الأحكام والشروط.

٢-٢ في حال وجود أي تناقض فيما بين أحكام المستندات المشار إليها في البند ٢-١ أعلاه، تسرى للأحكام المذكورة وفقاً للترتيب التالي:

٢-٢-١ مستند من النوع الموضح في البند ٢-١-٥ (حيثما ينطبق)؛

٢-٢-٢ نموذج من النوع الموضح في البند ٢-١-٢؛

٢-٢-٣ جدول الرسوم؛

٢-٢-٤ هذه الاحكام والشروط.

٢-٣ يشار إلى المستندات المذكورة في البند ٢-١ فيما يلي أدناه مجتمعة ب الاتفاق المبرم فيما بينكم وبين البنك.

٢-٤ تعتبر المستندات المشار إليها في البند ٢-١ اتفاقية واحدة ملزمة لكم وللبنك، ولكن يرجى الانتباه إلى أنّ هذه الأحكام والشروط لا تلغي ولا تحلّ محلّ أي أحكام وشروط أخرى قد تكون قد وافقتم عليها بصورة منفصلة مع البنك فيما يتعلق بأي حسابات أو منتجات أو خدمات غير تلك التي تقدّم بموجب هذه الأحكام والشروط، وعلى وجه الخصوص:

٢-٤-١ قد يكون لديكم أحكاماً وشروطاً منفصلة أخرى تنطبق على خدمات أخرى يقدمها البنك لكم؛

٢-٤-٢ قد يكون لديكم اتفاقية منفصلة مع البنك فيما يتعلق بتداول مشتقات مالية بصورة مباشرة لدى أحد فروع البنك، و

٢-٤-٣ قد تكونوا قد منحتم البنك تفويضاً يخوّله أن يفتح حساباً و/أو أن يتداول بالأسهم باسمكم وبالنيابة عنكم مع «شركة بنك أبوظبي التجاري للأوراق المالية».

٢-٥ توافق على أنّ هذه الأحكام والشروط يتمّ تفعيلها وتصبح اتفاقية ملزمة فيما بينكم وبين البنك عند حدوث أي مما يلي:

٢-٥-١ قبول البنك بالنموذج المقدم من قبلكم والذي تطلبون بموجبه استخدام أي خدمات استثمار؛

٢-٥-٢ استخدامكم أو قبولكم استخدام أي خدمات استثمار؛ و/أو

٢-٥-٣ بالإضافة لطلبكم (مهما كانت طريقة تقديمه) يوافق البنك على أن يقدم لكم أي خدمات الاستثمار الواردة في هذه الأحكام والشروط.

٢-٦ توافقون على أنّ هذه الأحكام والشروط سوف تصبح نافذة وسارية المفعول فيما بينكم وبين البنك عن طريق أي وسيلة يجيزها القانون واجب التطبيق، بما في ذلك بموجب أي موافقة ضمنية قد تمنحونها عند التصرف بطريقة تشير إلى قبولكم بهذه الأحكام والشروط، بما في ذلك وفقاً للبند ٢-٥. لتفادي شك وإلى الحدّ الذي يجيزه القانون واجب التطبيق، لن يُطلَب منكم التوقيع على هذه الأحكام والشروط لكي تصبح هذه الأخيرة اتفاقية ملزمة فيما بينكم وبين البنك، إلّا أنكم توافقون على أنّ البنك يحتفظ بحقه في أن يطلب منكم القيام بذلك.

٢-٧ يشكل هذا الجزء (١) الأحكام والشروط واجبة التطبيق بشكل عام وسوف ينطبق على كافة خدمات الاستثمار الواردة في هذه الأحكام والشروط. عليكم تعبئة نموذج واحد أو عدة نماذج تشير فيه/فيها إلى خدمات الاستثمار المحددة التي ترغب في الحصول عليها من البنك من وقت لآخر. إذا وافق البنك على تزويدكم بتلك الخدمات الاستثمارية، سوف ينطبق عليكم عندئذٍ الجزء ذات الصلة من هذه الأحكام والشروط تبعاً لذلك ويصبح جزءاً من اتفاقكم مع البنك. أي على سبيل المثال، إن أشرتم في النموذج المقدم من قبلكم أنك ترغبون في الحصول على تسهيلات التمويل من البنك ووافق البنك على تزويدكم بتلك التسهيلات سوف ينطبق الجزء (٥) عليك.

٢-٨ قد ترغبون في الحصول لنفسكم على خدمات استثمار إضافية يعرضها البنك بعد تفعيل هذه الأحكام والشروط فيما بينكم وبين البنك. ينبغي عليكم في هذه الحالة تعبئة وتقديم النموذج ذات الصلة المقرر من قبل البنك من وقت لآخر لأغراض طلب التزويد بخدمات الاستثمار ذات الصلة. إذا وافق البنك على تقديم تلك الخدمات الاستثمارية الإضافية لكم، ينطبق الجزء من هذه الأحكام والشروط المطابق لخدمات الاستثمار المذكورة عليكم وعلى علاقتكم مع البنك ويصبح جزءاً من الاتفاقية مع البنك.

٢-٩ كشرط مسبق لفتح أي حساب بموجب هذه الأحكام والشروط يجب أن تكون عميلاً قائماً لدى البنك بموجب الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري. وإضافةً إلى أي حساب استثمار يحتفظ به البنك لصالحكم كما تنص عليه هذه الأحكام والشروط، توافقون على أن يفتح البنك ويحتفظ بأي حسابات استثمارية أو حسابات جارية أو حسابات حفظ أو أي حسابات أخرى لصالحكم حسبما قد يكون ضرورياً لغرض تزويدكم بأي خدمات استثمار ذات صلة و/أو لغرض أدارة وتسجيل الدفعات التي تسددها (و/أو لدمج أو توحيد أو تطبيق المقاصة على أي أرصدة مستحقة في ذمتك).

٢-١٠ ويجوز أن تنطبق الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري على أي حسابات

مفتوحة ومحفوظة لدى البنك بموجب البند ٢-٩. في حال تضارب الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري مع هذه الأحكام والشروط، تنطبق هذه الأحكام والشروط. كما أنك توافقون كذلك على أنه يحق للبنك أن يقيّد مبالغ مدينة على حساباتكم أو دائنة لحساباتكم أو يحوّل مبالغ من تلك الحسابات دون الحصول على موافقتكم المسبقة أو دون إخطارك وذلك لغرض تنفيذ أي تعليمات تصدر منكم للبنك أو فيما يتعلق بأي مبالغ مستحقة في ذمتكم للبنك أو لأي مزوّد خدمة من الغير بموجب هذه الأحكام والشروط.

مزود الخدمات من الغير

٢-١١ يحق للبنك أن يفوّض أداء أي خدمة أو يستعين بمصادر خارجية لأدائها بموجب هذا الأحكام والشروط وذلك بواسطة أي مزوّد الخدمات من الغير لديه المؤهلات والخبرات الملائمة، بما في ذلك أي من الشركات التابعة للبنك.

٢-١٢ يلتزم البنك بأن يعمل بمعقولية وإنصاف ومهنية وبأن يبذل المهارة والعناية والاجتهاد المعقول في كافة الأوقات عند تعيين مزود الخدمات من الغير.

٢-١٣ يجوز للبنك أن يعرض عليك خدمات من مزود خدمات من الغير (يمكن لمزود الخدمات أن يكون شركة تابعة للبنك) والتوسط معه من اجل تزويدكم بخدمات متعلقة باستثماراتكم.

٢-١٤ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن التزامات أو خسائر (بما فيها الارباح الفائتة و خسارة الفرص) متعلقة أو ناتجة عن أي خدمة قام البنك بالتوسط بها من اجلكم (بما في ذلك اعتمادكم على أية مشورة أو خدمة قد تحصلون عليها من قبل مزود الخدمات من الغير).

٣- كيف تتواصلون مع البنك

٣-١ يحق للبنك أن يطلب منك من وقت لآخر وبناءً على سلطته التقديرية بتوجيه مراسلاتك وفقاً لصيغة معينة أو بواسطة وسيلة معيّنة وذلك يعتمد على ملف عميلكم الشخصي أو على خدمة الاستثمار التي تتعلق المراسلات بها أو لأي سبب آخر قد يعتبره البنك ملائماً.

٣-٢ ما لم يحدد البنك خلاف ذلك من وقت لآخر وبحسب طبيعة ومحتويات المراسلات المذكورة، يجوز توجيه تلك المراسلات إلى البنك:

٣-٢-١ خطياً أو بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو أي وسيلة رسالة نصية آمنة يتمّ توجيهها إلى بيانات الاتصال الموضحة في الموقع الإلكتروني؛ أو

٣-٢-٢ عبر قنوات الاتصال الإلكترونية المعتمدة من قبل البنك للاستخدام من وقت لآخر لأغراض هذه الأحكام والشروط.

٣-٣ في حال توجيه مراسلات رسمية (مثل طلب أو إخطار مطلوب بموجب هذه الأحكام والشروط) يجب تسليم المراسلات باليد أو بواسطة البريد المسجل إلى أي فرع من فروع البنك.

٣-٤ لن تعتبر الاتصالات أو المراسلات التى تقومون بتوجيهها أنها موجهة أو مبلّغة بصورة صحيحة ما لم يستلمها البنك.

٣-٥ فيما يتعلق بأي مراسلات مطلوب منكم إجراؤها خطياً، سوف يتصرف البنك على أساس تلك المراسلات فقط عندما تكون موقعة أصولاً من قبلكم (على مستند ورقي أو بطريقة الكترونية) أو بواسطة ممثليكم المفوضين ووفقاً لنموذج التوقيع المتضمن في سجلات البنك.

٣-٦ سوف يعتبر البنك مراسلاتكم أصلية وسوف يباشر بتنفيذها إذا اعتقد البنك بحسن نية أنها صادرة عنكم (أو عن ممثليك المفوضين) ولن يكون البنك ملزماً بالتأكيد على أو بالتدقيق في أصالة المراسلات أو الاتصالات.

٣-٧ إذا استلم البنك تعليمات أو تعليمات مزعوم أنها صادرة عنكم بواسطة خطاب أو وسيلة إلكترونية أو بأي وسيلة أخرى مقبولة للبنك، يحق للبنك أن يتصرف بموجبها (أو أن يوعز إلى مزوّد الخدمات من الغير أو إلى عميل للبنك بأن يعمل) بدون أي استفسار إضافي فيما يتعلق بهوية أو سلطة الشخص الذي أصدر أي من تلك التعليمات أو فيما يتعلق بصحة المراسلات ويحق للبنك كذلك أن يعتبر أنه تمّ التفويض بالكامل من قبلكم بهذه الخصوص وأن هذه التعليمات أو المراسلات ملزمة عليكم بالكامل. وسوف تنطبق

هذه القاعدة بصرف النظر عن مبلغ المعاملة أو عن أي خطأ أو سوء فهم أو نقص في الوضوح أو احتيال أو تزوير أو عدم وجود صلاحية لإجراء الاتصال أو المراسلة. كما أنّ البنك لن يكون ملزماً كذلك بالحصول على تأكيد إضافي منكم بأي شكل من الأشكال. ويحق لممثل البنك ذات الصلة أن يختار إجراء تدقيق التوقيع بالتوافق مع الممارسات المعتادة لدى البنك وعن طريق الرجوع إلى أي توقيعات تمّ توفيرها للبنك وفقاً للمادتين ٥ و ٨-١.

٨-٣ يحق للبنك أن يطلب بأنّ أي تعليمات صدرت بواسطة الهاتف يجب أن تتضمن رقم تعريف هاتفي أو رمز تعريفي آخر حسبما قد يقرره البنك من وقت لآخر. سوف تكونون مسؤولين عن أي استخدام غير سليم لأي رمز أو رقم تعريفي. يحق للبنك أن يسجّل التعليمات الهاتفية عن طريق استخدام أي وسيلة قد تلائمه وفي حال عدم وجود خطأ فادح تكون قيود البنك لأي تعليمات حاسمة وملزمة.

٩-٣ لن يتحمل البنك أى مسؤولية عن أي أضرار قد تترتب فيما يتعلق بفقدان أي بريد إلكتروني أو أي رسائل إلكترونية أو اتصالات أخرى أو سرقتها أو فسادها أو تغّيرها أو الإفصاح عنها (بما في ذلك ما يتمّ تقديمها بمثابة نماذج يتمّ توفيرها إلكترونياً) فيما بينكم وبين البنك.

١٠-٣ يحق للبنك أن يرفض التقيد بأي تعليمات تصدر عنكم للبنك بموجب هذه الأحكام والشروط، وفي تلك الحالة، سوف يتخذ البنك التدابير المعقولة لإخطاركم وفقاً للمادة (٤). لتفادي الشك، لن يكون البنك ملزماً بتقديم أي سبب أو تبرير لرفضه التقيد بأي تعليمات.

١١-٣ عند صدور تعليمات أو تقديم نماذج أو التوقيع على صفحات التوقيع من مستندات وتوفيرها للبنك بواسطة الفاكس أو صورة ممسوحة أو بريد إلكتروني أو صورة ضوئية أو بأي صيغة أخرى (غير أصول) يحق للبنك أن يرفض التصرف على أساسها إلى حين استلامه النسخة الأصلية. عندما يوافق البنك على العمل بالاستناد على الصورة عليك أن تقدم للبنك النسخة الأصلية ضمن الفترة المحددة من البنك لهذا الغرض، وإن تخلّفتم عن القيام بذلك يحق للبنك أن يعكس أي إجراء تمّ اتخاذه بالاستناد على الصورة وذلك على نفقتكم.

١٢-٣ عليكم تعويض البنك وأي مزوّد الخدمات من الغير (والمديرين وجهاز الموظفين والوكلاء والمراسلين طرفهم) عن كافة التكاليف والخسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح التي قد يتكبدونها بخصوص أو فيما يتعلق بأي شيء قمتم به أو اغفلتم القيام به بموجب أي تعليمات صدرت عنكم (سواءً بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بموجب خطاب أو بواسطة الهاتف أو خلاف ذلك).

١٣-٣ تعتبر التعليمات تمّ استلامها عند استلامها فعلياً متى حدث ذلك أثناء ساعات العمل ومتى استلمتها وحدة التداول والإدارة لدى البنك، أو في بداية يوم العمل التالي في حال استلامها بعد ساعات العمل.

الحدّ من المسؤولية

١٤-٣ بينما يلتزم البنك باتخاذ كافة التدابير المعقولة عملياً للتأكد من أنّ معاملاتكم آمنة والحفاظ على خصوصية وسرية كافة الاتصالات والمراسلات التي تتمّ فيما بينكم وبين البنك، إلا أنه من المفهوم والمتفق عليه أنّ الاتصالات الإلكترونية التي تتمّ فيما بينكم وبين البنك لا يمكن الاعتماد عليها بالكامل أو اعتبارها وسيلة اتصال آمنه وسرية بالكامل.

١٥-٣ في حالة اخترتم الاتصال و/أو تلقي الاتصالات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية، فسوف يتمّ ذلك على كامل مسؤوليتكم بخلاف الحالات التي لا يمكن فيها تحديد أو استثناء التزامات البنك بموجب القانون المعمول به. وتبعاً لذلك وبخلاف الحد الذي لا يمكن معه تحديد أو استثناء التزامات البنك بموجب القانون المعمول به، لن يكون البنك ولا أي شركة تابعة له مسؤولاً عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) قد تنشأ عن أو تتعلق بما يلي:

١-١٥-٣ إصدار، تسليم، إدارة و/أو استلام أي اتصالات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية؛

٢-١٥-٣ الأخطاء أو التأخير في بث أي اتصالات أو أي تغيير أو استخدام أو تلاعب غير مصرّح به بالمعلومات المتضمنة في مراسلات المذكورة أو بخلاف ذلك قد تنشأ عن تسليمها؛

٣-١٥-٣ فيروسات تنشأ عن أي اتصالات إلكترونية؛ و/أو

٣-١٥-٤ أي إطلاع غير مصرّح به على معلومات سرية أو إفصاح عنها غير مصرّح به إلى الغير بنتيجة استلام أو تسليم البيانات بواسطة الوسيلة المشار إليها في هذا البند ٣-١٥.

٣-١٦ بالإضافة إلى أي قيد أو حد آخر لمسؤولية البنك الناشئة عن هذه الأحكام والشروط، لا يتحمل البنك ولا أي مزوّد الخدمات من الغير مسؤولية أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) مما قد ينشأ عن أو يتعلق بما يلي:

٣-١٦-١ أي معاملة غير مصرّح بها تتمّ بواسطة أي اتصال إلكتروني قبل إخطاركم البنك بالمعاملة غير المصرّح بها أو أي إساءة استعمال أو خسارة أو إفصاح عن أو سرقة لمعلوماتك؛

٣-١٦-٢ أي نشاط احتيالي يتمّ بواسطة اتصال إلكتروني (ما لم يكن العمل الاحتيالي صادراً عن البنك)؛

٣-١٦-٣ إغفال النظر إلى إى من التزاماتكم الأمنية الناشئة عن هذه الأحكام والشروط

٣-١٦-٤ دخولكم إلى أو استخدامكم لقنوات الاتصال الإلكترونية الموفرة لكم من قبل البنك بطريقة أو لغرض غير مصرّح به بواسطة البنك؛

٣-١٦-٥ أي خسارة لأي معلومات أو تعليمات أثناء البث بسبب ظروف غير متوقعة

٣-١٦-٦ أي دخول غير مصرّح به من قبل أي طرف ثالث إلى أي قنوات اتصال إلكترونية مزوّدة بواسطة البنك وإلى أي من معلومات حساب الاستثمار الخاص بكم؛

٣-١٦-٧ التسليم، التسليم الخاطئ، الإلغاء أو عدم تخزين أي تعليمات تمّ توجيهها لك بواسطة قنوات الاتصال الإلكترونية؛

٣-١٦-٨ المعاملات التي تتمّ بموجب تعليمات تمّ توجيهها بواسطة وسيلة اتصالات إلكترونية قبل إنهاء حقكم في الدخول إلى قنوات الاتصال الإلكترونية ذات الصلة التي قام البنك بتوفيرها لكم؛

٣-١٦-٩ استخدامكم لقنوات اتصال إلكترونية، بما في ذلك حيثما ينطبق، أي بيانات مادية و/أو برمجيات يتمّ تحميلها أو بخلاف ذلك يتمّ الحصول عليها من خلال استخدام قنوات الاتصال الإلكترونية؛ و/أو

٣-١٦-١٠ أي أضرار قد تحدث للأجهزة أو البرمجيات الخاصة بك وتكون ناتجة عن استخدامكم لقنوات الاتصال الإلكترونية.

٤- كيف يتواصل البنك معكم

٤-١ إنّ أي مراسلات أو إخطارات مطلوب من البنك (أو من مزوّد الخدمات من الغير بالنيابة عن البنك) توجيهها لكم، يجوز تسليمها لكم باليد شخصياً من قبل ممثل البنك ذات الصلة، أو تسليمها خطياً بواسطة البريد (مدفوع مقدماً) على عنوانكم المتوفر في سجلات البنك، وذلك بواسطة أي وسيلة اتصال إلكترونية بما في ذلك الفاكس، البريد الإلكتروني، الرسائل النصية القصيرة، الهاتف، الرسائل النصية الآمنة، تطبيقات الهاتف المتحرك أو بواسطة أي وسيلة أخرى مصرّح بها في القانون واجب التطبيق. وتعتبر تلك المراسلات تمّ استلامها من قبلك:

٤-١-١ في حال تسليمها لكم باليد شخصياً، بتاريخ التسليم؛

٤-١-٢ في حال إرسالها بالبريد على عنوانكم المسجل في دفاتر البنك، في يوم العمل التالى في الإمارات العربية المتحدة الذي يلي تاريخ إيداعها البريد؛

٤-١-٣ في حال إرسالها بواسطة البريد المحمول السريع على عنوانكم المسجل في دفاتر البنك، في اليوم الذي تؤكد فيه شركة البريد المحمول السريع تسليمها لكم؛

٤-١-٤ في حال نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، في اليوم الذي يظهر فيه ذلك النشر على الانترنت؛

٤-١-٥ في حال إرسالها بواسطة وسيلة إلكترونية، في يوم إرسالها.

٤-٢ إذا استلم البنك أي مراسلات موجهة لك من طرف ثالث، سوف يقوم البنك في أقرب فرصة ممكنة عملياً بإعادة توجيه تلك المراسلات إلى عنوانك المسجل في سجلات البنك، أو بدلاً عن ذلك بواسطة أي وسيلة إلكترونية بما فى ذلك الفاكس، البريد الإلكتروني، الرسائل النصية القصيرة، الهاتف، الرسائل النصية المأمونة، أو أي وسيلة أخرى. لن يكون البنك ملزماً بأي واجب إضافي فيما يتعلق بإعادة توجيه أي بريد أو اتصالات أخرى لكم. يحق للبنك أن يفرض رسماً لإعادة توجيه كافة المراسلات حسبما قد يعتبره ملائماً وسوف تبرأ ذمة البنك من أي مسؤولية إزاء أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) مما قد ينشأ عن أو يرتبط بتخلّفكم عن استلام أي بريد أو مراسلات من أي نوع مهما كان.

٥- المعلومات المطلوب منكم توفيرها

١-٥ يتوجب عليكم أن تقوموا بتزويد البنك فوراً وبمجرد طلبه بكافة المعلومات والمستندات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر في حال كنتم هيئة اعتبارية، مستنداتكم التأسيسية والرخص التجارية الخاصة بكم)، والتوقيعات والمعلومات الضريبية أو الإفادات الصادرة عنكم فيما يتعلق بكم والتي قد يطلبها البنك لأي غرض. يرجى الرجوع لإشعار الخصوصية لبنك أبوظبي التجاري المتاحة على https://www.adcb.com/ar/tools-resources/adcb-privacy-policy للحصول على المزيد من التفاصيل حول المعلومات الشخصية التي قد نطلبها منك. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر تمكين البنك من التقيد بأي قانون واجب التطبيق، بما في ذلك الإيفاء بمتطلبات البنك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومتطلبات أعرف عميلك بخصوص العلاقة فيما بينكم وبين البنك أو بخصوص أي التزامات ضريبية. وقد تشمل تلك المعلومات على سبيل المثال لا الحصر معلومات حسابكم وأي معلومات أو مستندات أو إفادات إضافية حول هويتكم، مقرّ إقامتكم الخاضع للضرائب، جنسيتكم أو مصدر أي مبالغ مودعة لدى البنك أو مستخدمة لشراء أي استثمارات أو خدمات من خلال البنك وقد يطلبها البنك من وقت لآخر. وقد يشمل ذلك أيضاً أي معلومات أو مستندات قد يطلبها البنك لأغراض السياسات والإجراءات الخاصة به الداخلية. بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، يحق للبنك أن يطلب منكم مستندات إضافية لتدقيقها قبل أن يقدم لكم البنك أي خدمات ذات صلة، ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير أو خسائر (شاملةً خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) قد تطرأ بنتيجة تلك المتطلبات

٢-٥ إن كنتم هيئة اعتبارية عليكم تزويد البنك بالمعلومات والمستندات التي يطلبها لغرض تمكينه من التثبت من هوية المالك المستفيد النهائي ، رقم التعريف الضريبي التابع لكم، تاريخ/مكان الولادة، عنوان الإقامة و/أو الجنسية، التوضيح ذات الصلة و/أو وضع ومصدر أموال المالك المستفيد النهائي و/أو الشركات التابعة لكم (حسبما قد ينطبق، بما في ذلك المستندات التأسيسية والرخص التجارية).

٣-٥ توافقون (بالرغم من أي حكم وارد في هذه الأحكام والشروط) على أنكم في حال عدم قيامكم بتزويد البنك بالمعلومات والمستندات التي يطلبها البنك أو في حال تزويدكم البنك بمعلومات ومستندات غير دقيقة أو غير مكتملة أو مضللة، يحق للبنك:

٥-٣-١ أن يغلق حسابكم و/أو أن ينهي علاقته بكم؛

٥-٣-٢ أن يرفض إجراء أي معاملة أو تزويدكم بأي خدمات استثمار إضافية؛ و/أو

٥-٣-٣ أن يحوّل أي أصول محفوظة في حسابكم إلى طرف ثالث من اختياركم مع مراعاة حق البنك التقديري في رفض ذلك الطلب.

٤-٥ يحتاج البنك إلى استخدام البيانات الخاصة بكم من أجل تزويدكم بخدمات الاستثمار والوفاء بالتزاماته التنظيمية. ويجوز للبنك مشاركة بياناتكم مع أطراف ثالثة موثوقة لهذه الأغراض. يمكنكم الاطلاع على سياسة الخصوصية لبنك أبوظبي التجاري للحصول على المزيد من المعلومات حول البيانات الشخصية التي يحتفظ بها البنك وكيفية استخدام هذه البيانات.

الالتزامات المعلوماتية والمستنديه

٥-٥ تضمنون وتقرون وتتعهدون بأنّ أي معلومات ومستندات تزوّدون البنك بها سوف تكون كاملة ،صحيحة ،دقيقة وغير مضللة وتخوّلون وتوافقون على قيام البنك بتدقيق أي من تلك المعلومات والمستندات من خلال أي مصادر حسبما قد يعتبره ملائماً.

٥-٦ إن كنتم شخصاً طبيعياً عليكم أن تباشروا فوراً (وفي أي حال فى خلال ثلاثين يوماً بعد التغيير أو علمكم باحتمال حدوث ذلك التغيير) بإخطار البنك خطياً وإبقاء معلومات البنك محدثة على الدوام بخصوص أي تغييرات قد تطرأ على وظيفتكم أو أعمالكم أو عنوانكم أو جنسيتكم أو وضع إقامتكم (بما في ذلك مقرّ إقامتكم الخاضع للضريبة) أو أي معلومات ومستندات أخرى مزوّدة من قبلكم للبنك من وقت لآخر. إن كنتم أو أصبحتم أو إن اتخذتم أي تدابير لكي تصبحوا مواطنون من الولايات المتحدة الأمريكية أو بخلاف ذلك إن أصبحتم خاضعين لالتزامات الضريبة الأمريكية عليكم إخطار البنك بذلك فوراً وخطياً.

٥-٧ إن كنت شركة، عليكم إبلاغ البنك فوراً بأي تغييرات قد تطرأ على مستنداتكم التأسيسية، رخصكم التجارية وأي معلومات أخرى ذات صلة، كما عليكم كذلك أن تزويد البنك بتحديث لتلك المعلومات والمستندات. وفي حالة تحديث أو تجديد أي مستندات تأسيسية أو رخص تجارية ينبغي عليكم تزويد البنك فوراً بنسخ محدّثة عنها وكذلك عن أي مستندات قد تأثرت بذلك التحديث (على سبيل المثال لا الحصر أي طرف يعمل بالنيابة عنكم وفقاً لهذه الأحكام والشروط). إن كنتم أو أصبحتم أو إن اتخذتم أي تدابير لكي تصبحوا هيئة اعتبارية يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية أو بخلاف ذلك لكي تصبحوا خاضعين لالتزامات ضريبية أمريكية يتوجب عليكم إبلاغ البنك فوراً وخطياً.

٥-٨ تلتزم بتعويض بنك أبوظبي التجاري وشركاته التابعة وإبراء ذمتهم من أي مسؤولية تنشأ نتيجة عدم قيامك بتزويد البنك بأي معلومات أو مستندات يطلبها، وكذلك نتيجة أي خطأ أو سهو أو قصور أو عدم دقة في أي معلومات و/أو مستندات تقدمها للبنك.

تسجيل المكالمات الهاتفية والاتصالات الأخرى

٥-٩ توافقون بموجب هذه الاحكام والشروط على تسجيل المكالمات الهاتفية التي تجري فيما بينكم أو أي من ممثليكم المفوضين، المديرين المسؤولين والموظفين طرفكم من جهة وبين موظفي وممثلي البنك من جهة أخرى، كما توافقون كذلك على أن يحتفظ البنك بكافة المراسلات الموجهة لكم من قبله أو بالنيابة عنه بواسطة أي وسيلة. وفي حال كان ذلك ذات صلة توافقون على الحصول على أي موافقات ضرورية من (وعلى القيام بأي إخطار ضروري فيما يتعلق بتلك التسجيلات والاحتفاظ بها إلى) ممثليكم المفوضين والمديرين والمسؤولين والموظفين طرفكم. توافقون أيضاً على أنه وإلى أقصى حدّ يجيزه القانون واجب التطبيق، يجوز تقديم تلك التسجيلات وكافة الاتصالات كإثبات في أي نزاع فيما بينكم وبين البنك.

السجلات التي يحتفظ بها البنك

٥-١٠ يحق للبنك، وفقاً لسياسة الخصوصية الخاصة به، أن يقوم طيلة فترة استخدامكم أي من خدمات البنك الاستثمارية وفي أي وقت بعد ذلك، بالاحتفاظ بأي معلومات ومراسلات ومستندات تخصكم و أو متعلقة بخدمات المقدمة من البنك لكم سواءً كان ذلك بشكل إلكتروني أو بواسطة أي وسائل تخزين أخرى حسبما قد يكون ملائماً للبنك، وتوافق على أنّ أي نسخ مطبوعة أو صور ضوئية عن كافة تلك المستندات سوف تشكل إثباتاً حاسماً لصحة محتوياتها.

٥-١١ باستثناء حالات الخطأ الفادح، تشكل المعلومات المتضمنة في سجلات البنك إثباتاً حاسماً وملزماً لأي معاملات تتمّ فيما بينكم وبين البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المعاملات التي تتمّ بموجب تعليمات صدرت شفهياً، خطياً أو إلكترونياً وبالتالي فإنّ أي شهادة أو أي إفادة أخرى تصدر عن البنك سوف تشكل إثباتاً نهائياً وحاسماً مع مراعاة أي حق ممنوح لكم بموجب هذه الأحكام والشروط أو سياسة الخصوصية الخاصة بنا في منازعة دقة أي من تلك المعلومات.

٥-١٢ تتنازلون بموجب هذه الاحكام والشروط عن أي حق قد يخوّلكم فى تقديم طلب للتدقيق أو بإبراز السجلات غير ما قد يكون مطلوباً في سياسة الخصوصية الخاصة بنا للتقيد بأمر محكمة أو سلطة مختصة أخرى تتمتع باختصاص قضائي على البنك.

٦- حساب الاستثمار الخاص بكم

٦-١ يتضمن حساب الاستثمار الخاص بكم كافة الحسابات التي سوف يتمّ استخدامها لغرض تزويدكم بخدمات الاستثمار، ويشمل ذلك أي حسابات أو حسابات فرعية مفتوحة

لدى البنك باسمكم لغرض تسهيل قيام البنك بتقديم خدمات الاستثمار بموجب هذه الأحكام والشروط. لتفادي الشك، توافقون على أنه يحق للبنك أن يفتح حسابات وحسابات فرعية باسمكم لغرض تسهيل تقديم خدمات الاستثمار دون السعي للحصول على موافقتكم المسبقة. سوف يتمّ استخدام حساب الاستثمار الخاص بكم لتمويل معاملاتكم الاستثمارية وكافة التكاليف والرسوم والنفقات والمصروفات المرتبطة بها، كما أنه سوف يتمّ أيضاً قيد أي إيرادات تنشأ عن استثماراتكم لحسابكم.

٦-٢ مع مراعاة هذه الأحكام والشروط، سوف يحتفظ البنك في حساب الاستثمار الخاص بكم:

٦-٢-١ بكافة المبالغ النقدية التي يستلمها البنك منكم أو لحسابكم الناتجة عن بيع الاستثمارات لحسابكم؛

٦-٢-٢ بكافة المبالغ النقدية التي يستلمها البنك و/أو مزوّد الخدمات من الغير لحسابكم لأغراض شراء الاستثمارات بالنيابة عنكم؛ و

٦-٢-٣ بكافة الإيرادات والأرباح أو الدفعات الأخرى التي يستلمها البنك فيما يتعلق بالاستثمارات المحفوظة لدى البنك لصالحكم وفقاً لهذه الأحكام والشروط، وسوف يتخذ البنك الترتيبات لتحصيل واستلام تلك الدفعات في حساب الاستثمار الخاص بكم.

٦-٣ مع مراعاة أحكام البند ٦-٤ والمادة ٩ يقوم البنك بإجراء الدفعات من حساب الاستثمار بدون أي تعليمات إضافية منكم وتخوّلون بموجبه البنك إجراء تلك الدفعات:

٦-٣-١ عند شراءكم استثمارات لحسابكم و/أو فيما يتعلق بتسجيل استثماراتكم باسم طرف ثالث أمين حفظ أو شخص مسمّى من قبلكم؛

٦-٣-٢ فيما يتعلق بتبديل أو استرداد الاستثمارات المحفوظة بالنيابة عنكم؛

٦-٣-٣ للإيفاء بأي ضرائب، تكاليف، رسوم أو نفقات واجبة الدفع في ذمتكم على نحو صحيح وفقاً لهذه الأحكام والشروط؛

٦-٣-٤ بالإيفاء بأي أنواع أخرى من الرسوم، التكاليف، أو النفقات التي يتكبدها البنك أو مزوّد الخدمات من الغير نتيجة تزويدكم بالخدمات؛ و

٦-٣-٥ بخلاف ذلك وفقاً لتعليماتكم.

٦-٤ ينبغي عليكم الاحتفاظ في كافة الأوقات برصيد أدنى كافٍ في حساب الاستثمار الخاص بكم للإيفاء بأي التزامات في ذمتكم فيما يتعلق أو يرتبط بالخدمات المطلوب تزويدكم بها بموجب هذه الأحكام والشروط كما بتواريخ استحقاقها. وتوافقون بصورة خاصة على الاحتفاظ في كافة الأوقات برصيد أدنى كافٍ في حساب الاستثمار الخاص بكم لسداد الاستثمارات المشتراة بناءً على تعليماتكم ولدفع أي تكاليف أو رسوم أو نفقات أو مصروفات واجبة الدفع لكم فى تواريخ استحقاقها. وتوافقون على أنه في حال كانت المبالغ في حساب الاستثمار الخاص بكم غير كافية في أي وقت لتلك الأغراض، يحق للبنك أن يطلب منكم تمويل حساب الاستثمار الخاص بكم، أو:

٦-٤-١ يحق للبنك أن يرفض إجراء أي تعليمات بالنيابة عنكم؛

٦-٤-٢ يحق للبنك أن يحوّل المبالغ الضرورية من أي حسابات أخرى تحتفظ بها لدى البنك إلى حساب الاستثمار دون أن يحصل على تعليمات أو موافقة إضافية منكم؛

٦-٤-٣ لغرض تنفيذ و/أو إجراء أي تعليمات أو معاملة أو لغرض دفع أي من تلك التكاليف أو الرسوم أو النفقات أو المصروفات، يحق للبنك أن يوفر لكم سلفةً (أي مبلغاً يوفره لكم البنك من خلال حساب جارٍ أو حساب بطاقة ائتمانية حسبما ينطبق) لإنفاذ التعليمات أو المعاملة المتعلقة بالاستثمار أو لدفع أي من تلك التكاليف، الرسوم، النفقات أو المصروفات واجبة الدفع في ذمتكم بموجب هذه الأحكام والشروط. وفي مثل تلك الحالة:

٦-٤-٣-١ سوف تلتزمون بدفع فائدة على الرصيد المدين للحساب الجاري أو لحساب بطاقة الائتمان (حسبما ينطبق) بالمعدل المقرر من قبل البنك من وقت لآخر؛

٦-٤-٣-٢ سوف تلتزمون بدفع رصيد الدين بناءً على طلب البنك؛

٦-٤-٣-٣ في حال تخلّفكم عن سداد المبلغ عند الطلب، يحق للبنك أن يقيّد (بعد وكذلك قبل صدور الحكم) فائدة إخلال بالمعدل الذي يقرره البنك من وقت لآخر يتمّ احتسابها على المبلغ الذي شكل موضوع الطلب؛

٦-٤-٣-٤ في حال تخلّفكم عن سداد مبلغ حسبما وعندما تكونون ملزمون بالقيام بذلك بموجب هذا البند ٦-٤، يحق للبنك أن يبيع (أو أي يتأكد من أنّ أي مزوّد الخدمات من الغير سوف يبيع) واحداً من استثماراتكم أو أكثر للإيفاء بذلك الالتزام وعليه التأكد من أنّ عوائد أي بيع أو استرداد من هذا النوع سوف تدفع في حسابكم الجاري أو حساب البطاقة الائتمانية العائد لكم (حسبما ينطبق) بعد اقتطاع كافة الالتزامات المستحقة في ذمتكم للبنك؛ و

٦-٤-٣-٥ يحق للبنك أن يطبق المقاصة بين أي رصيد مدين (أو أي زيادة رصيد مدين، حسبما قد يكون الحال عليه) وأي رصيد دائن أو أرصدة دائنة تحتفظون بها لدى البنك في أي حسابات أخرى دون التزام البنك بالحصول على تعليمات أو موافقة إضافية منكم.

٦-٥ يحق للبنك أن يلغي في أي وقت أي تعليمات دائمة قد تصدرونها للبنك، وفي مثل هذه الظروف يتخذ البنك التدابير المعقولة لإخطاركم وفقاً للمادة ٤. لتفادي الشك، لن يكون البنك ملزماً بتزويدكم بأي سبب أو تبرير كما أنه لن يكون مطلوباً منه أن يخطركم بقراره إلغاء أي من التعليمات الدائمة.

٧- محفظتكم الاستثمارية

٧-١ إنّ كافة عوائد البيع وجميع الإيرادات الأخرى التي يتمّ استلامها فيما يتعلق باستثماراتكم المتواجدة في محفظتكم الاستثمارية سوف تُدفَع في حساب الاستثمار الخاص بكم حسبما وعندما يتمّ استلامها بحيث تكون متوفرة لإعادة استثمارها أو لسحبها من قبلكم مع مراعاة أي رصيد أدنى مطلوب قد يحدده البنك من وقت لآخر ومع مراعاة هذه الأحكام والشروط.

٧-٢ يحق لكم تقديم مساهمات إضافية لمحفظتكم الاستثمارية في أي وقت.

٧-٣ يحق لكم أن تقرروا من وقت لآخر سحب مبلغ معيّن من محفظتكم الاستثمارية، وشريطة أن تتوفر المبالغ النقدية الكافية في المحفظة (بعد الأخذ بعين الاعتبار أي التزامات قدمها البنك بالنيابة عنكم في ذلك الوقت)، ومع مراعاة أحكام المادة ١١ يحق لكم إصدار تعليمات للبنك بسحب ذلك المبلغ.

٧-٤ كما يحق لكم أيضاً توجيه البنك ببيع بعض أو كامل الاستثمارات المتواجدة في محفظتكم الاستثمارية. مع مراعاة أحكام المادة ١١، سوف يبذل البنك جهوده لإجراء و/أو تنفيذ تلك التعليمات ولكنكم توافقون على أنّ ذلك البيع قد يستغرق فترة زمنية غير محددة (أي أنّ المبالغ لن تتوفر للسحب على الفور) وأنكم سوف تتحملون مسؤولية كافة التكاليف والرسوم أو المصروفات التي قد تترتب من جراء ذلك البيع. توافقون كذلك على أنّ أي طلب بيع للاستثمارات غير السائلة أو لنسبة كبيرة من الاستثمارات المحفوظة في محفظتكم الاستثمارية بناءً على إخطار قصير الفترة قد ينتج عنه خسائر وأنكم سوف تتحملون مسؤولية أي خسائر، شاملةً أي خسارة أرباح قد تتكبدوها أو قد تترتب عليكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنتيجة ذلك البيع.

٨- الأشخاص المخوّلون بالنيابة عنكم

٨-١ يحق لكم إن رغبتم في تعيين شخص واحد أو أكثر للتعامل مع البنك بالنيابة عنكم (على سبيل المثال لإصدار تعليمات للبنك أو للتوقيع على بعض المستندات بالنيابة عنكم)، وفي حال رغبتكم القيام بذلك عليكم التقيد بمتطلبات البنك أو مزوّد الخدمات من الغير لتقديم أسماء ونماذج توقيعات الأشخاص المخوّلين بالنيابة عنكم. تلتزمون أيضاً بإخطار البنك على الفور بأي تغييرات قد تطرأ من وقت لآخر على لائحة الأشخاص المخوّلين بالنيابة عنكم ومنح البنك أو مزود الخدمات من الغير وقتاً كافياً للعمل بموجب ذلك التخويل.

٢-٨ يحق للبنك أن يعوّل على لائحة الأشخاص المخوّلين المسجلين لدى البنك وعلى أي تعليمات يصدرها شخص مدرج اسمه في اللائحة المذكورة. أي إشارات لكم في هذه الأحكام والشروط سوف تعتبر أنها تشمل أيضاً إشارة إلى الأشخاص المخوّلين بالنيابة عنكم حسبما ينطبق. لتفادي الشك، عند التصرف من قبل شخص مخوّل بالنيابة عنكم بموجب هذه الأحكام والشروط، سوف يخضع ذلك الشخص المخوّل وتخضع كافة الإجراءات التي اتخذت والتعليمات التي صدرت بموجب ذلك التخويل، لهذه الأحكام والشروط حسبما تنطبق.

٣-٨ لا يتوجب على البنك التأكد من سبب اعطاء أي تعليمات أو من مضمون تلك التعليمات وتلتزمون بتعويض البنك عن أي خسائر، مطالبات، أعمال، دعاوى، اضرار، تكاليف و مصارفات يتحملها البنك من أي نوع كان وبأي شكل من الاشكال ناتجة عن أو بصلة مع قيام البنك بتنفيذ أوعدم تنفيذ التعليمات المزودة من قبل الاشخاص المخولين.

٤-٨ أي معاملة يقوم بتنفيذها البنك وفقاً لتعليمات موجهة من قبل شخص مخول سوف تنفذ وفقاً لهذه الاحكام والشروط.

٥-٨ لتفادي الشك، إنّ المعلومات التي تصدر من قبل أو إلى أحد الأشخاص المخوّلين بالنيابة عنكم لأغراض هذه الأحكام والشروط سوف تعتبر كأنها صدرت من قبلكم أو لكم حسبما ينطبق، كما يطلب منكم كذلك التأكد من تقيد الأشخاص المخوّلين بالنيابة عنكم بأي من بنود هذه الأحكام والشروط الملزمة لكم، حسبما ينطبق.

٦-٨ في حال وفاتكم أو فقدانكم الأهلية القانونية يتوقف سريان تفويض الأشخاص المخوّلين العمل بالنيابة عنكم فيما يتعلق بأي حساب مع مراعاة هذه الأحكام والشروط ولا يعود نافذاً اعتباراً من التاريخ الذي يستلم فيه البنك إخطاراً خطياً بحادثة الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية

٧-٨ توافقون على أن أي من وكافة الأفعال و/أو التعليمات التي تصدر عن أي شخص مخوّل سوف تكون ملزمة لكم بنفس الطريقة كما لو كانت أفعالاً و/أو تعليمات التزمتم بها أو صدرت عنكم بصورة مباشرة.

٩- الرسوم والتكاليف والنفقات

١-٩ يحق لكم الإطلاع على جدول الرسوم ومبالغ الاستثمار المطلوبة والمتعلقة بخدمات الاستثمار المقدمة لكم من البنك بموجب هذه الأحكام والشروط لدى أي من فروع البنك بناءً على طلبكم أو من خلال الموقع الإلكتروني للبنك.

٢-٩ ينبغي عليكم أن تدفعوا للبنك الرسوم التي يفرضها مقابل خدماته بما يتوافق مع جدول الرسوم الصادر عن البنك حسبما يتمّ تعديله من وقت لآخر. ويحق للبنك تغيير جدول الرسوم في أي وقت وقيد أسعار خاصة فيما يتعلق بالخدمات التي يعتبرها ذات طبيعة استثنائية شريطة أن يتمّ الإفصاح لكم عن تلك الأسعار الاستثنائية - عند الإمكان - قبل أداء الخدمات المعنية طبقاً للقانون المعمول به.

٣-٩ تتحملون كذلك مسؤولية كافة التكاليف والرسوم والنفقات والمصروفات والجبايات والضرائب الناشئة عن أو فيما يتعلق بأي معاملات تمت بالنيابة عنكم أو خدمات قدمت لكم بموجب هذه الأحكام والشروط من قبل البنك و/أو التابعين أو من قبل أي مزوّد الخدمات من الغير معيّن بخصوص تلك الخدمات. وتوافقون بموجبه على أن يخصم البنك أي من تلك التكاليف والرسوم والنفقات والمصروفات والجبايات والضرائب من حساب الاستثمار الخاص بكم أو من أي حساب آخر تحتفظون به لدى البنك وذلك دون الحاجة لتوجيه إخطار مسبق لكم.

٤-٩ لتفادي شك، يحق للبنك أن يستردّ منكم أي تكاليف، رسوم، نفقات، مصروفات، جبايات، وضرائب من أي نوع يكون البنك قد دفعها أو تكون واجبة الدفع لأي مدير صندوق، مستشار استثماري، وسيط، سلطة النقد، سلطة تنظيمية، هيئة حكومية، أمين حفظ من الغير، أو مزوّد الخدمات من الغير فيما يتعلق بأي استثمارات وحسابات مع مراعاة هذه الأحكام والشروط أو أي خدمات أخرى تقدم لكم من قبل البنك، وذلك دون الحاجة لتوجيه أي إخطار مسبق لكم. كما يجب أن تأخذ فى الاعتبار أنّه لا يوجد أي ضمان على أنّ تلك التكاليف، الرسوم أو النفقات أو المصروفات سوف تبقى في نفس المستويات الجارية وأنها لن تتغيّر في المستقبل.

٥-٩ توافقون على أنه يحق للبنك أن يقوم دون الحاجة لتوجيه إخطار مسبق لكم بفرض كافة الرسوم أو النفقات المصرفية أو سواها المألوفة فيما يتعلق بخدمات الاستثمار التي يزوّدكم بها وبأي حسابات مفتوحة فيما يتعلق بتلك الخدمات.

٦-٩ توافقون على أنكم سوف تقومون بزيادة أي مبلغ واجب الدفع إلى البنك بموجب هذه الأحكام والشروط لكي يصل إلى أي مبلغ يكون ضرورياً لتخويل إجراء أي اقتطاعات أو احتجازات، كما أنكم سوف تصرّحون للبنك (إذا طلب البنك ذلك) بدفع تلك المبالغ بالنيابة عنكم وقيدها على أي حساب تحتفظون به لدى البنك تبعاً لذلك وبكامل المبلغ.

٧-٩ توافقون على تعويض وحفظ البنك وأي مزوّد الخدمات من الغير بمأمن ضدّ أي التزامات أو خسائر قد يتكبدها البنك أو يدفعها أو تترتب عليه بنتيجة أو فيما يتعلق بأداء البنك لالتزاماته بحسن نية والخدمات الاخرى لصالحكم بموجب هذه الأحكام والشروط. لن يُطلَب من البنك أن يتخذ أي إجراء بالنيابة عنكم ما لم يتم تعويضه بالكامل وعلى نحو يرضيه عن كافة التكاليف والالتزامات التي قد يتكبدها بنتيجة ما ذكر أعلاه، ويشمل ذلك أي خسائر يتكبدها البنك نتيجة مطالبة يرفعها طرف ثالث وتنشأ عن استخدام أي حساب حسبما تنص عليه هذه الأحكام والشروط.

٨-٩ كافة المبالغ واجبة الدفع للبنك من قبلكم بموجب هذه الأحكام والشروط يجب أن يتمّ سدادها بدون أي مقاصة، اقتطاع، مطالبة مقابلة أو احتجاز لأي سبب مهما كان.

١٠- إقراراتكم وضماناتكم وتعهداتكم

التعهدات والضمانات العامة

١-١٠ تقرون وتضمنون على نحو مستمر طيلة فترة سريان هذه الاتفاقية بالآتي:

١-١-١٠ أنكم تعملون بصفة أصيل وليس وكيل بالنيابة عن شخص آخر؛

٢-١-١٠ في حال إبرامكم هذه الاتفاقية مع البنك بصفة ائتمانية لصالح أطراف ثالثة مستفيدة عليكم الإفصاح للبنك على نحو يرضي البنك عن هويات المستفيدين النهائيين المعنيين (وكذلك تزويد البنك بالمعلومات المطلوبة بموجب المادة ٥) كما تلتزمون بتعويض البنك والتابعين وحفظهم بمأمن ضدّ أي التزامات أو خسائر قد يتكبدونها بنتيجة احتفاظكم بحساب الاستثمار لصالح أطراف ثالثة مستفيدة؛

٣-١-١٠ أنكم تتمتعون بكامل السلطة والصلاحية:

١-٣-١-١٠ لإبرام هذه الاتفاقية مع البنك؛

٢-٣-١-١٠ لإبرام أي معاملة تنص عليها هذه الاتفاقية مع البنك؛ و

٣-٣-١-١٠ للإيفاء بالتزاماتكم المتعلقة بهذه الاتفاقية؛

٤-١-١٠ أنّ هذه الاتفاقية قد تمّ التصريح بها والتوقيع عليها وتسليمها من قبلكم على نحو أصولي وصحيح وأنها تشكل اتفاقية صحيحة وملزمة وقابلة للنفاذ في مواجهتكم وفقاً للأحكام الواردة فيها؛

٥-١-١٠ (إن لم تكونوا شخصاً طبيعياً) أنكم مسجلون أصولاً وقائمون على نحو صحيح وأنكم في وضع سليم وفقاً لقوانين الدولة التي تم تأسيسكم فيها

٦-١-١٠ أنكم قرأتم هذه الأحكام والشروط و مستندات المميزات الرئيسة، وأنكم على علم وتفهمون المخاطر الملازمة للقيام بأي استثمارات ذات صلة وأنكم لديكم المستوى الضروري من الخبرة والمعرفة لفهم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار؛

٧-١-١٠ أنه تمّ تزويدكم وقد قرأتم وفهمتم المعلومات الكافية فيما يتعلق بأي خدمات استثمار يزمع البنك تزويدكم بها بموجب هذه الاتفاقية مما يمكّنكم من اتخاذ قرارات استثمارية بناء على معلومات كافية؛

٨-١-١٠ أنكم لستم مواطنين أمريكيين أو مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية؛

٩-١-١٠ أنكم على علم وإدراك بأنّ التزامكم الضريبي (إن وجد) يعتمد على الظروف المعينة الخاصة بكم، وأنّ تأثير وعواقب الآثار المترتبة على الضرائب المحلية أو الأجنبية سوف يبقى من مسؤوليتكم في كافة الأوقات، وأنكم سوف تستشيرون خبير ضرائب قبل الاستثمار في استثمارات معينة وأنّ البنك لن يكون مسؤولاً عن أي ضرائب قد تنشأ عن شراء أو بيع الاستثمارات بالنيابة عنكم؛

١٠-١-١٠ أنكم قمتم بكل ما يلزم للتقيد بأي قانون واجب التطبيق بما في ذلك الحصول على أي موافقات حكومية أو موافقات أخرى مطلوبة؛

١١-١-١٠ أنّ أي معلومات قدّمتموها فيما يتعلق بهويتكم أو وضعكم أو محل إقامتكم أو موطنكم هي معلومات كاملة وصحيحة ودقيقة ومطابقة للواقع كما بتاريخ تقديمها؛

١٢-١-١٠ أنّ كافة المبالغ التي قمتم بتحويلها إلى أي حساب مفتوح لدى البنك قد اكتسبتموها طبقاً لأي قانون واجب التطبيق (بما في ذلك قوانين محل إقامتكم الرئيسي أو موطنكم ، في حال إن كانا مختلفين)؛

١٣-١-١٠ أنكم عندما سوف تقومون بسداد دفعة نقدية في حساب أو بتحويل استثمارات إلى محفظة استثمارية (سواءً بتاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية أو في أي وقت لاحق) لن تكون تلك الاستثمارات أو المبالغ النقدية مرتبطة أو ناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن إيرادات أي نشاط إجرامي في أي دولة؛ و

١٤-١-١٠ أنّ أي استثمارات أو مبالغ نقدية في حسابكم أو في أي محفظة استثمارية باسمكم من وقت لآخر هي ملككم الخاص وأنكم المستفيدون منها وأنها خالية من أي حجز أو امتياز أو رهن أو أي عبئ آخر مهما كان (باستثناء ما يتمّ منحه للبنك بموجب هذه الاتفاقية) وأنه لا يوجد أي شخص آخر صاحب أي مصلحة (قانونية أو منفعة) في تلك الاستثمارات أو المبالغ النقدية (باستثناء المنصوص عليه وفقاً للبند ١٠-١-٢).

التعهدات العامة

٢-١٠ لا يحق لكم أن تقوموا بعمل اتفاق ائتمان أو تفتحوا حساباً مماثلاً دون الحصول على موافقة صريحة من البنك، وعليكم إبلاغ البنك إذا كنتم تفتحون حسابكم وتنوون الاحتفاظ به بالنيابة عن أطراف ثالثة مستفيدة (بما في ذلك في حالة أن كان اتفاق ائتمان) وعليكم تزويد البنك بأي معلومات ومستندات يطلبها البنك لتمكينه من تحديد هويات المستفيدين النهائيين من الحساب المذكور. وتقرّون بموجبه بأنّ أي ترتيبات اتفاق ائتمان أو ترتيبات مماثلة هي فيما بينكم والأطراف الثالثة المستفيدة وللأغراض تشغيل ذلك الحساب لن يكون البنك ملزماً أو مسؤولاً عن التأكد من تشغيل الحساب وفقاً لأحكام أي ترتيبات اتفاق ائتمان أو ترتيبات مماثلة.

٣-١٠ ينبغي عليكم أيضاً إخطار البنك خطياً إذا طرأ أي تغيير جوهري على المعلومات التي سبق لكم أن قدمتموها للبنك في أي وقت، بما في ذلك أي تغيير في جنسيتكم أو وضع إقامتكم. وينطبق ذلك بالإضافة إلى أي متطلبات أخرى واردة في هذه الأحكام والشروط. إذا تغيرت تلك المعلومات أو ظهر احتمال بأن تتغيّر عليكم إخطار البنك خطياً وفوراً بذلك وفي كافة الحالات خلال ثلاثين يوماً من التغيير أو من التاريخ الذي أصبحتم فيه على علم باحتمال التغيير، بالإضافة إلى كافة المعلومات المطلوبة من البنك بخصوص تلك الأمور (بما في ذلك المعلومات التي يطلبها البنك بناءً على طلبات ترده من أي سلطة مختصة أو جهه حكومية) وتوافقون على أنه سوف يحق للبنك تدقيق أي من تلك المعلومات بواسطة أي مصادر مهما كانت قد يعتبرها ملائمة.

٤-١٠ سوف تستخدمون الخدمات التي يقدمها البنك لأغراض الاستثمار والتحوّط فقط ولن تبرموا أي صفقات أو معاملات بموجب هذه الأحكام والشروط لأغراض المضاربة.

الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

٥-١٠ عندما يعمل البنك بصفة موزع استثمارات أو خدمات تم هيكلتها لكي تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لن تتمّ هيكلة تلك الاستثمارات أو الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو اعتمادها أو بخلاف ذلك المصادقة عليها من قبل البنك على أنّها متوافقة مع الشريعة الإسلامية. عندما يقوم البنك بتوزيع استثمارات أو خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لن يكون البنك قد عيّن مجلس شرعي (أو هيكل مماثل) لكي تحدد بصورة مستقلة فيما إذا كانت تلك المنتجات و/أو الخدمات مطابقة للشريعة الإسلامية. ولا يقبل البنك أن يتحمّل أي مسؤولية فيما يتعلق بإنصاف وعدل أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال أي قرار أو إرشاد قد يصدر عن أي هيئة شرعية صادقت أو بخلاف ذلك اعتمدت تلك الاستثمارات على أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي حال حدوث أي تغيير في وضع التوافق مع الشريعة الإسلامية لا يقبل البنك أن يتحمل أي مسؤولية بخصوص ذلك التغيير. لذا عندما تقررون الاستثمار في منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية عليكم أن تتحققوا على نحو يرضيكم من أنّ الاستثمار في تلك

المنتجات لن يتعارض مع المبادئ الشرعية وعليكم مراجعة مستشارين في الشريعة الإسلامية من اختياركم بخصوص فيما إذا كان الاستثمار في تلك المنتجات هو مطابق أو غير مطابق للشريعة الإسلامية.

التقارير والكشوفات

١٠-٦ ينبغي عليكم أن تراجعوا بصورة منتظمة حسابكم لدى البنك وأي تقارير وكشوفات أو تأكيدات خاصة بمعاملات يوفرها لكم البنك فيما يتعلق بالحساب الذي تحتفظون به لدى البنك وبالخدمات الاستثمارية التي يقدمها لكم البنك بموجب هذه الأحكام والشروط. وعليكم إخطار البنك خطياً بأي بنود غير دقيقة متضمنة في تلك المستندات خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ استلامكم تلك المستندات، وفي حال تخلّفكم عن ذلك سوف تعتبر تلك المستندات ملزمة لكم وتشكل إثباتاً حاسماً للمعاملات الموضحة فيها.

١٠-٧ توافقون بموجبه على أن يقوم البنك بتضمين أي معلومات تتعلق بأي حساب قد تحتفظون به لدى شركة بنك أبوظبي التجاري للأوراق المالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي معلومات تتعلق بمعاملات واستثمارات محفوظة أو تم إجراءها من خلال أي حسابات مفتوحة لدى شركة بنك أبوظبي التجاري للأوراق المالية، في أي تقارير أو كشوفات قد يزوّدكم بها البنك بموجب هذه الأحكام والشروط.

المعلومات والاستشارة

١٠-٨ لن يزوّدكم البنك بأي استشارة استثمارية في أي وقت ولن يقدم لكم أي خدمة تقييم استثماري، إذ يتوجب عليكم اتخاذ قرارات استثمارية مستقلة تصدر عنكم وحدكم وذلك يشمل أي استثمار قد يوصي به البنك بموجب خدمات الاستثمار التي تقدم لكم وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

١٠-٩ سوف يقوم البنك بتزويدكم من وقت لآخر بمعلومات حول الاستثمارات ويجوز له أن يوفر لكم معلومات لمراقبتها أو تحصيلها في فروع معينة من قبله. توافقون على أنه باستثناء أي اتفاق مخالف وخطي مع البنك يتمّ تزويدك بتلك المعلومات لأغراض الإطلاع فقط وأنها لا تشكل توصية أو استشارة استثمارية . توافقون على ما يلي:

١٠-٩-١ سوف يعتمد قراركم بالاستثمار في أي استثمار على رأيكم الشخصي المستقل؛

١٠-٩-٢ لن يتحمل البنك أي مسؤولية ولن يتعهد بأي التزام مهما كان تجاهكم:

١٠-٩-٢-١ فيما يتعلق بأي استثمار سواءً تمّ تزويدكم بمعلومات من قبل البنك بصدده أم لا؛ أو

١٠-٩-٢-٢ فيما يتعلق بالخسائر، شاملة خسارة الأرباح التي قد تتكبدونها أو قد تترتب عليكم بنتيجة أو فيما يتعلق بأي شراء أو بيع أو استرداد أي استثمار أو أي معاملة أو تعليمات أخرى صدرت عنكم أو امتنعتم عن إصدارها على أساس أي معلومات زوّدكم بها البنك حسبما تنص عليه هذه الأحكام والشروط؛

١٠-٩-٣ تتحملون وحدكم مسؤولية قراءة وفهم شروط أي استثمارات تتقدمون بطلب للاستثمار فيها (بما في ذلك ما يتعلق بأهليتكم للاستثمار في تلك الاستثمارات والرسوم والنفقات واجبة التطبيق والعواقب الضريبية لتلك الاستثمارات، إن وجدت) وكذلك مسؤولية فهم المخاطر المرتبطة باستثمارات من هذا النوع؛

١٠-٩-٤ تتحملون وحدكم مسؤولية تحديد فيما إذا كنتم بحاجة لاستشارة قانونية مستقلة أو مالية أو ضريبية من طرف ثالث مؤهل لفهم استثمار أو فرصة استثمارية و/أو المخاطر والشروط المعينة المرتبطة بها؛

١٠-٩-٥ في حال قررتم وفقاً للبند ١٠-٩-٤ أنكم تحتاجون بالفعل لاستشارة مستقلة قانونية أو مالية أو ضريبية من طرف ثالث مؤهل تتحملون وحدكم مسؤولية الحصول على تلك الاستشارة؛

١٠-٩-٦ لن يكون البنك ملزماً بالتعقيب على ملاءمة أو صحة أي معاملة مطلوبة ولن يأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل عند تنفيذ أي تعليمات يستلمها البنك منكم؛ و

١٠-٩-٧ يحق للبنك أن يطلب منكم من وقت لآخر معلومات حول معرفتكم أو خبرتكم أو موقفكم من المخاطر ولكن سيتمّ ذلك فقط بغرض المعرفة ولن يكون البنك ملزماً بأخذ ذلك في الحسبان عند تقديمه الخدمات لكم.

١٠-١٠ إذا رغبتم في طرح أي أسئلة أو الحصول على تفاصيل إضافية بخصوص المعلومات التي زوّدكم بها طرف ثالث بخصوص استثمار ما، عليكم توجيه أسئلتكم إلى البنك خطياً وسوف يبذل البنك كافة جهوده المعقولة للحصول على ردّ خطي على تلك الأسئلة من الممثل الملائم للاستثمار المعني أو من الجهة التي أصدرت ذلك الاستثمار.

شروط الاستثمار

١٠-١١ توافقون على الالتزام بكافة الأحكام والشروط التي سوف يقوم بموجبها البنك أو التابعين و/أو أي مزوّد الخدمات من الغير بتنفيذ أي شراء أو بيع أو استرداد لأي استثمار

١٠-١٢ توافقون على الالتزام بما يلي:

١٠-١٢-١ أحكام أي نموذج يصدر عن البنك والذى يفيد برغبتكم في شراء أو بيع وحدات في صندوق يديره البنك؛

١٠-١٢-٢ بنود أي مذكرة أحكام صادرة عن البنك وتوضح أنكم ترغبون في شراء استثمارات صادرة عن البنك؛ و

١٠-١٢-٣ الأحكام واجبة التطبيق على أي استثمارات صادرة عن طرف ثالث وقمتم بشرائها وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

١٠-١٣ إنّ توقيعكم على نموذج أو مذكرة أحكام حسبما هو موضح في البند ١٠-١٢ سوف ينشأ عنه عقد فيما بينكم وبين البنك يكون منفصلاً عن هذه الأحكام والشروط ولكنه يشكل جزءاً من الاتفاقية بينكم والبنك حسبما هو موضح تفصيلاً في البند ٢-١.

١١- حقوق البنك

إنشاء رهن

١١-١ تمنحون بموجبه على نحو غير مشروط رهناً من الدرجة الأولى لصالح البنك على حساب الاستثمار الخاص بكم وعلى أي حسابات أخرى مفتوحه لدى البنك أو التابعين باسمكم وكذلك على كافة الاستثمارات وأي أصول أخرى متوفرة في محفظتكم الاستثمارية لدى البنك أو التابعين بالنيابة عنكم بموجب هذه الأحكام والشروط، وذلك بمثابة ضمان لدفع أو أداء أو إيفاء بأي التزامات قد تتكبدونها لصالح البنك على نحو غير قابل للنقض وغير مشروط.

١١-٢ توافقون على أنّ قيمة ونوع وكمية تلك الاستثمارات وأي أصول أخرى متوفرة في محفظتكم الاستثمارية لدى البنك والمبالغ النقدية المتوفرة في حساب الاستثمار الخاص بكم أو أي حسابات أخرى محفوظة لدى البنك باسمكم قد تتغير من وقت لآخر وأنّ هذه الواقعة لن تؤثر على صحة أو قابلية إنفاذ هذا الرهن القائم على حساباتكم (بما في ذلك حساب الاستثمار الخاص بكم) ومحفظتكم الاستثمارية.

١١-٣ بناء على ما سبق، توافقون على ما يلي:

١١-٣-١ ينطبق الرهن الناشئ عن هذه المادة ١١ على كافة المبالغ النقدية والاستثمارات وأي أصول أخرى موجودة في حساباتكم ومحفظتكم الاستثمارية في أي وقت معيّن من الأوقات؛ و

١١-٣-٢ إنّ وصف المبالغ النقدية والاستثمارات وأي أصول أخرى المتضمن في هذه الأحكام والشروط يؤدي بشكل كافٍ وواضح لتغطية المبالغ النقدية والاستثمارات والأصول المتضمنة في كافة حساباتكم لدى البنك وفي محفظتكم الاستثمارية سواء كانت قائمة حالياً أو في المستقبل.

٤-١١ توافقون على القيام بناءً على أول طلب من البنك بتوفير وتوقيع أي من وكافة المستندات وعلى أداء كافة الأشياء الضرورية لتسجيل، قيد، إتمام و/أو إنفاذ الرهن على أي من حساباتكم لدى البنك وعلى كافة الاستثمارات وأي أصول أخرى محفوظة في محفظتكم الاستثمارية، وسوف يشمل ذلك دونما حصر التوقيع على سند توكيل يطلبه البنك وتوقيع وإتمام أي مستندات أو نماذج مطلوبة لتسجيل، قيد، إتمام وإنفاذ هذا الرهن في أي دولة.

٥-١١ تعيّنون البنك بموجبه على نحو غير قابل للنقض بصفة وكيل لكم لغرض تحرير وتوقيع وتسليم كافة المستندات واتخاذ أي إجراءات لإتمام جميع الضمانات الممنوحة من قبلكم لصالح البنك بموجب هذه المادة ١١، كما أنكم تصادقون بموجبه وتؤكدون على كافة الإجراءات التي قد يتخذها البنك بموجب هذا البند ١١-٥.

حق المقاصة

٦-١١ توافقون بموجبه على أنه يحق للبنك أن يقوم في أي وقت بتطبيق المقاصة مقابل أي التزام أو مبلغ مستحق في ذمتكم للبنك أو التابعين. يجوز للبنك ممارسة حقه بالمقاصة في أي وقت وذلك دون الحاجة لأي إخطار إضافي أو طلب يتمّ توجيهه لكم وسواءً وقعت أو لم تقع أي حالة إخلال.

٧-١١ في أي وقت بعد وقوع حالة إخلال:

١-٧-١١ يحق للبنك إنهاء هذه الاتفاقية؛ و/أو

٢-٧-١١ يكون البنك (و/أو كل مزوّد الخدمات من الغير ذات صلة) مخوّلاً على نحو غير قابل للنقض القيام بما يلي:

١-٢-٧-١١ بيع أي من أو كافة استثماراتكم بالطريقة وفي الأوقات وإلى الأشخاص حسبما قد يعتبره البنك ملائماً؛ و

٢-٢-٧-١١ استخدام عوائد البيع (وأي مبالغ نقدية أخرى مودعه لدى البنك لصالحكم) لسداد أي ديون والتزامات مستحقة في ذمتكم للبنك (أو لأي مزوّد الخدمات من الغير ذات صلة، بما في ذلك أي مدير، وسيط، سلطة نقد أو أمين حفظ من الغير)، وذلك بالترتيب وبالطريقة حسبما قد يعتبره البنك ملائماً، ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) التي قد تتكبدونها وتنشأ عن أو تتعلق بأي إجراء مما ذكر أعلاه.

٨-١١ يحق للبنك أن يصرّح لكم من وقت لآخر باستخدام الأموال التي تمّ توفيرها لكم بموجب تسهيلات التمويل لتمكينكم من شراء استثمارات، كما أنّ شروط التسهيلات المذكورة موضحة في الجزء (٤). ولتفادي الشك، فإنّ أي استثمارات يتمّ شراؤها وفقاً لتلك الترتيبات أو تستخدم كضمان فيما يتعلق ب تلك الترتيبات سوف تخضع للرهن المنشأ بموجب البند ١١-١ وأي إخفاق من قبلكم فى سداد القرض وفقاً لأحكامه وشروطه سوف يشكل حالة إخلال لأغراض هذه المادة ١١.

٩-١١ يحق للبنك أن يقوم دون الحاجة لأي إخطار مسبق باحتجاز، تحويل، توحيد أو بيع أي من استثماراتكم وأي أصول أخرى في محفظتكم الاستثمارية لدى البنك إلى الحدّ الذي يكون ضرورياً بمعقولية لغرض:

١-٩-١١ تسوية أي معاملات مبرمة بالنيابة عنكم من قبل البنك أو أي من التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير؛ و/أو

٢-٩-١١ دفع أي من التزاماتكم القائمة والباقية دون سداد والناشئة عن أي معاملة تمت بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى نافذة فيما بينكم وبين البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير.

١٠-١١ يحق للبنك أيضاً أن يتخذ التدابير المنصوص عليها في البند ١١-٩ إذا كان البنك يعتقد بمعقولية أنكم لن تتمكنوا من تسوية معاملاتكم أو من دفع التزاماتكم المستحقة والباقية دون سداد عند استحقاقها.

١١-١١ يحق للبنك أن يمارس حقه بالمقاصة وفقاً للبند ١١-٦ فيما يتعلق بأي استثمارات أو أي أصول أخرى (بما في ذلك المبالغ النقدية) التي بيعت أو تم تخصيصها وفقاً لأحكام هذه المادة ١١.

التصفية

١١-١٢ إذا كان أي استثمار تمّ شراؤه أو حفظه بالنيابة عنكم لدى البنك قد نتجت عنه أو قد تنتج عنه خسائر من أي طبيعة يجب عدم تكبدها أو التصريح باستمرارها، يحق للبنك أن يقوم دون الحاجة لتوجيه إخطار مسبق لكم:

١١-١٢-١ بيع ذلك الاستثمار؛ و

١١-١٢-٢ فتح حساب باسمكم لغرض تخصيص إيرادات أي بيع بموجب هذه المادة ١١ أو أي استثمارات أخرى مودعه لدى البنك باسمكم بمثابة ضمان لتلك الخسائر وذلك لأي فترة قد يعتبرها البنك ضرورية.

تقييد توافرية وامكانية الوصول الى الخدمات بسبب أعمال التحديث والصيانة

١١ -١٣ بالرغم من أن البنك والتابعين سوف يبذلون قصارى جهدهم للتأكد من توافرية وإمكانية الوصول الى منتجات وخدمات البنك بما في ذلك الخدمات المصرفية الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المتحرك وفقاً لهذه الأحكام والشروط. قد يتم تأخير أو تقييد أو تحديد توافرية وإمكانية الوصول إلى أي واحد أو أكثر من المنتجات والخدمات من وقت إلى آخر دون الحاجة إلى موافقة من جانبك أو توجيه إشعار إليك:

١١-١٣-١ بغرض تنفيذ أي أعمال تحديث أو صيانة أو إصلاحات مخطط أو غير مخطط لها أو منتظمة أو لمرة واحدة في مقر البنك أو الأنظمة المصرفية أو الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك؛ أو

١١-١٣-٢ التي تحدث نتيجة لأي تأخير أو انقطاع بأي خدمة أو نظام مستخدم من قبل البنك في تقديم أو تنفيذ المنتجات والخدمات بموجب هذه الأحكام والشروط

١١-١٤ وإلى أقصى حد مسموح به قانوناً، لا يتحمل البنك والتابعين له أي مسؤولية عن أي التزام ينشىء بصفة مباشرة أو غير مباشرة بسبب أي إنقطاع بالخدمة المشاراليه في المادة ١١-١٣ أعلاه.

١٢- تغيير هذه الأحكام والشروط

١٢-١ يجوز للبنك، إلى الحد الذي يكون ذلك مصرحاً به بموجب القانون واجب التطبيق، تغيير أو استبدال أو استكمال أو إلغاء أي بند من بنود الأحكام والشروط الماثلة في أي وقت. في حال إدخال أي تغيير على هذه الأحكام والشروط، يوجه البنك إليكم إخطاراً بهذا الشأن عبر:

١٢-١-١ الموقع الإلكتروني و/أو البريد الإلكتروني؛

١٢-١-٢ الرسائل النصية القصيرة أو تطبيقات الهاتف المتحرك أو الرسائل الإلكترونية المأمونة أو الأعمال المصرفية عبر الإنترنت؛ و/أو

١٢-١-٣ أي وسائل اتصال أخرى حسبما قد يعتبره البنك ملائماً.

١٢-٢ و في حالة ادخال أي تغييرات علي هذه الأحكام و الشروط ، سوف يقوم البنك بإبالغك بتلك التغييرات بأي وسيلة من وسائل المراسلات التي يعتبرها البنك مناسبة ، و بما يتوافق مع القوانين المطبقة. تعتبرون أنّكم قبلتم ووافقتم على التغييرات التي قد تطرأ على هذه الأحكام والشروط والتي يتمّ الإخطار بها وفقاً للبند ١٢-١ (دون تحفظ) إذا لم تعترضون عليها بموجب مراسلات خطية موجهة إلى البنك وفقاً للمادة ٣ خلال ٢١ يوماً من تاريخ إخطار البنك بها. في حال اعتراضكم على التغييرات التي قد تطرأ على هذه الأحكام والشروط أو أي جزء آخر من الاتفاقية، يحق للبنك إنهاء هذه الاتفاقية المبرمة معكم.

١٢-٣ لتجنب الشك، في حال قام البنك بإطلاق شعار أو إسم جديد على أي من خدماته فلن يُعتبر ذلك أنه يشكل تغييراً لهذه الأحكام والشروط. يتمتع البنك بحق غير مقيّد في تغيير شعارات أو أسماء أي من خدماته في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي التزام بإخطاركم.

١٣- إنهاء هذه الاتفاقية

١٣-١ يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية كليا أو جزئيا (بما في ذلك أي جزء) مع مفعول فوري في أي وقت بموجب اتصال خطي يوجهه لكم وفقاً للمادة ٤. لن يكون البنك ملزماً بتوضيح أسباب الإنهاء.

١٣-٢ يجوز للبنك إنهاء أي جزء والتوقف عن تزويدكم بأي خدمات استثمار محددة في ذلك الجزء. يحتفظ البنك بحرية التصرف لتحديد متى يقدم أو يتوقف عن تقديم أي خدمات استثمار محددة بموجب أي جزء.

١٣-٣ كما يجوز إنهاء هذه الاتفاقية من قبلكم عبر توجيهكم للبنك إخطاراً لا تقلّ مدته عن ٣٠ يوماً وفقاً للمادة ٣. بالنسبة للحسابات المفتوحة باسم شخص واحد أو أكثر، يحتفظ البنك بحرية التصرف فيما إذا كان سوف يطلب إخطاراً من بعض أو جميع الأفراد الذين يكون الحساب مفتوحاً بأسمائهم. يحق لكم إنهاء تقديم البنك لخدمات محددة بموجب جزء معيّن فيما يتعلق ببعض خدمات الاستثمار المقدمة لكم في العموم، وفي هذه الحالة تنطبق أحكام هذا المادة ١٣ على تلك التغييرات حسبما يقتضيه الحال.

١٣-٤ يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً (بما في ذلك إنهاء أي «جزء» منها) بشكل فوري في أي من الحالات التالية:

١٣-٤-١ إذا توقفتم عن كونكم عميلاً لدى البنك وفقاً للأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري؛

١٣-٤-٢ في حال تخلفكم عن سداد أي رسوم أو نفقات او تكاليف أو مبالغ مالية أخرى مستحقة للبنك او أي من أي مزوّد الخدمات من الغير في التاريخ الذي تصبح فيه هذه المبالغ مستحقة وواجبة الدفع؛

١٣-٤-٣ في حال استلم البنك تأكيداً خطياً على وفاتكم أو فقدانكم الأهلية القانونية أو حلّكم؛

١٣-٤-٤ في حال استلم البنك أمر محكمة أو سلطة تنظيمية أخرى بهذا الشأن؛

١٣-٤-٥ في حال اعتقد البنك أنّ الأموال المودعة في حسابكم قد تمّ اكتسابها بطرق غير شرعية أو أنّ حسابكم يُستخدم لتنفيذ معاملات مشبوهة؛

١٣-٤-٦ في حال اعتقد البنك أنه من المرجح خسارة مورد دخلكم الأساسي ويترتب عليكم التزامات قائمة حالياً أو متوقعة في المستقبل لسداد أي دفعات إلى البنك؛

١٣-٤-٧ في حال تخلفكم عن تزويد البنك، بناء على طلب منه، بأي معلومات أو مستندات متعلقة بكم و/أو بحسابكم الذي يتعين أو قد يكون مطلوباً من البنك الاحتفاظ به وفقاً لأي قانون واجب التطبيق و/أو بموجب هذه الأحكام والشروط أو الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري؛

١٣-٤-٨ في حال كان حسابكم قيد الإغلاق؛

١٣-٤-٩ في حال نشوء نزاع بين أصحاب الحساب المشترك إذا كان الحساب مفتوحاً باسم أكثر من شخص واحد؛

١٣-٤-١٠ في حال إخلالكم بأي من التزاماتكم تجاه البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير بموجب الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري؛

١٣-٤-١١ في حال اعتبر البنك أنّ الاستمرار في تشغيل حسابكم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية قد يتسبب للبنك بمخاطر على حسن السمعة أو مخاطر تنظيمية أو تشغيلية أو أي مخاطر أخرى؛

١٣-٤-١٢ في حال اعتقد البنك أنكم تخلّون بأي قانون واجب التطبيق؛ و/أو

١٣-٤-١٣ في حال وجود أي أسباب صحيحة أخرى تجعل البنك يعتقد بأنه من الضروري القيام بذلك.

١٣-٥ سيقوم البنك بتزويدكم بإشعار خطي مسبق قبل إغلاق حسابكم وفقاً للقوانين المطبقة، موضحاً أسباب إغلاق الحساب، إلا في الحالات التي يُطلب فيها من البنك إغلاق حسابكم للاشتباه في مخالفتكم للقوانين المطبقة أو لمنع ممارسة جرائم احتيالية أو مالية على حسابكم.

١٣-٦ يحدد البنك بعد الإنهاء وفقاً لهذه المادة ١٣ فيما لو كان سوف يستكمل أي معاملات أو التزامات غير منجزة. لتجنب الشك، توافقون على تحمّل مسؤولية سداد أي تكاليف أو رسوم أو نفقات أو جبايات أو ضرائب قد تترتب على البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير فيما يتعلق بأي من تلك المعاملات غير المنجزة في تاريخ الإنهاء.

١٣-٧ عند إنهاء هذه الاتفاقية:

١٣-٧-١ يكون البنك مفوضاً من قبلكم باتخاذ الترتيبات لتحويل جميع استثماراتكم المحفوظة لدى البنك إلى حساب مفتوح باسمكم في بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو لدى مزوّد الخدمات من الغير. ينبغي عليكم لهذا الغرض تزويد البنك ببيانات البنك الآخر أو المؤسسة المالية الأخرى أو مزوّد الخدمات من الغير وبيانات حسابكم المفتوح لدى أي منهم خلال الفترة الزمنية التي يبلغكم بها البنك بعد تاريخ توجيهكم أو استلامكم إخطار الإنهاء (أو بدلاً من ذلك يجوز لكم توجيه تعليمات للبنك ببيع بعض أو كافة استثماراتكم) ولكن يكون للبنك الحق في رفض طلب التحويل أو البيع المذكور؛

١٣-٧-٢ تصبح أي من وكافة المبالغ المستحقة في ذمتكم إلى البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير بموجب أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط (بما في ذلك أي تكاليف أو رسوم مترتبة أو قد تترتب فيما يتعلق بإنهائه وأي التزامات طارئة ومستقبلية) مستحقة الدفع بشكل فوري وعليكم تحمّل المسؤولية عن تسوية أي مبالغ غير مدفوعة؛

١٣-٧-٣ يستمر الرهن الذي تمّ إنشاؤه وفقاً للمادة ١١ ويبقى بكامل القوة والنفاذ، ويجوز للبنك (دون توجيه أي إخطار أو طلب إضافي إليكم) ممارسة حقه بالمقاصة، ويحقّ للبنك لهذه الأغراض تحويل ومقاصة المبالغ الدائنة والمدينة بعملات مختلفة وإجراء تقديرات معقولة للمبلغ واجب الدفع أو المستحق فيما يتعلق بأي مطالبات أو التزامات مستقبلية أو طارئة؛

١٣-٧-٤ يجوز للبنك دون توجيه أي إخطار أو طلب إضافي إليكم بيع كافة أو جزء من الاستثمارات في محفظتكم الاستثمارية للتأكد من وجود مبالغ مالية كافية خالية من الأعباء لتغطية أي مبالغ مستحقة للبنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير (أو في حال قرر البنك أنه من المستحيل أو غير العملي تحويل استثماراتكم إلى البنك أو المؤسسة المالية أو مزود الخدمات من الغير الذي قمتم بتحديده وفقاً للبند ١٣-٦-١ أعلاه) أو في حال عدم تقيّدكم بالبند المذكور، توافقون على تعويض البنك والتابعين وأي مزوّد الخدمات من الغير وإبقائهم في مأمن من أي التزامات أو خسائر ناشئة عن ذلك؛ و

١٣-٧-٥ في حال كان هناك أي مبالغ مالية متبقية في حساب الاستثمار الخاص بكم بعد إجراء تسوية كاملة لجميع الالتزامات المستحقة في ذمتكم إلى البنك أو التابعين أو مزوّد الخدمات من الغير وفقاً لهذه الأحكام والشروط، ينبغي على البنك تحويل تلك المبالغ إلى الحساب المحدد من قبلكم أو يحقّ له إصدار شيك مصرفي فيما يتعلق بتلك المبالغ ويجوز إرسالها إلى عنوانكم المحفوظ في سجلات البنك أو يجوز الإحتفاظ بها في فرع البنك ذات الصلة لتحصيلها من قبلكم.

١٣-٨ بالإضافة إلى صلاحية البنك العامة في إنهاء هذه الاتفاقية بموجب البند ١٣-١، يحقّ للبنك إنهاء هذه الاتفاقية دون توجيه إخطار إضافي إليكم إذا لم يتمكن البنك -بعد بذله المحاولات المعقولة- من الاتصال بكم من خلال استخدام عنوانكم أو أي بيانات أخرى لجهة الاتصال طرفكم المحفوظة في سجلات البنك. في هذه الحالة تبقى أحكام هذه المادة ١٣ سارية المفعول وفقاً للطريقة المعتادة.

١٣-٩ في حال إنهاء هذه الاتفاقية، يحقّ للبنك استلام:

١٣-٩-١ مبلغ تناسبي من الرسوم الدورية المستحقة له يحتسب على أساس يومي وشاملاً تاريخ الإنهاء؛ و

١٣-٩-٢ سداد كاملة لجميع التكاليف والمصروفات النثرية المترتبة على البنك والتابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير طرف البنك نتيجة لذلك الإنهاء، بما في ذلك أي جبايات أو رسوم قد تترتب في سياق تحويل استثماراتكم وفقاً للبند ١٣-٧-١.

١٤- إغلاق حساباتكم أو تعليقها أو تجميدها أو حجبها أو وضعها في الانتظار

١٤-١ يجوز للبنك في أي وقت، بعد بذله الجهود المعقولة لتوجيه إخطار مسبق إليكم طبقاً للقانون المعمول به قبل قيامه بذلك، إغلاق أو تعليق أو تجميد أو حجب حساباتكم، استثماراتكم، و/أو معاملاتكم أو وضعها في الانتظار في أي من الظروف المحددة في الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري.

١٤-٢ لن يكون البنك أو أي من التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير مسؤولاعن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) الناشئة عن أو فيما يتعلق بأي من حساباتكم أو استثماراتكم أو معاملاتكم (حسبما ينطبق) التي تمّ إغلاقها أو تعليقها أو تجميدها أو حجبها أو وضعها في الانتظار.

١٤-٣ ينبغي عليكم تعويض البنك و التابعين وأي مزوّد الخدمات من الغير وإبقائهم في مأمن ضد أي التزامات أو خسائر، بما في ذلك أي خسارة في الأرباح ناشئة عن إغلاق أو تعليق أو تجميد أو حجب أي من حساباتكم أو استثماراتكم أو معاملاتكم (حسبما ينطبق) أو وضعها في الانتظار.

١٥- التحويل إلى بنك أو أمين حفظ آخر

١٥-١ في حال رغبتم في تحويل بعض أو كامل استثماراتكم إلى بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو مزوّد الخدمات من الغير (بما في ذلك أي أمناء حفظ آخرين):

١٥-١-١ يحق لكم إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً للمادة ١٣ (يقتضي ذلك تحويل كافة استثماراتكم)؛ أو

١٥-١-٢ يجوز لكم توجيه البنك بتحويل استثمارات معيّنة فقط والاستمرار بهذه الاتفاقية بالنسبة لأي من الاستثمارات الأخرى التي تحوزونها (و يمكّنكم ذلك من تحويل بعض استثماراتكم).

١٥-٢ يتمّ إجراء أي تحويل من نوع آخر بناءً على تقدير البنك ومع مراعاة سداد أي رسوم ونفقات معقولة قد تترتب على البنك أو التابعين أو أي طرف ثالث مزوّد الخدمات فيما يتعلق بالتحويل. كما أنه لن يكون مصرحاً بذلك التحويل بصورة عامة في حال عدم الإيفاء بالتزاماتكم تجاه البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير و/أو في حال تسبب التحويل فى ان يصبح المبلغ المحفوظ في حساب الاستثمار الخاص بكم أقلّ من أي حد أدنى مقرر للمبالغ النقدية والاستثمارات.

١٦- الامتثال القانوني

١٦-١ توافقون على أنه ينبغي عليكم التقيّد بجميع القوانين واجبة التطبيق في جميع الأوقات، وتزويد البنك بكامل المساعدة أو المعلومات الضرورية التي قد يطلبها من وقت لآخر، وذلك لتمكين البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير من الإيفاء بالتزاماتهم الناشئة عن جميع القوانين واجبة التطبيق.

١٦-٢ لا تتضمن هذه الأحكام والشروط أي بند من شأنه أن يُرغم البنك على الإخلال بأي من القوانين واجبة التطبيق أو سياساته الداخلية. وعلى وجه التحديد، لن يؤدي أي من الأحكام الواردة في هذه الأحكام والشروط إلى إلزام البنك بإجراء معاملة في حال أنّ:

١٦-٢-١ تلك المعاملة مخالفة لأي من القوانين واجبة التطبيق، بما في ذلك أي قانون ذات صلة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛

١٦-٢-٢ تلك المعاملة مخالفة للمستندات التأسيسية للبنك، حسبما قد يتمّ تعديلها من وقت لآخر؛

١٦-٢-٣ تلك المعاملة مخالفة لهذه الأحكام والشروط أو لسياسات والإجراءات الداخلية للبنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير ؛

١٦-٢-٤ تلك المعاملة مخالفة للمستندات التأسيسية للجهة التي تعتزمون الاستثمار فيها؛ أو

١٦-٢-٥ كان البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير يحوزون (لحسابهم الخاص أو بالنيابة عن عميل آخر واحد أو أكثر) استثمارات قائمة حالياً في الجهة الاعتبارية التي تعتزمون إجراء معاملة لديها أو فيما يتعلق بها، وكان البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير (نتيجة للمعاملة المقترحة) ملزمين بموجب القوانين واجبة التطبيق أو المستندات التأسيسية للهيئة الاعتبارية المعنية باتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات فيما يتعلق بنسبة المساهمة الخاصة بهم أو فيما يتعلق بأي حصص أخرى في الجهة المعنيّة.

١٦-٣ في حال إخلالكم بأي من القوانين واجبة التطبيق، يجوز للبنك بيع بعض أو كافة استثماراتكم مع مفعول فوري ودون توجيه إخطار أو طلب إضافي إليكم حسبما قد يراه البنك ضرورياً أو مرغوب فيه. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح التي قد تتكبدونها أو أي تكاليف ورسوم ومصروفات ونفقات وجبايات وضرائب ورسوم أخرى قد تترتب عليكم نتيجة لذلك.

الملكية والقيود الأخرى

١٦-٤ قد تخضع بعض الاستثمارات لقيود للملكية أو لقيود أخرى (على سبيل المثال بعض الأوراق المالية لا يجوز شراؤها إلا من قبل مستثمرين متمرسين أو مستثمرين من الهيئات الاعتبارية أو لا يجوز عرضها على المستثمرين من المواطنين أو غير المواطنين أو سواء كان أو لم يكن لهم محل إقامة مؤقت أو دائم في بلدان معيّنة). في حال استثمار أموالكم في تلك الاستثمارات، ينبغي عليكم التقيّد بجميع القيود واجبة التطبيق وقد يكون هناك فقط سوق محدودة للاستثمارات المعنية. على الرغم من محاولة البنك بيع أي استثمارات مذكورة حسبما وحينما يتمّ إصدار توجيهات من قبلكم، إلا أنّ المعاملات سوف تكون خاضعة وقد يتمّ رفضها في حال تعذّر تنفيذها وفقاً للقانون واجب التطبيق أو أحكام الاستثمارات المعنية أو سياسات وإجراءات البنك الداخلية.

١٦-٥ قد يخضع عملاء البنك المواطنين أو الذين لهم إقامة مؤقتة أو دائمة أو قد يصبحون مواطنين أو لهم إقامة مؤقتة أو دائمة في بلدان معينة لقيود استثمار بما في ذلك القيود على استلام مواد العرض أو التسويق فيما يتعلق باستثمارات معيّنة. سوف تتحملون مسؤولية التقيد بأي قوانين واجبة التطبيق تنطبق عليكم بهذا الخصوص وعليكم فوراً إخطار البنك خطياً بأي من تلك القيود التي تخضعون لها أو التي قد تصبحون على علم بها. يحتفظ البنك بحقه في رفض تنفيذ أي تعليمات من شأنها أن تتسبب بأي انتهاك للقوانين واجبة التطبيق.

١٦-٦ لا يجوز لكم إصدار أي تعليمات إلى البنك ما لم تحصلوا على كافة الموافقات المطلوبة (إن وجدت) لتوظيف أموالكم في الاستثمار ذات الصلة وما لم تتخذوا التدابير للتأكد من أنّ إصدار التعليمات لن يتسبب بأي إخلال بالقوانين واجبة التطبيق.

١٧- حدود التزامات البنك

١٧-١ على الرغم من أنّ البنك ينوي عموماً تزويدكم بخدمات استثمار ذات صلة، إلا أنه لن يكون ملزماً بإبرام أي معاملة محددة أو قبول أو التصرف وفقاً لأي تعليمات محددة. على وجه التحديد، ينبغي عليكم الموافقة على ما يلي:

١٧-١-١ لن يكون البنك ملزماً بقبول أي طلبات استثمار جزئياً أو كلياً؛

١٧-١-٢ لن يتحمل البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير أي مسؤولية أو التزام للتأكد من أنّ المزود بخدمات استثمار ذو صلة سوف يخصص لكم خدمات استثمار ذات صلة؛

١٧-١-٣ لن يتحمل البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير أي مسؤولية عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) التي قد تترتب عليكم أو تتكبدونها نتيجة أو فيما يتعلق برفض البنك أو أي مزوّد الخدمات من الغير قبول أي أوامر مقدمة من قبلكم أو رفض قبول أو تأخير إجراء تلك الأوامر من قبل المزود خدمات الاستثمار ذات الصلة؛ و

١٧-١-٤ في حال قبول البنك طلب ما، سوف يكون هذا الأخير مسؤولاً فقط عن تنفيذ تعليماتكم مع مراعاة هذه الأحكام والشروط.

١٧-٢ لن يكون البنك أو التابعين أو أي مزوّد خدمات من الغير مسؤولاً عن أيّ:

١٧-٢-١ خسائر أو انخفاض في قيمة استثماراتكم. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر ناشئة عن أعمال أو إمتناع عن فعل أو إعسار أي من جهات إصدار الاستثمارات أو أي أطراف ثالثة من الوسطاء أو المتداولين أو صانعي السوق أو أي وسطاء أو متداولين أو شركات استثمار أو وسطاء التداول في سوق الأوراق المالية أو المزودين بخدمات صرف العملات أو الإيداع أو أي مزوّد الخدمات من الغير أو الوكلاء أو المعيّنين الذين يختارهم البنك بحسن نية لتنفيذ أي معاملة فيما يتعلق باستثماراتكم و/أو توفير خدمات الحفظ الآمن لأي من استثماراتكم؛

١٧-٢-٢ عمل أو إمتناع عن عمل ذو الصلة بواجباته الناشئة عن هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك التخلف عن العمل وفقاً لأي أوامر أو تعليمات استثمار مستلمة من قبلكم أو التخلف عن العمل على نحو يتقيّد بالفترات الزمنية) باستثناء إلى الحد الذي تكون فيه تلك الأفعال أو الإغفالات ناشئة عن البنك أو التابعين أو عن الإهمال الجسيم أو سوء التصرف المتعمد من قبل أي مزوّد خدمات من الغير؛

١٧-٢-٣ الخسائر غير المباشرة أو الخاصة أو المعنوية أو التبعية؛

١٧-٢-٤ محتوى أو وظائف أو تعطُّل أي من قنوات أو برمجيات الاتصال الإلكترونية، بما في ذلك تطبيقات الهاتف المتحرك (MobileApp) أو أي برمجيات أخرى لتطبيقات الهاتف المتحرك المستخدمة أو الموفرة إليكم من قبل البنك أو مزوّد الخدمات من الغير ، حتى لو أنّ البنك أشار إليكم باستخدام قنوات أو برمجيات الاتصال الإلكترونية أو بخلاف ذلك قام بتوفيرها لكم. لن يكون البنك مسؤولاً من أي جانب عن علاقتكم مع أي من مزوّدي الخدمات من الغير المذكورين (بما في ذلك ما يكون بشأن معالجة هؤلاء الأطراف لمعلوماتكم) أو أي تصرف صادر عن أي طرف ثالث؛

١٧-٢-٥ الخلل أو الأعطال الميكانيكية أو التشغيلية أو غيرها من الأعطال التي قد تطرأ على أي من قنوات الاتصال الإلكترونية أو أي قنوات اتصال أخرى ذات صلة بما في ذلك أنظمة الإنترنت أو الكابلات أو الهاتف أو الأنظمة البريدية؛ أو

١٧-٢-٦ التخلف عن أداء الالتزامات الناشئة عن هذه الأحكام والشروط إلى الحد الذي يكون فيه ذلك الأداء مقيّداً أو محظوراً بموجب أي قانون أو نتيجة لإغفال جهة حكومية أو بسبب حالة قوة قاهرة أخرى خارجة عن سيطرة البنك.

١٧-٣ لا يقدم البنك أو أي مزوّد الخدمات من الغير أي ضمان أو كفالة لسلامة أو أداء أي من استثماراتكم أو أي استراتيجية استثمار عامة قد توافقون عليها مع البنك. تتحملون وحدكم، ما لم يكن البنك مسؤولاً لارتكابه إهمالاً جسيماً أو سوء تصرف متعمد، المسؤولية عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) الناشئة عن أو فيما يتعلق بحساب الاستثمار الخاص بكم أو أي حساب آخر مفتوح بواسطة البنك نيابة عنكم وفقاً للبنود الواردة في هذه الأحكام والشروط. لتجنب الشك، تتحملون وحدكم المسؤولية عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح، قد تكون ناشئة عن أي تعليمات قد توجهونها إلى البنك أو بأي خدمات أخرى يقدمها البنك بموجب الأحكام والشروط الماثلة.

١٧-٤ إنّ التقلبات في قيمة الاستثمارات والإيرادات المحققة منها والتغييرات التي قد تطرأ على الأرباح وأسعار الصرف تعني أنّ قيمة أي محفظة استثمارية تتمّ إدارتها لصالحكم سوف تكون عرضة للارتفاع أو الهبوط. إنّ تلك التقلبات في القيمة والاقتطاعات مقابل الرسوم والمصروفات تعني أنه من المحتمل أن تترتب عليكم خسائر. توافقون على أنكم سوف تكونون مسؤولين عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح الناشئة أو المتعلقة بتلك التقلبات عند توجيهكم تعليمات بالتنفيذ من قبل البنك بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٧-٥ لا تعتبر الاستثمارات ودائع مصرفية ولا يتمّ ضمانها أو المصادقة عليها ولا تشكل التزامات مترتبة على البنك أو التابعين. لا يعتبر البنك بأي شكل من الأشكال أو إلى أي حد بأنه مسؤول عن الأداء المالي أو أي أداء آخر للاستثمارات التي يتمّ شراؤها أو بيعها من قبلكم حسبما تنصّ عليه هذه الأحكام والشروط.

١٧-٦ توافقون على أنّ هناك استثمارات معيّنة لا يجوز للبنك إصدارها أو إدارتها. في هذه الحالة يعمل البنك فقط بصفة موزع أو وكيل أو وسيط للاستثمارات ذات الصلة ولن يكون له دور في إصدار أو إدارة أو أداء الإستثمارات أو أصولها الأساسية. عند توظيف أموالكم في استثمارات كتلك المذكورة فإنكم توافقون على التقيّد بأي أحكام ذات صلة تكون واجبة التطبيق على الاستثمارات وتتمتع جهة الإصدار أو المدير بالسلطة التقديرية لقبول أو رفض طلب الاكتتاب المقدم من قبلكم. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) الناشئة أو المتعلقة بعدم تقيدكم بأي من الأحكام ذات الصلة التي تكون واجبة التطبيق على تلك الاستثمارات.

١٧-٧ لن يكون البنك ملزماً باتخاذ أي إجراءات:

١٧-٧-١ غير تلك المحددة في هذه الأحكام والشروط فيما يتعلق بأي من استثماراتكم أو المبالغ النقدية الخاصة بكم. يحق للبنك الحصول على استشارة من مستشار والعمل بموجبها دون أن يكون مسؤولاً عن أي إجراء يتمّ اتخاذه أو أمر يتمّ القيام به بحسن نية اعتماداً على ذلك؛ أو

١٧-٧-٢ الاخذ بعين الاعتبار أي استبيان استعداد لتحمل المخاطر أو أي استبيان آخر مشابه متعلق بكم الا اذا كان ذلك منصوصاً عليه في القانون.

١٧-٨ لن يكون البنك أو التابعين مسؤولاً عن أفعال وإغفالات أي مزوّد الخدمات من الغير يتمّ تعيينه بموجب أو وفقاً لهذه الأحكام والشروط، ما لم يرتكب البنك إهمالاً جسيماً عند تعيين مزوّد الخدمات من الغير.

١٧-٩ لا تتضمن هذه الأحكام والشروط أي بنود من شأنها أن تستثني أو تقيّد أي التزامات حيث يكون ذلك ممنوعاً بموجب أي قانون واجب التطبيق.

١٨- التوقيت

١٨-١ فيما يتعلق بالتوقيت:

١٨-١-١ في حال استلم البنك طلب إجراء معاملة أو أي مستندات ومعلومات أخرى قد تكون مطلوبة لإجراء طلب المعاملة ذات صلة موجه من قبلكم فيما يتعلق باستثمارات في تمام الساعة ١١ صباحاً من يوم صدور أمر التداول قبل تاريخ تنفيذ أمر التداول، يبذل البنك قصارى جهده لتوجيه تعليمات بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بموجب خطاب أو بأي طريقة أخرى مقبولة بمعقولية إلى جهة الإصدار الملائمة أو مزوّد الخدمات من الغير فيما يتعلق بالاستثمار ذات الصلة في الوقت المحدد للتمكن من تنفيذ المعاملة بتاريخ تنفيذ أمر التداول المرغوب؛ أو

١٨-١-٢ في حال كان البنك سوف يبذل بخلاف ذلك أقصى جهوده المعقولة لغرض توجيه أي من تلك التعليمات بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بموجب خطاب أو بأي طريقة أخرى مقبولة بمعقولية إلى مزوّد الخدمات من الغير الملائم فيما يتعلق بالمعاملة ذات الصلة في الوقت المحدد للتمكن من تنفيذ المعاملة في التاريخ التالي الممكن لتنفيذ أمر التداول،

شريطة أن تتوفّر أي رسوم اكتتاب ضرورية أو مبالغ مالية أخرى مطلوب سدادها من قبلكم أو نيابة عنكم فيما يتعلق بالمعاملة المقترحة على شكل أموال متوفرة بصورة حرة وخالية من الأعباء في حساب الاستثمار الخاص بكم. في هذا البند ١٨، «تاريخ تنفيذ أمر التداول» يعني التاريخ الذي تمّ فيه تنفيذ أمر الاستثمار فيما يتعلق باستثمار ما، و«تاريخ إصدار أمر التداول» (فيما يتعلّق باستثمار معيّن) يعني اليوم الذي تمّ فيه تداول ذلك المنتج ضمن السياق المعتاد للأعمال.

١٨-٢ يجوز الحصول من البنك و بموجب طلب على المعلومات الإضافية الخاصة بتواريخ إصدار أوامر التداول والفترات الزمنية المحددة لاستلام التعليمات أو الأوامر أو الطلبات الأخرى.

١٨-٣ في أي حال من الأحوال، لن يكون البنك ملزماً في ظل أي ظروف باتخاذ أي إجراءات لوضع تعليمات المعاملة قيد التنفيذ خارج ساعات العمل المعتادة للمصارف في البلد الذي يتمّ فيه إرسال تعليمات المعاملة ذات الصلة إلى البنك و/أو يتمّ فيه شراء أو بيع الاستثمارات ذات الصلة، أو (في حال كانت مختلفة) في غير تواريخ إصدار أوامر التداول واجبة التطبيق على الاستثمار ذات الصلة.

١٨-٤ لتفادي الشك، ينبغي تنفيذ جميع التعليمات المستلمة من قبل البنك على أساس بذل أفضل المساعي.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

١٩- تضارب المصالح

١-١٩ يقدم البنك خدماته على أساس غير حصري. لذا يجوز للبنك والتابعين وأي مزوّد الخدمات من الغير أداء أي خدمات ذات صلة لصالح الغير أو عملاء آخرين حسب رغبتهم ولن يكون مطلوباً منهم:

١-١-١٩ الخضوع للمساءلة أمامكم فيما يتعلق بأي مزايا قد يستلمونها لقاء قيامهم بذلك؛ أو

٢-١-١٩ الإفصاح لكم عن أي وقائع أو أشياء قد تنمو إلى علم البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير في سياق توفير تلك الخدمات إلى الغير أو في سياق أعمالهم بأي صفة أخرى أو أي طريقة مهما كانت بخلاف ما يكون في سياق تنفيذ واجباتهم الناشئة عن هذه الأحكام والشروط.

٢-١٩ يحق للبنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير دون توجيه أي إخطار إليكم القيام بما يلي:

١-٢-١٩ إبرام معاملات قد يكون لهم فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مصلحة جوهرية؛ أو

٢-٢-١٩ استلام أي عمولة أو حوافز غير مالية من أي شركة أخرى فيما يتعلق بالأوامر المقدمة أو الخدمات المشتراة نيابة عنكم أو فيما يتعلق بأي استثمارات تُقدّم بموجبها إليكم خدمات التداول أو إدارة المحافظ الاستثمارية أو التأمين أو خدمات الحفظ بموجب الأحكام والشروط الماثلة.

٣-١٩ لن يكون البنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير ملزماً بالخضوع للمساءلة أمامكم عن أي أرباح أو عمولات أو أتعاب أو مبالغ أخرى تمّ تحقيقها او استلامها، ولا يجوز (ما لم يتمّ الاتفاق معكم كتاباً على وجه التحديد بخلاف ذلك) تخفيض أو إسقاط رسوم البنك نتيجة لذلك.

٤-١٩ على وجه التحديد، تقرّون أنّه يجوز للبنك و التابعين وأي مزوّد الخدمات من الغير استلام عمولة على البيع أو فرض عمولة (بأي وصف كانت) على الجهة المصدرة أو مروّج أو بائع أي من الاستثمارات التي يزوّدونكم بمعلومات بشأنها بموجب هذه الأحكام والشروط وتوافقون على أنّه يحقّ للبنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير الاحتفاظ بذلك لمنفعتهم الشخصية ولن يترتب عليهم أي التزام بأن يخضعوا للمساءلة أمامكم عن كافة أو أي جزء من ذلك.

٥-١٩ توافقون على أنّه في حالات معيّنة يحقّ للبنك أو التابعين أو أي مزوّد الخدمات من الغير الاستثمار من أموالهم الخاصة أو التوصية بمعاملات إلى عملاء تتضارب مع الاستثمارات في محفظتكم الاستثمارية ولن يكون البنك ملزماً بالإفصاح عن ذلك.

٢٠- السرية

١-٢٠ يلتزم البنك بالحفاظ على سرية جميع المعلومات السرية، إلا أنك توافق على قيام البنك بالإفصاح عن هذه المعلومات و/أو بيانات استخدامك لأي من خدمات الاستثمار وإدارة الثروات من البنك (بما في ذلك، عند الحاجة، المعلومات المتعلقة بالمالكين المستفيدين) على أساس سري في الحالات التالية:

(أ) لأي من الشركات التابعة للبنك؛

(ب) لأي طرف مفوض بالقدر اللازم لتمكين البنك من تقديم الخدمات لك بشكل مباشر أو غير مباشر؛

(ج) لأي مستشار مهني للبنك؛

(د) لأي سوق أوراق مالية أو جهة إيداع أو غرفة مقاصة أو نظام تسوية أو مستودع بيانات تحويل أو سجل معاملات تداول (سواء كان محلياً أو عالمياً)، عندما يكون البنك أو أي طرف مفوض ملزماً بالإفصاح عن تلك المعلومات السرية؛

(هـ) لأي محول إليه أو متنازل له فعلي أو محتمل ومصرح به (أو لأي من وكلائهم أو مستشاريهم المهنيين)، سواء داخل الدولة أو خارجها، فيما يتعلق بحقوق والتزامات البنك بموجب هذه الأحكام والشروط أو بخصوص أي عملية نقل أعمال أو تصرف أو اندماج أو استحواذ يقوم بها البنك؛

(و) لأي وكالة تصنيف ائتماني أو شركة تأمين أو وسيط تأمين أو أي مزود مباشر أو غير مباشر لحماية ائتمانية للبنك فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها البنك؛

(ز) إلى شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية أو أي جهة مرجعية ائتمانية مرخصة أخرى أو مكتب معلومات ائتمانية أو شركة السجلات المتكاملة، كما أنك تقر وتفهم بالكامل الآثار المترتبة على هذا الإفصاح فيما يتعلق بقدرتك على الحصول على منتجات أو خدمات مالية مستقبلية، سواء من البنك أو من أي طرف آخر؛

(ح) وفقاً لما تقتضيه أي قوانين معمول بها؛

(ط) بحسب ما تقتضيه أي محكمة أو هيئة قضائية أو جهة تنظيمية أو رقابية أو ضريبية أو جهة عقوبات أو جهة حكومية أو شبه حكومية لديها سلطة على البنك أو يعتقد البنك بشكل معقول أن لديها سلطة عليك. ولتجنب الشك، فإن أي قرار اختياري من بنك أبوظبي التجاري بالامتثال لمتطلبات أي محكمة أو هيئة قضائية أو جهة تنظيمية أو رقابية أو حكومية أو شبه حكومية ذات نطاق اختصاص خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، (أ) يكون وفقاً لتقدير البنك المطلق، و(ب) يخضع لامتثال البنك للقوانين المعمول بها؛

(ي) لأي شركة مدرجة أو أي كيان آخر (أو وكيله أو من ينوب عنه) تكون لديك فيها أي مصلحة متمثلة في أوراق مالية يحتفظ بها البنك بصفته ممثلاً لك، وذلك في الحالات التي يكون فيها البنك ملزماً بالإفصاح عن تلك المعلومات السرية بصفته مالكاً قانونياً مسجلاً أو أمين حفظ لتلك الأوراق المالية؛

(ك) حسبما يكون مطلوباً للحفاظ على أو تنفيذ أي من حقوق البنك أو سبل الانتصاف المتاحة له تجاهك؛

(ل) كما هو منصوص عليه خلاف ذلك في هذه الأحكام والشروط أو الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري أو أي أحكام وشروط تكميلية مطبقة عليك؛

(م) أي جهة يرى البنك لأسباب معقولة أنها تتصرف بالنيابة عنك، أو مستلمو الدفعات أو المستفيدون من حسابك أو الأشخاص المعينون في الحساب أو الوسطاء والبنوك المراسلة والبنوك الوكيلة، أو غرف المقاصة أو أنظمة المقاصة أو التسوية، أو الأطراف المقابلين في السوق، أو وكلاء الاقتطاع الضريبي من المصدر ومستودعات المبادلة أو التجارة أو أسواق الأوراق المالية أو الشركات التي يكون لك فيها حصة في الأوراق المالية (حيث يحتفظ البنك بتلك الأوراق المالية باسمك)؛

(ن) أي جهة في معاملة لديها مصلحة أو تتحمل مخاطر مرتبطة بعلاقتك المصرفية مع بنك أبوظبي التجاري.

(س) أي جهة يتعاقد معها بنك أبوظبي التجاري لغرض تنفيذ معاملاتك أو معالجة أو تخزين بياناتك، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، بما في ذلك مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة الذين يتولون إدارة استخدامك لتقنيات التحقق عبر بصمة الوجه للمصادقة على المعاملات من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية أو تطبيق الهواتف الذكية؛ أو

(ع) أي جهة تقتضي المتطلبات التشغيلية الداخلية للبنك بالإفصاح لها (بما في ذلك إدارة الائتمان والمخاطر، أو لأغراض تطوير وتخطيط البرامج والمنتجات أو لأغراض التأمين والمراجعة أو للأغراض الإدارية) على أنه قد لا يتم إخطارك بأي من هذه الإفصاحات في جميع هذه الحالات.

٢٠-٢ توافقون على الحفاظ على سرية وعدم الإفصاح إلى أي شخص أو بخلاف ذلك استخدام أي معلومات مرتبطة باستثماراتكم، بما في ذلك أي ترتيبات رسوم متفق عليها أو عمولات مدفوعة أو محتويات محافظ استثمارية أو استشارة أو محافظ استثمارية نموذجية أو استراتيجيات ومعاملات استثمارية، ما لم يكن الإفصاح مطلوباً بموجب القانون واجب التطبيق أو ما لم تحصلوا على موافقة خطية مسبقة من البنك

٢٠-٣ لأغراض كافة وأي من الإفصاحات المشار إليها أعلاه، ينبغي عليكم التنازل صراحة إلى الحد الذي يجيزه القانون واجب التطبيق عن أي من حقوق السرية التي تحوزونها بموجب القانون واجب التطبيق.

٢٠-٤ ينبغي عليكم تعويض البنك والتابعين وأي مزوّد الخدمات من الغير وإبقائهم بمأمن من أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) الناشئة عن أو فيما يتعلق بأي إفصاح يتمّ في الحالات الموضحة في هذه المادة ٢٠ أو أي حالات مماثلة لها.

٥-٢٠ باستثناء الحالات التي لا يجوز فيها تقييد أو استبعاد مسؤولية البنك بموجب القوانين المعمول بها، لن يتحمل بنك أبوظبي التجاري أو أي من الشركات التابعة له أي مسؤولية فيما يتعلق بأي إفصاحات يتم تقديمها في الظروف المبينة في هذا المستند أو في أي ظروف مماثلة.

استخدام البنك للمراجع الائتمانية

٦-٢٠ تفوض بموجبه البنك بالحصول بشكل مستمر على المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بك من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وشركة الامارات للسجلات المتكاملة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وجهة عملك، والجهات المرجعية، أو أي جهة أخرى يراها البنك مناسبة أو ضرورية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تفاصيل التسهيلات المصرفية، ووضعك المالي، ودخلك، ومعلومات الاتصال الخاصة بك، وأي معلومات أخرى تتعلق بك (بما في ذلك البيانات الشخصية) والتي يراها البنك مناسبة، وذلك دون الرجوع إليك

٧-٢٠ للامتثال لبعض التزاماته القانونية أو التنظيمية، قد يقوم البنك بمعالجة بياناتك بصورة مركزية في موقع واحد أو أكثر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.

٨-٢٠ توافق على معالجة معلوماتك السرية والإفصاح عنها وفقاً لأحكام هذا البند ٨، وعلى قيام البنك أو الجهات المفوضة من قبله بنقل معلوماتك السرية إلى دولة أو دول أخرى لمعالجتها نيابةً عن البنك. وفي هذا السياق، تقر بأن معلوماتك السرية قد تكون متاحة ضمن إجراءات قانونية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في مثل هذه الحالات.

٩-٢٠ في حال إفصاح البنك عن معلومات سرية وفقاً لهذا البند، فإنه سيتخذ، متى كان ذلك ممكناً بشكل معقول، الخطوات اللازمة لضمان التزام الجهة المستلمة لتلك المعلومات بالحفاظ على سريتها.

حماية البيانات الشخصية

١٠-٢٠ يلتزم البنك بتوفير مستوى مرتفع من الحماية فيما يتعلق بمعالجة بياناتك الشخصية بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها لحماية البيانات.

١١-٢٠ توافق صراحةً بموجبه على جمع بياناتك الشخصية واستخدامها وتخزينها والإفصاح عنها ومعالجتها بأي طريقة أخرى (داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها) للأغراض التالية:

(أ) تنفيذ طلبات الخدمات، بما في ذلك تقييم استيفائك لمعايير الأهلية وإجراء الفحوصات اللازمة وتقييمات المخاطر؛

(ب) تقديم الخدمات (بما في ذلك الخدمات المصرفية الإلكترونية)، مثل تنفيذ المدفوعات أو المعاملات واستكمال التعليمات أو الطلبات؛

(ج) مراجعة وتطوير الموقع الإلكتروني للبنك والمحتوى المقدم فيه؛

(د) بناء العلاقات المصرفية وفتح الحسابات وإدارتها؛

(هـ) منع الجرائم وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والجرائم المالية الأخرى) في أي اختصاص قضائي، من خلال التحقق من الهوية وفحص العقوبات الحكومية وإجراءات التحقق المطلوبة؛

(و) الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات ومدونات قواعد السلوك الاختيارية والأحكام أو الأوامر القضائية المعمول بها، وكذلك أي طلب صادر عن أي جهة حكومية أو تنظيمية أو جهة إنفاذ فيما يتعلق بأي من الشركات التابعة لبنك أبوظبي التجاري؛

(ز) إثبات الحقوق القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها فيما يتعلق بالإجراءات القانونية (بما في ذلك أي إجراءات قانونية محتملة) والحصول على المشورة المهنية أو القانونية بشأن تلك الإجراءات؛

(ح) مراقبة المواقع والمرافق (بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي)؛

(ط) استرداد أي تسهيلات ائتمانية في حال أصبحت مديناً للبنك، بما في ذلك الإفصاح عن بياناتك الشخصية لأطراف خارجية موثوقة لأغراض الاسترداد؛

(ي) الاستعانة بأطراف خارجية موثوقة، مثل جهات متابعة العملاء ووكالات تحصيل الديون، لتحديد مكان وجودك والأصول المملوكة لك. ويشمل ذلك الإفصاح عن بيانات

شخصية مثل بيانات الهوية والمعلومات المالية وغيرها من المعلومات ذات الصلة حسب الضرورة لتحديد أي ديون مالية وتسويتها أو لتمكين البنك من ممارسة حقوقه؛

(ك) بيع التسهيلات الخاصة بك أو أي من الحقوق المرتبطة بها، حيث قد تتم مشاركة معلومات الاتصال الخاصة بك ومعلومات التسهيلات والضمانات وسجل السداد أو أي معلومات أخرى ذات صلة، داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، مع المشترين المحتملين ومستشاريهم لأغراض استرداد أو ممارسة أي من حقوق البنك.

٢٠-١٢ تكون البيانات الشخصية التي يطلبها البنك مطلوبة لتقديم خدمات الاستثمار أو خدمات إدارة الثروات لك من قبل البنك، وفي حال عدم تقديم هذه البيانات للبنك، فقد لا يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته القانونية أو التنظيمية أو من تقديم الخدمات التي طلبتها.

٢٠-١٣ قد يتعامل البنك من وقت لآخر مع الشركات التابعة له وأطراف خارجية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. وتوافق على قيام البنك بمشاركة معلوماتك السرية مع تلك الجهات خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الحالات التي يُسمح فيها بنقل بياناتك الشخصية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، سيعمل البنك على ضمان تطبيق الضمانات المناسبة لحماية بياناتك الشخصية.

٢٠-١٤ يتضمن بيان الخصوصية، تفاصيل الطريقة التي يجمع بها البنك بياناتك الشخصية ويستخدمها ويخزنها ويشاركها ويحميها، بالإضافة إلى حقوقك المتعلقة بهذه البيانات، والذي يمكن الاطلاع عليه ضمن إشعار الخصوصية من بنك أبوظبي التجاري (https://www.adcb.com/en/tools-resources/adcb-privacy-policy/) - بنك أبوظبي التجاري - الإمارات العربية المتحدة (www.ADCB.com). ما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك في الأحكام والشروط ذات الصلة، تسري أحكام بيان الخصوصية على جميع خدمات الاستثمار أو خدمات إدارة الثروات، ويجوز للبنك تحديثها وفقاً لهذه الأحكام والشروط للامتثال لقوانين ولوائح حماية البيانات المعمول بها.

٢٠-١٥ لأي طلبات تتعلق بمعالجة بياناتك الشخصية، يرجى التواصل مع:

مسؤول حماية البيانات

بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: dataprivacy@adcb.com

تدابير الحفاظ على سرية المعلومات

٢٠-١٦ تعد كافة المعلومات السرية على أنها سرية فيما بينكم وبين البنك باستثناء ما تنص عليه هذه الاحكام والشروط على خلافه. واذا قمت بالافصاح عن أي معلومات سرية للغير، فعندها ستتحمل منفرداً المسؤولية المترتبة على ذلك.

٢٠-١٧ يجب عليك ضمان عدم قيام أي شخص غير مصرح له بالوصول الى المعلومات السرية و/أو أي عناصر أو معلومات أخرى تتعلق بعلاقتك مع البنك والتي يطلب البنك منك الحفاظ على أمنها وسيرتها. ويجب عليك ايضاً بذل كامل العناية اللازمة لمنع أي وصول غير مصرح به الى تلك المعلومات أو العناصر، ويشمل ذلك وبدون حصر القيام بالتدابير التالية:

٢٠-١٧-١ عدم الاستجابة الى أي طلب للحصول منك على معلومات الحفاظ على السرية الخاصة بك حتى وان بدا ذلك الطلب صادراً عن البنك؛

٢٠-١٧-٢ عدم اختيار كلمة مرور يسهل تخمينها وعدم القيام أبداً على وجه التحديد، باختيار كلمة مرور تتضمن أو تمثل تاريخ ميلادك أو جزء من اسمك أو أي من بياناتك الشخصية (كرقم هاتفك) التي من السهل للآخرين الوصول اليها؛

٢٠-١٧-٣ تغيير كلمة المرور الخاصة بك بصورة منتظمة و اجراء مسح دوري لجهاز

الحاسب الآلي و/أو الهاتف المتحرك الخاص بك لرصد الفيروسات

٢٠-١٧-٤ تحديث البرمجيات في جهاز الحاسب الآلي و/أو الهاتف المتحرك الخاص بك بصفة مستمرة والحفاظ على سلامة وأمان جهاز الحاسب الآلي و/أو الهاتف المتحرك الخاص بك؛

٢٠-١٧-٥ عدم ترك جهاز الحاسب الآلي و/أو الهاتف المتجرك الخاص بك دون رقابة وعدم تسجيل معلومات الحفاظ على السرية الخاصة بك بطريقة مقروءة أو تخزينها كلها في مكان واحد أو على أي برنامج حاسب آلي يحفظها تلقائياً؛

٢٠-١٧-٦ الحرص على استخدام المواقع الالكترونية الآمنة لتنفيذ معاملات الاستثمار عبر الانترنيت و/أو؛

٢٠-١٧-٧ الامتثال لأي متطلبات للحفاظ على سرية المعلومات يقررها البنك من وقت لآخر.

٢٠-١٨ اذا علمت أو ساورتك شكوك بفدان أو سرقة جزء من معلومات الحفاظ على السيرة الخاصة بك أو اطلاع أي طرف ثالث عليها (كفقدان أو سرقة جهاز الحاسب الآلي الخاص بك على سبيل المثال) أو اذا علمت بدخول غير مصرح به لخدمات الاستثمار الخاصة بك، وجب عليك ابلاغ البنك فوراً واتباع أي تعليمات يوجهها لك البنك حيث قد تتطلب منك التعليمات القيام بتغيير معلومات الحفاظ على السيرة الخاصة بك، اغلاق حساب الاستثمارالخاص بك وفتح حساب جديد و/أو القيام بأي اجراءات أخرى قد يطلبها البنك.

٢٠-١٩ تقع على عاتقك مسؤولية أي دخول غير مصرح به الى خدمات الاستثمار الخاصة بك وتعويض البنك والكيانات التابعة له وحمايتهم من أي التزامات قد تنشأ عن ذلك الدخول غير المصرح به وذلك ما لم والى ان تقوم بابلاغ البنك بفقدان معلوماتك السرية أو سرقتها أو الكشف عنها أو بأي دخول غير مصرح عنه وفقاً للمادة ٢٠ من هذه الاحكام والشروط.

٢١- الضريبة

٢١-١ قد يكون البنك و/أو التابعين مطالبين كجزء من التزاماتهم بموجب التزامات الامتثال الضريبي باقتطاع ضريبة على أي دفعات دخل مصدرها الولايات المتحدة أو على اجمالي العوائد من بيع أوراق مالية تشكل دخلاً مصدره الولايات المتحدة؛

٢١-٢ قد تخضع أي دفعات تقوم انت بسدادها أو أي أموال يتم الاحتفاظ بها لصالحك للاقتطاعات المطلوبة من البنك أو التابعين له القيام بها أو التي تفرض عليهم من وقت لآخر فيما يتعلق بعدم تقيدك بالتزامات الامتثال الضريبي المطبقة أو اخلالك بالالتزامات ذات الصلة المبينة في هذا البند ٢١؛

٢١-٣ لن يدفع لك البنك أو التابعين ولن يحتفظوا بأي مبلغ اضافي لصالحك وذلك لتعويض تلك المبالغ المقتطعة بموجب التزامات الامتثال الضريبي المطبقة؛

ضريبة القيمة المضافة

٢١-٤ تكون جميع المبالغ المذكورة في الإتفاقية على أنها مستحقة الدفع بواسطتك إلى البنك خالية من ضريبة القيمة المضافة المحتسبة حسب الأصول، مالم يوافق البنك بشكل صريح على خلاف ذلك.

٢١-٥ حيثما يقوم البنك بتوريد أو مايعتبر توريد لبضائع أو خدمات خاضعة للضريبة، يكون المبلغ أو المقابل الآخر المدفوع للتوريد خالياً من جميع مبالغ ضريبة القيمة المضافة المحتسبة حسب الأصول، ويجب عليك دفع ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى وبالتزامن مع المبلغ أو المقابل الآخر المدفوع أو في حالة التوريد قبل الدفع، في وقت التوريد، مالم يوافق البنك بشكل صريح على خلاف ذلك. ويقوم البنك بموافاتك بفاتورة أو أي دليل مستندي آخر يثبت دفع ضريبة القيمة المضافة بالصيغة المقررة في القانون واللوائح التنفيذية المنطبقة على ضريبة القيمة المضافة.

٢١-٦ عندما تكون مطالباً قانوناً بالإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة بموجب آلية عكس ضريبة القيمة المضافة أو بأي طريقة أخرى إلى سلطة الضرائب المختصة، وعندما لايكون البنك ملزماً بالافصاح عن ضريبة القيمة المضافة عند التوريد إليك، على سبيل المثال على بضائع أو خدمات تنطوي على أكثر من بلد، يجب عليك موافاة البنك برقم تعريف ضريبة القيمة المضافة الخاص بك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة والإفصاح

عن كافة مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة في البلد المعني. وهذه الحالة لاتكون هناك أي ضريبة قيمة مضافة مستحقة للبنك بالإضافة إلى سعر المنتجات أو الخدمات.

٢١-٧ عند موافقتك على دفع أو رد التكاليف أو الرسوم أو الأجور أو المصروفات المتكبدة من قبل البنك فيما يتعلق بالخدمات المقدمة بواسطة البنك بموجب هذه الإتفاقية، بخلاف عندما ينشأ عن ذلك توريداً بواسطة البنك خاضعاً للضرائب، يجب عليك أيضاً رد إلى البنك أي جزء من تلك التكاليف أو الرسوم أو الأجور أو المصروفات (أو نسبة منها) تمثل ضريبة القيمة المضافة باستثناء بقدر مايبلغك البنك بقناعته أنه سوف يستحق إسترداد أو إضافة مبلغ بخصوص ضريبة القيمة المضافة المعنية في حسابه بواسطة سلطة الضرائب المختصة.

٢١-٨ عند قيامك بموجب هذه الإتفاقية بتوريدات خاضعة للضريبة إلى البنك تكون مطالباً بالإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة عنها، ويعتبر سعر تلك التوريدات متضمناً أي ضريبة قيمة مضافة مستحقة.

٢١-٩ في حالة سماح هذه الإتفاقية بالتعليق أو الإنهاء عند إخفاقك أو تأخيرك في دفع المبالغ المستحقة للبنك، فإن ذلك يتضمن الإخفاق أو التأخير في دفع ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى المقابل عند إستحقاقه طبقاً لهذه الإتفاقية.

٢١-١٠ عندما يتم تعديل سعر أي توريدات بضائع أو خدمات خاضعة لضريبة القيمة المضافة في أي وقت لاحق بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) عند إنهاء هذه الإتفاقية، يجب على الأطراف إدخال كافة التعديلات المناسبة على مبلغ ضريبة القيمة المضافة بما في ذلك رد ضريبة القيمة المضافة أو أي دفعة لاحقة لضريبة القيمة المضافة وإصدار أي إشعار دائن أو فاتورة أخرى لضريبة القيمة المضافة صالحة لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

٢١-١١ في حالة عدم تأكد البنك من تبعات ضريبة القيمة المضافة المفروضة على أي توريدات بضائع أو خدمات بموجب هذه الإتفاقية أو إذا قررت سلطة الضرائب المختصة أن معاملة ضريبة القيمة المضافة على تلك التوريدات تتم بطريقة غير صحيحة من أي ناحية من النواحي، يجب على الأطراف بذل قصاري جهدهم للتعاون والتوصل إلى إتفاق مع بعضهم البعض وسلطة الضرائب المختصة وإبقاء كل منهم الآخر على علم تام وإدخال كافة التعديلات المناسبة.

٢١-١٢ يجب عليك موافاة البنك بأسرع وقت ممكن بكافة المعلومات التي يطلبها أو يرغب بالحصول عليها للوفاء بإلتزاماته الخاصة بضريبة القيمة المضافة الناشئة عن هذه الإتفاقية.

التعويض

٢١-١٣ لا يتحمل البنك التابعين أي مسؤولية عن أي التزامات ويجب عليك تعويض البنك والتابعين وحمايتهم من أي التزامات:

٢١-١٣-١ تنشأ عن امتثالهم بأي قوانين نافذة أو أي التزام بموجب التزامات الامتثال الضريبي أو أي اتفاقيات مع سلطات الضرائب أو عن امتثالهم لسياساتهم الخاصة؛

٢١-١٣-٢ تنشأ عن أي اخفاق أو تقصير من جانب البنك أو التابعين في الامتثال بالتزاماتهم بموجب المادة ٢١-٧ أعلاه ويكون ذلك الاخفاق أو التقصر ناجماً عن اخلالكم أو عدم التزامكم بهذه الاحكام والشروط و/أو القوانين المطبقة؛

٢١-١٣-٣ عن أي حالات يتم فيها تأخير أي أموال و/أو تعليقها و/أو حجزها و/أو ايقافها و/أو كل ما يسبب عدم توفرها نتيجة لعدم اتباع تعليماتكم بالدفع وذلك بسبب تقيدهم بالتزاماتهم بموجب القوانين المطبقة؛ و/أو

٢١-١٣-٤ فيما يتعلق بأي قرار يقضي باعتبار أي اموال أو حسابات أو استثمارات على أنها «دخل مصدره الولايات المتحدة» أو أي قرارات أخرى تتعلق بالتقيد أو الاجراءات المتخذه للتقيد بالتزامات الامتثال الضريبي المطبقة وان أي قرارات أو اجراءات يتخذها البنك أو التابعين بأي شكل كان ستعتبر أنها نهائية وملزمة لك.

٢١-١٤ لتفادى الشك، توافقون على أنّ البنك أو أي من التابعين لم يقدّموا إليكم استشارة

ضريبية أو قانونية أخرى وأنكم وحدكم المسؤولون عن الحصول على استشارة ضريبية أو قانونية أخرى فيما يتعلق بأي من خدمات الاستثمار المقدّمة إليكم من قبل البنك.

٢٢- العقوبات والامتثال النظامي

التزامات ناشئة عن العقوبات والامتثال النظامي

٢٢-١ يترتب عليكم بموجبه ضمان والتعهد بما يلي:

٢٢-١-١ لم يتمّ جنى المبالغ المستخدمة لتمويل حساب الاستثمار الخاص بكم ولن يتمّ، في أي وقت تحقيقها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال أو فيما يتعلق بأي انشطة غير قانونية، بما في ذلك نشاطات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ولن يتمّ استخدام العائدات المحققة من علاقتكم مع البنك لتمويل أي نشاطات غير قانونية في أي دولة مهما كانت؛

٢٢-١-٢ لستم ولن تصبحوا خاضعين لأي قيود بموجب القانون واجب التطبيق؛

٢٢-١-٣ لستم أنتم ولا الشركات التابعة لكم ولن تصبحوا أشخاص محظورين؛

٢٢-١-٤ لستم أنتم ولا أي من الشركات التابعة لكم:

٢٢-١-٤-١ أشخاص محظورين أو يشاركون حالياً أو كنتم تشاركون في السابق في أي صفقة أو سلوك قد ينتج عنه أن تصبحوا أنتم أو الشركات التابعة لكم شخصاً محظوراً؛

٢٢-١-٤-٢ خاضعين في الوقت الحاضر وفيما مضى لأي مطالبة، إجراءات، إخطار قانوني أو تحقيق يتعلق بعقوبات؛

٢٢-١-٤-٣ تشاركون حالياً أو شاركتم فيما مضى في أي صفقة تتهرّب أو تتجنّب أو تهدف إلى التهرّب من أو تجنّب أي عقوبات واجبة التطبيق عليكم أو على الشركات التابعة لكم أو تهدف إلى انتهاك أو محاولة انتهاك تلك العقوبات بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

٢٢-١-٤-٤ تشاركون حالياً أو شاركتم فيما مضى بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أي حرفة أو أعمال أو نشاطات أخرى مع أو لصالح أي شخص محظور؛

٢٢-١-٥ لستم أنتم ولا الشركات التابعة لكم الآن ولن تصبحوا في المستقبل مدرجين على أي لائحة عقوبات؛

٢٢-١-٦ لستم الآن ولن تصبحوا:

٢٢-١-٦-١ لديكم مقرّ أعمال أو موطن في أي بلد يعتبر بلداً محظوراً؛

٢٢-١-٦-٢ هيئة اعتبارية أو شخصاً محظور التعامل معه أو يمكن أن يصبح محظوراً التعامل معه بموجب القانون واجب التطبيق؛

٢٢-١-٧ لستم الآن ولن تصبحوا بأي طريقة مرتبطين بشخص أو هيئة اعتبارية أو تزاولون بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطاً تجارياً من أي نوع مع أي شخص أو هيئة اعتبارية يشكل/تشكل شخصاً محظوراً أو له مقرّ أعمال أو موطن في بلد محظور؛

٢٢-١-٨ لن تستخدموا:

٢٢-١-٨-١ أي من خدمات البنك؛

٢٢-١-٨-٢ استثماراتكم أو أموالكم أو أصولكم المودعة أو بخلاف ذلك المحفوظة لدى البنك؛

٢٢-١-٨-٣ المبالغ المالية المقرضة لكم أو المساهم بها أو بخلاف ذلك التي تمّ توفيرها لكم بواسطة البنك؛ أو

٢٢-١-٨-٤ أي مبالغ مالية أخرى ناتجة عن علاقتكم مع البنك؛

لغرض أي معاملة أو صفقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أي شخص له مقرّ أعمال أو موطن في بلد محظور أو مع أي شخص محظور أو لأي أغراض غير مشروعة؛

٢٢-١-٩ سوف تمتنعوا:

٢٢-١-٩-١ عن إرسال، تحويل، استخدام، إقراض، المساهمة في أو بخلاف ذلك توفير أي مبلغ أو أي من استثماراتكم أو أموالكم إلى أي شخص لغرض تمويل نشاطات أو بخلاف ذلك لخدمة مصالح أي شخص أو دولة أو بلد محظور أو أي طرف آخر يخضع لأي قيود بموجب القانون واجب التطبيق؛

٢٢-١-٩-٢ عن إرسال، تحويل، استخدام، إقراض، المساهمة في أو بخلاف ذلك توفير كامل أو أي جزء من أي أموال أو أصول أخرى تمّ إقراضها أو توفيرها لكم أو محفوظة بالنيابة عنكم أو بخلاف ذلك تمّ تحويلها لكم من قبل البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة لغرض تمويل أي حرفة أو أعمال أو نشاطات أخرى لها علاقة أو تشكل منفعة لأي شخص محظور أو لأي طرف مدرج على لائحة المنظمات الإرهابية أو أي هيئات اعتبارية أو أفراد تابعين بأي طريقة لتلك المنظمات؛

٢٢-١-٩-٣ عن الدخول في أي صفقة تتهرّب أو تتجنّب أو تهدف إلى التهرّب من أو تجنّب أي قانون واجب التطبيق وبصورة خاصة أي قانون واجب التطبيق فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال أو تمويل مكافحة الإرهاب، أو تهدف إلى انتهاك أو محاولة انتهاك تلك القوانين بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و/أو

٢٢-١-٩-٤ عن تمويل كامل أو جزء من دفعة مستحقة للبنك من إيرادات ناشئة عن أعمال أو معاملات مع شخص محظور أو أي شخص تابع بأي طريقة له أو من إجراء يشكل انتهاكاً لأي قانون واجب التطبيق.

٢٢-٢ لن يكون البنك ملزماً بأي طريقة مهما كانت بالتعهد بأي إجراء و/أو بتقديم أي خدمات لكم أو بالنيابة عنكم إذا كان الإجراء المذكور و/أو الخدمات المذكورة مخالفة لأي عقوبات و/أو سياسات داخلية للبنك (ولهذه الأغراض لن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت تلك العقوبات واجبة التطبيق على البنك).

٢٢-٣ يحق للبنك أن يجمّد أي أموال و/أو أصول أخرى تحوزونها أو محفوظة بالنيابة عنكم أو بخلاف ذلك ترتبط بكم إذا خضعتم أنتم و/أو أي من الشركات التابعة لكم لأي إجراء لتجميد الأصول أو لقيود مماثلة بموجب أي عقوبات.

٢٢-٤ تلتزمون بإخطار البنك فوراً وخطياً عندما ينمو إلى علمكم (مع تقديم كافة التفاصيل) في حال أنتم أو أي من الشركات التابعة لكم:

٢٢-٤-١ أصبحتم أو يحتمل بمعقولية أن تصبحوا شخصاً محظوراً؛

٢٢-٤-٢ كان لديكم أي تعاملات مع أي شخص محظور؛ أو

٢٢-٤-٣ خضعتم أو شاركتم أو تمّ تهديدكم بالخضوع لأي شكوى أو مطالبة أو إجراءات أو إخطار رسمي أو تحقيق أو إجراء آخر بواسطة أي سلطة تنظيمية أو تنفيذية أو طرف ثالث فيما يتعلق بأي عقوبات.

تأثير امتثال البنك بأنظمة الضرائب والعقوبات والقواعد التنظيمية

٢٢-٥ يحق للبنك أن يمتثل إرادياً بأي قانون واجب التطبيق وله أن يفسّر القانون واجب التطبيق لكي يتخذ أي إجراء مهما كان يهدف إلى الامتثال للقانون واجب التطبيق، بما في ذلك

٢٢-٥-١ حظر المعاملات أو الاستثمارات الإضافية من قبلكم أو من قبل الشركات التابعة لكم؛

٢٢-٥-٢ رفض تقديم أي خدمات استثمار لكم أو للشركات التابعة لكم؛

٢٢-٥-٣ فصل أي استثمارات محفوظة في حساباتكم؛

٢٢-٥-٤ تعليق أو إنهاء استخدامكم و/أو استخدام الشركات التابعة لكم لخدمات الاستثمار التي يقدمها البنك؛ و/أو

٢٢-٥-٥ اتخاذ تدابير و/أو إجراءات أخرى حسبما قد يعتبره البنك ضرورياً للتقيد بالقانون واجب التطبيق.

٦-٢٢ أي مبالغ يتمّ تحويلها أو أي معاملة تتمّ إلى أو من حساب الاستثمار الخاص بكم يجوز عكسها أو تأخيرها أو تعليقها أو حجزها من قبل البنك بموجب أمر من المحكمة.

٧-٢٢ يجوز تعليق حساب الاستثمار الخاص بكم أو أموالكم بينما تتمّ مراجعة المعاملة بسبب انتهاكات محتملة لأي قانون واجب التطبيق.

٨-٢٢ إن طلبتم من البنك إجراء دفعة إلى حساب محفوظ لدى مؤسسة مالية لا تشترك أو تتقيد (أو لا يسع البنك أن يتأكد فيما إذا كانت تشترك أو تتقيد) بالتشريعات الضريبية ذات الصلة، قد يتوجب على البنك وتفوّضون البنك بموجبه باحتجاز بعض المبالغ من تلك الدفعة وسوف يخطركم البنك عندما تطرأ حالة كهذه.

٢٣- أمور عامة

١-٢٣ يجوز للبنك أن يطلب منكم الاحتفاظ بحد أدنى من النقد و/أو الاستثمارات في حسابكم لغرض الاستمرار في تلقي الخدمات ذات الصلة من البنك. يجوز للبنك تغيير الحدود الدنيا من وقت لآخر. ينبغي عليكم التقيّد بهذه المتطلبات في كافة الأوقات. في حال انخفاض محفظة استثمارية دون الحد الأدنى في أيّ وقت كان، يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً للبند ١٣.

٢-٢٣ لتجنب الشك، في حال تبيّن أو اعتبر أيّ بند وارد في هذه الأحكام والشروط أنه لاغٍ وكأن لم يكن أو غير قابل للتنفيذ، تبقى كافة الأحكام الأخرى بكامل القوة والنفاذ.

٣-٢٣ في حال كان حسابكم مفتوح بإسم أكثر من شخص واحد:

١-٣-٢٣ سوف تكون التزامات العميل بموجب هذه الأحكام والشروط على الاتحاد والانفراد، ويتمّ تفسير الإشارات في هذه الأحكام والشروط وفقاً لذلك؛

٢-٣-٢٣ ما لم يتمّ الاتفاق خطياً مع البنك على خلاف ذلك، يحق للبنك أن يتصرّف بناءً على التعليمات الصادرة من قبل أيّ واحد أو أكثر من الأشخاص المذكورين، وتكون تلك التعليمات ملزمة لهم جميعاً؛

٣-٣-٢٣ تعتبر أيّ إخطارات أو مراسلات أخرى موجهة إلى أيّ شخص مذكور أنها قد تمّ توجيهها إليهم جميعاً لأغراض هذه الأحكام والشروط؛ و

٤-٣-٢٣ يتطلّب إغلاق أيّ حساب يخضع لهذه الأحكام والشروط تفويضاً صريحاً من كافة الأطراف الذين تمّ فتح الحساب بأسمائهم.

٤-٢٣ حرّرت هذه الأحكام والشروط لصالحكم وصالح البنك فقط ولا يُقصد منها أن تكون لصالح أيّ طرف ثالث أو تكون قابلة للتنفيذ من قبله. إلا أنه يحق للتابعين ومزودو الخدمات من الغير إنفاذ أيّ حق و/أو مصلحة ممنوحة لهم في هذه الأحكام والشروط

٥-٢٣ توافقون على أنه يجوز للبنك تحويل أو التنازل و/أو استبدال أيّ من حقوقه (بشكل كامل أو جزئي) و/أو التزاماته الناشئة عن هذه الأحكام والشروط إلى أيّ طرف ثالث، بما في ذلك التابعين. ووفقاً لهذا الحق، يجوز للبنك أن يشمل أيّ مبالغ مستحقة القبض فيما يتعلق بالتزاماتكم المالية إلى البنك في أيّ من محافظ الأصول المورّقة. في مثل هذه الحالة، سيقوم البنك بتزويدكم بإشعار خطي مسبق، وفقاً للقوانين المطبقة. لا يحق لكم تحويل أو استبدال أو التنازل عن أيّ من حقوقكم أو التزاماتكم بموجب هذه الأحكام والشروط إلى أيّ شخص كان دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

٦-٢٣ في حال وفاتكم أو الإقرار بشكل قانوني ومعترف به بفقدانكم الأهلية أو عدم القدرة أو وفاة أو الإقرار بشكل قانوني ومعترف به بفقدان أهلية أو عدم مقدرة أيّ شخص آخر تمتلكون معه حساب استثماري مشترك وفقاً لهذه الشروط والأحكام، يحق للبنك إنهاء أو تعليق أداء هذه الأحكام والشروط حتى يستلم دليلاً مرضياً على صلاحية أي من الورثة أو الخلفاء أو منفذي الوصية أو الأمناء، حسبما قد يكون عليه الحال. ولكن تعتبر كافة الأفعال التي يؤديها البنك أو التابعين أو أيّ مزوّد الخدمات من الغير قبل استلام إخطار خطي بتلك الوفاة (أو فقدان الأهلية أو عدم المقدرة) سارية المفعول وملزمة لكم و/أو لخلفائكم في الحق (حسبما يكون ملائماً).

٧-٢٣ في حال نشوء أيّ تناقض أو تعارض أو اختلاف في تفسير النسختين باللغتين الإنجليزية والعربية لهذه الأحكام والشروط (أو أيّ مستند آخر يقدمه البنك إليكم، بما في ذلك أيّ اتفاقيات أخرى مبرمة بينكم وبين البنك) أو أيّ مستند أو ملف آخر ذات صلة بها، تكون

السيادة للنسخة باللغة العربية. إلا أنه في حال تمّ الاستماع إلى نزاع ناشئ بينكم وبين البنك أمام محكمة أو أيّ هيئة أخرى لحلّ النزاعات وكانت لغة الإجراءات هي أيّ لغة أخرى غير العربية، حينئذٍ تكون السيادة للنسخ المحررة باللغة الإنجليزية من هذه الأحكام والشروط.

٨-٢٣ في حال نصّت هذه الأحكام والشروط على أنه يحق للبنك أو أنه مصرّح له أو مفوّض بالقيام بأمر ما أو اتخاذ قرار بشأنه (بأي طريقة تمّت الإشارة إلى ذلك)، فيحق له القيام بذلك وفقاً لسلطته التقديرية، ما لم يرد نص صريح بخلاف ذلك.

٩-٢٣ عند استخدام أيّ خدمات استثمار وفقاً لهذه الأحكام والشروط، فإنكم توافقون (بناءً على البنك من وقت لآخر وعلى نفقتكم الخاصة) القيام فوراً بتوقيع وتسليم (أو تسبب التوقيع والتسليم) كافة المستندات والوثائق والأدوات التي قد يعتبرها البنك ضرورية أو ملائمة لإنفاذ أو تسهيل أيّ حقوق أو صلاحيات أو سلطات تقديرية من المزمع منحها إلى البنك وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

١٠-٢٣ لن يشكّل أي تخلف أو تأخير من قبل البنك في ممارسة أيّ حق أو إجراء تصحيحي بموجب هذه الأحكام والشروط تنازلاً عن ذلك الحق أو الإجراء التصحيحي، ولن تمنع أيّ ممارسة مفردة أو جزئية لأيّ حق أو إجراء تصحيحي من أيّ ممارسة إضافية أو ممارسة أخرى لذلك الحق أو الإجراء التصحيحي، أو من ممارسة أيّ حق أو إجراء تصحيحي آخر قد يكون متوفراً بموجب هذه الأحكام والشروط أو بخلاف ذلك بموجب القانون.

١١-٢٣ ينبغي عليكم وعلى البنك بذل كلّ جهد للتوصل بشكل ودّي وعبر عقد مفاوضات مباشرة إلى حلّ أيّ خلاف أو نزاع أو تعارض أو مطالبة ناشئة عن أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط بما في ذلك أيّ مسألة تتعلق بوجود أو صلاحية أو تفسير أو إخلال أو إنهاء لهذه الاتفاقية.

١٢-٢٣ في حال تعارض أيّ بند من بنود هذه الأحكام والشروط مع أيّ قانون واجب التطبيق، يتمّ تفسير هذا البند كما لو تمّ تعديله إلى الحدّ الضروري لمنح هذه الأحكام والشروط أقصى أثر قانوني مرجو منها ممكن في البلد ذات الصلة. في حال عدم تحقيق الأثر القانوني المذكور من خلال تعديل البند المعني، سوف يعتبر ذلك البند أنه قد تمّ حذفه من هذه الأحكام والشروط ولن يكون بعد ذلك واجباً تطبيقه وملزماً لكم وللبنك، حسبما يكون عليه الحال. إلا أنّ هذه الأحكام والشروط بكاملها، بما في ذلك أيّ بند قد يتوجب تفسيره أو حذفه بشكل كامل أو جزئي وفقاً لهذا البند ٢٣-١٢، سوف تبقى بكامل القوة والنفاذ في جميع البلدان الأخرى دون أن تتأثر بالخلاف ذات الصلة.

١٣-٢٣ عند إبرام هذه الأحكام والشروط، فإنكم تقرّون وتضمنون وتتعهّدون للبنك بما يلي:

١-١٣-٢٣ أنّ لديكم الأهلية القانونية الكاملة لإبرام هذه الأحكام والشروط وتنفيذ وأداء التزاماتكم الناشئة عنها، وأنّ ذلك يقع ضمن صلاحياتكم وينشأ عنه التزامات سارية المفعول وملزمة لا تتعارض مع أيّ من التزاماتكم التعاقدية أو القانونية؛

٢-١٣-٢٣ كافة المعلومات التي قمتم بتوفيرها للبنك أو لمزوّدو الخدمات من الغير في أيّ مستند تمّ تقديمه فيما يتعلق بخدمات الاستثمار الخاصة بكم هي كاملة ودقيقة وغير مضللة؛

٣-١٣-٢٣ لا يوجد أيّ إجراءات قضائية أو تحكيم أو إجراءات إدارية عالقة أو مهدد بها في حقكم؛

٤-١٣-٢٣ عدم وقوع أيّ حالة إخلال في الوقت الحاضر أو في المستقبل نتيجة لطلبكم من البنك تزويدكم بتسهيلات التمويل وفقاً للجزء ٤، أو لتقديم أيّ طلب للحصول على قرض وفقاً لتسهيلات التمويل، أو أداء إلتزاماتكم الناشئة هذه الأحكام والشروط؛

٥-١٣-٢٣ لن تقوموا ببيع أو تحويل أو التنازل أو إنشاء رهن حيازي أو رهن وفاء أو أعباء أو بخلاف ذلك تحويل حساب الاستثمار العائد لكم أو الاستثمارات التي يحتفظ البنك بها لصالحكم حسبما هو موضح في الجزء ٣ أو أيّ مصلحة تحوزونها فيها، ولن تتخذوا أيّ إجراءات فيما يتعلق بها مما قد يؤدي إلى الحد أو الانتقاص من حقوق البنك الناشئة عن هذه الأحكام والشروط؛ و

٦-١٣-٢٣ ينبغي عليكم أن تقدموا وفقاً للأصول أيّ مستندات قرض وضمان حسب توجيهات البنك ضمن الفترات الزمنية المحددة من قبل البنك كشرط مسبق لصرف أيّ قرض.

٢٤- القانون الحاكم والاختصاص القضائي

٢٤-١ تخضع هذه الاتفاقية المبرمة بينكم وبين البنك، بما في ذلك هذه الأحكام والشروط وأيّ التزامات غير تعاقدية ناشئة عنها أو متعلقة بها، للقوانين الاتحادية للإمارات العربية المتحدة وقوانين الإمارة المعنيّة.

٢٤-٢ في حال نشوء نزاع فيما بينكم وبين البنك، توافقون على نحو غير قابل للنقض أن يكون لمحاكم الإمارة المعنية (فيما عدا الاستثناءات الممنوحة لصالح البنك أدناه) الاختصاص القضائي الحصري في كافة المسائل الناشئة أو المتعلقة بهذه الأحكام والشروط أو بموضوعها أو صياغتها، بما في ذلك أيّ استفسار متعلق بوجودها أو صلاحيتها أو إنهائها.

٢٤-٣ في حال قرّر البنك رفع مطالبة في حقّكم أمام:

٢٤-٣-١ محكمة الدعاوى الصغيرة في مركز دبي المالي العالمي، توافقون أنتم والبنك صراحة على أنه يجوز تقديم تلك المطالبة لأيّ مبلغ يصل إلى ١،٠٠٠،٠٠٠ درهم إماراتي ضمناً، أو بشأن مبلغ أكبر حسبما قد يقع ضمن الاختصاص القضائي لمحكمة الدعاوى الصغيرة في مركز دبي المالي العالمي من وقت لآخر؛ أو

٢٤-٣-٢ محكمة الدعاوى الصغيرة في سوق أبوظبي العالمي، توافقون أنتم والبنك صراحة على أنه يجوز تقديم تلك المطالبة لأيّ مبلغ حسبما قد يقع ضمن الاختصاص القضائي لمحكمة الدعاوى الصغيرة في سوق أبوظبي العالمي من وقت لآخر.

٢٤-٤ يؤول البند ٢٤-٣ لمصلحة البنك فقط. ولن يتمّ منع البنك من رفع دعاوى فيما يتعلق بنزاع ناشئ معكم إلى أيّ اختصاص قضائي خارج الإمارات العربية المتحدة (ولتفادي الشك، يشمل ذلك أيّ بلد قد تكونون (أو كنتم) مسجلين أو قائمين فيه أو لديكم محل إقامة مؤقت أو دائم فيه أو تمتلكون أصول فيه). يجوز للبنك، إلى الحدّ الذي يجيزه القانون واجب التطبيق، رفع أو إصدار أو مباشرة أو متابعة إجراءات متزامنة في أيّ عدد من البلدان.

٢٤-٥ توافقون على نحو غير قابل للنقض على الإذعان للمحاكم في أيّ بلد يختاره البنك لرفع الدعاوى في حقكم، وتتنازلون عن أيّ اعتراض قد يكون لديكم على أساس أنّ تلك المحاكم هي هيئات غير ملائمة أو مناسبة. لتفادي الشك ولمصلحة البنك وحده، توافقون أيضاً على نحو غير قابل للنقض على الإذعان إلى الاختصاص القضائي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي (بما في ذلك محكمة الدعاوى الصغيرة في مركز دبي المالي العالمي) ومحاكم سوق أبوظبي العالمي (بما في ذلك أيّ محكمة الدعاوى صغيرة في سوق أبوظبي العالمي عاملة من وقت لآخر).

٢٤-٦ بصرف النظر عن محل إقامتكم المؤقت أو الدائم:

٢٤-٦-١ توافقون على نحو غير قابل للنقض على قبول إخطاركم بالإجراءات بأيّ طريقة يختارها البنك (إلى الحدّ الذي يجيزه القانون واجب التطبيق) للإجراءات في أيّ محكمة مختصة أو بلد معني، تشمل تلك الطرق دونما حصر تبليغ الإجراءات بواسطة:

٢٤-٦-١-١ البريد، أو البريد الإلكتروني أو البريد المسجّل إلى عنوانكم المحفوظ في سجلات البنك؛

٢٤-٦-١-٢ النشر في واحدة او أكثر من الصحف اليومية في الإمارات العربية المتحدة أو في بلد محلّ إقامتكم الدائم أو المؤقت (حسبما يكون عليه الحال) أو في بلد آخر حسبما يعتبره البنك ملائماً؛ و/أو

٢٤-٦-١-٣ أيّ أشكال أخرى من الاتصالات أو الإخطارات أو النشر المصرّح بها من وقت لآخر بموجب القانون واجب التطبيق، للتبليغ بالإجراءات؛

٢٤-٦-٢ توافقون بموجبه على إخطاركم بالإجراءات من قبل أيّ طرف مصرّح به بموجب القانون واجب التطبيق (بما في ذلك من قبل البنك نفسه و/أو أيّ طرف يعمل نيابة عن البنك حيث تقوم المحكمة المختصة بمنح الموافقة على تبليغ الإجراءات عبر الطريقة المذكورة)؛ و

٢٤-٦-٣ توافقون إلى الحدّ الذي يجيزه القانون واجب التطبيق على إيفاء إخطاركم الإجراءات بكافة المتطلبات لتحديد الاختصاص القضائي الذي تخضعون له والمحكمة المختصة.

٢٤-٧ يجوز للبنك استخدام صور أو نسخ مطبوعة أو إلكترونية من الفاكس والبريد الإلكتروني والرسائل النصّية القصيرة والمعلومات والبيانات الأخرى المرسلة بواسطة الوسائل الإلكترونية كما وأيّ من القيود المحفوظة لديه، بما في ذلك تسجيلات المحادثات الهاتفية التي جرت بينكم وبين موظفي البنك، بمثابة دليل في أيّ إجراءات مرفوعة أمام المحكمة أو إجراءات تحكيمية أو قانونية أخرى.

٢٤-٨ توافقون على أن تقوموا، بناءً على طلب البنك وعلى نفقتكم الخاصة، بتعيين وكيل الإجراءات المسمى من قبل البنك لقبول تبليغ الإجراءات المرفوعة في حقكم.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

الجزء (٢) : شروط إضافية لخدمات التنفيذ والتداول

١- التطبيق

ينطبق هذا الجزء ٢ عليكم في حال قدم البنك إليكم خدمات التنفيذ والتداول من وقت لآخر، مما يعني أنّ البنك سوف يتولى ترتيب أو إجراء معاملات التنفيذ والتداول لصالحكم بناءً على طلبكم المحدّد.

٢- التعيين

٢-١ ينبغي عليكم تعيين البنك لترتيب أو إجراء معاملات التنفيذ والتداول لصالحكم بناءً على طلبكم وفي مختلف أنواع الاستثمارات، بما في ذلك محافظ الأوراق المالية ووحدات الصناديق. سوف يقوم البنك بذلك لصالحكم بصفته وكيلكم وفقاً للبند ٣ من الجزء ١ وهذا الجزء ٢.

٢-٢ تتمّ مباشرة كافة الاستثمارات التي تقومون بها وفقاً للتعليمات الموجّهة من قبلكم أو نيابة عنكم إلى البنك، ويجوز لهذا الأخير أن يطلب توجيه تلك التعليمات بطريقة أو صيغة معيّنة.

٢-٣ في حال قام البنك بترتيب أو إجراء معاملة ما لصالحكم بموجب هذا الجزء ٢، فهذا لا يعني أنّ البنك يقدّم لكم النصيحة لإجراء هذه المعاملة أو أنه يوصي بها أو يعتقد أنّها ملائمة لكم، بصرف النظر عما إذا كنتم قد قمتم أو لم تقوموا بملء وتقديم استبيان الاستعداد لتحمل المخاطر إلى البنك.

٢-٤ لن يتحمّل البنك مسؤولية المراقبة على أساس مستمرّ لأيّ استثمارات تقومون بها من خلال خدمات التنفيذ والتداول الخاصة بالبنك. ولكن إن رغبتم بالحصول على خدمات البنك في مراقبة و/أو إدارة استثماراتكم على أساس مستمرّ، يرجى إبلاغ مدير العلاقات طرفكم أو الشخص الآخر المحدد كجهة الاتصال حسبما هو متفق عليه مع البنك من وقت لآخر، ويمكنهم أن يناقشوا معكم الخدمات الأخرى التي يمكن للبنك أو التابعين أن يوفرها.

٣- البدء

عند تطبيق أحكام هذا الجزء ٢، في التاريخ المتفق عليه خطياً فيما بينكم وبين البنك، أو في التاريخ الذي يقوم فيه البنك بتزويدكم، أو يوافق على تزويدكم، بخدمات التنفيذ والتداول وفقاً لأحكام هذا الجزء ٢ ، بصرف النظر عما إذا تمّ أو لم يتمّ الاتفاق على ذلك خطياً.

٤- شراء استثمارات

٤-١ إذا رغبتم في شراء استثمار ما:

٤-١-١ عليكم توجيه تعليمات إلى البنك وفقاً للبند ٣ من الجزء ١ لتفويض البنك في تقديم الطلب لمزوّد الخدمات من الغير أو ممثل أو مُصدر الاستثمار.

٤-١-٢ يقوم البنك بعد ذلك بتقديم الطلب بصفته وكيل لكم ونيابة عنكم. تقرّون أنه عند تقديم الطلب يجوز للبنك (في حال استلامه أوامر من عملاء آخرين لشراء أو بيع استثمارات في نفس الاستثمار) أن يقوم بتجميع طلباتكم مع الطلبيات الأخرى المذكورة وتقديم طلب مجمّع أو تحويل استثمار من أيّ عميل آخر إليكم.

٤-١-٣ توافقون على أنّ البنك مخوّل بموجبه أن يقيد على حساب الاستثمار الخاص بكم، أو أيّ حسابات أخرى يحتفظ بها بإسمكم، مبلغ يعادل أموال الشراء والرسوم والتكاليف والمصروفات الأخرى (إن وجدت) المطلوب سدادها فيما يتعلق بالتعليمات ذات الصلة؛ و

٤-١-٤ تفهمون أنه في حالات معيّنة حيث يعمل البنك بصفة موزع الاستثمار، فقد لا يكون ممكناً إتمام طلبكم حتى يقوم مُصدر أو مدير الاستثمار بقبول طلبكم.

٤-٢ فيما يتعلق بتجميع طلبات العملاء، توافقون أيضاً على ما يلي:

٤-٢-١ في حال قدّم البنك طلبات مجمعة ولكنه لم يتمّ تخصيصه أو أنه لم يستلم ما يكفي للإيفاء بكافة طلبات عملائه، يبذل البنك كافة الجهود المعقولة لتخصيص (أو التأكد من أن يقوم أيّ طرف ثالث ذات صلة بتخصيص) ما تمّ استلامه على نحو منصف ومعقول؛ و

٤-٢-٢ حيث يقرّر البنك تجميع الطلبات، فقد ينشأ عن ذلك تأخيراً في أوقات الإجراءات، على الرغم من أنّ البنك سوف يأخذ بعين الاعتبار التزاماته في تنفيذ المعاملات على نحو يتوافق مع أيّ واجب مفروض على البنك بموجب القانون واجب التطبيق.

الاستثمارات التي يروّج لها البنك

٤-٣ في حال شرائكم لاستثمار من خلال البنك يروّج هذا الأخير له وموافقة الجهة المنظمة ذات الصلة على قيام البنك بالترويج للاستثمار المذكور وفقاً للقانون واجب التطبيق، فلن تعتبر هذه الموافقة بمثابة توصية على الاكتتاب في الاستثمار، ولن تتحمّل الجهة المنظمة ذات الصلة المسؤولية عن أداء الاستثمار، ملاءمة صندوق الاستثمار لمتطلبات مستثمر معين أو وضعه المالي ، عن أيّ إخفاق من أيّ أطراف في أداء مهامهم بما فيه أي تصرف احتيالي أو مخالف للقانون، أو أي مستندات أو معلومات غير صحيحة أو مضللة زودتم بها . قد لا تكون الجهة المنظمة ذات الصلة قامت بمراجعة صحة البيانات أو الكشوفات المتضمّنة في نشرة الاكتتاب (أو أيّ مستند مماثل) ولا توافق على أن تتحمل أيّ مسؤولية عن محتوياتها.

الاستثمارات التي لا يروّج لها البنك

٤-٤ في ظروف معيّنة، يجوز للجهة المنظمة ذات الصلة منع المؤسسات المالية من الترويج للاستثمارات دون الحصول على موافقتها المسبقة. تبعاً لذلك، وفي حال قمتم بتحديد الاستثمار الذي ترغبون في الإستثمار فيه من خلال البنك ولا يكون البنك مروّج له ويقوم البنك بتسهيل ذلك الشراء نيابة عنكم، فإنكم تقرّون بموجبه أنّ البنك لم يقدّم لكم أيّ معلومات أو توصية فيما يتعلق بالاستثمار المذكور. ولتجنب الشك، لن يكون البنك ملزماً ولن يقدم أي تعهدات فيما يتعلق بملاءمة أو المخاطر الناشئة عن أيّ استثمار مذكور يتمّ شراؤه من خلال البنك نيابة عنكم. يجوز للجهة المنظمة ذات الصلة منع المؤسسات المالية من ترويج الاستثمارات لبعض العملاء دون الحصول على موافقتها المسبقة.

٤-٥ ولكن يجوز لكم بالاستناد بشكل كامل على بحثكم وتقييمكم الخاص ومبادرتكم الشخصية أن تحددوا الاستثمارات وتطلبوا من البنك شراء حقوق في الاستثمارات المذكورة نيابة عنكم. في مثل تلك الحالات، فإنكم توافقون على أنّ البنك لم يسعَ للحصول على موافقة الجهة المنظمة ذات الصلة للترويج للاستثمارات المذكورة. وتقرّون بأنّ البنك لم يقدّم ولن يقوم في المستقبل بتقديم أيّ معلومات لكم بشأن شراء أي من الاستثمارات المذكورة. وإضافة إلى ما سبق، فإنكم تقرّون أيضاً بأن البنك لم يوصى ولن يقوم في المستقبل باجتذابكم لشراء أيّ من الاستثمارات المذكورة.

٤-٦ في الحالات التي تطلبون فيها من البنك شراء استثمار نيابة عنكم وفقاً للبندين ٤-٤ و ٤-٥، فإنكم توافقون على أنه في حال وافق البنك على شراء الاستثمار المذكور، فسوف يقوم بذلك دون أن تترتب أي التزامات مهما كانت على البنك أو أيّ مزوّد الخدمات من الغير. إضافة إلى ما ورد، فإنكم توافقون على تعويض البنك والتابعين وأيّ مزوّد الخدمات من الغير وإبقائهم في مأمن من أيّ التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) قد تكون ناشئة أو متعلقة بأيّ من عمليات الشراء المذكورة.

٤-٧ تفهمون أنه من خلال الموافقة على إجراء أمر شراء وفقاً للبندين ٤-٤ و ٤-٥، سوف يبذل البنك جهوده المعقولة ليبلغكم فيما يتعلق بوضع وأداء أيّ استثمار مذكور. ولكن لن يكون البنك ملزماً بالقيام بذلك. إضافة إلى ما ورد، وفي حال اختار البنك تزويدكم بأيّ معلومات تتعلق بأيّ استثمار مذكور، فلن يقدّم البنك أيّ تعهدات فيما يتعلق بتلك المعلومات ولن يضمن صحتها.

٤-٨ في حال قدمتم طلباً للاستثمار في المحفظة الأساسية، ينبغي توجيه البنك على نحو غير قابل للنقض بإصدار أوامر التداول الضرورية لتحقيق الأهداف الرئيسية للمحفظة الأساسية المذكورة. تفهمون أن البنك سوف يبذل جهوده لإصدار تلك الأوامر في أول يوم عمل في الإمارات العربية المتحدة من بداية كلّ ربع سنة ميلادية.

٥- بيع الاستثمارات

٥-١ في حال رغبتم في بيع أو تحويل أيّ استثمار فعليكم توجيه تعليمات إلى البنك وفقاً للبند ٣ من الجزء ١. في حال كان الاستثمار قابلاً للاسترداد، يقدّم البنك طلباً (أو يتأكد من أنه قد تمّ تقديم طلب) إلى مزوّد الخدمات من الغير المعنى، أو ممثل أو مُصدر الاستثمار ذات الصلة بغرض استرداد استثماركم. وفي حال كان ذلك الاستثمار غير قابل للاسترداد أو في حال كنتم لا ترغبون في الاسترداد، يسعى البنك للترتيب لبيع استثماركم في السوق الثانوية، في حال وجود تلك السوق الثانوية للاستثمار ذات الصلة.

٥-٢ عند استرداد أو بيع استثماراتكم، يقيّد البنك (أو يتأكد من أن مزوّد الخدمات من الغير سيقوم) في حساب الاستثمار الخاص بكم المبالغ المستلمة نتيجة ذلك الاسترداد أو البيع، بعد خصم أيّ خسائر أو تكاليف أو رسوم أو مصروفات مترتبة عن إجراء ذلك الاسترداد أو البيع.

٦- الرسوم

يفرض البنك عليكم رسوم خدمات التنفيذ والتداول وفقاً لجدول الرسوم الخاص بخدماته بموجب هذا الجزء ٢ أو بحسب المراسلات الجانبية المرسلة لكم خطياً من البنك من وقت لآخر.

٧- التوقيت

٧-١ فيما يتعلق بالتوقيت:

٧-١-١ في حال استلم البنك منكم طلب معاملة أو أي مستندات ومعلومات أخرى قد تكون مطلوبة لإجراء طلب المعاملة ذات صلة فيما يتعلق باستثمارات في تمام الساعة ١١ صباحاً من يوم صدور أمر التداول قبل تاريخ تنفيذ أمر التداول، يبذل البنك قصارى جهوده المعقولة لتوجيه تعليمات بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بموجب خطاب أو بأي طريقة أخرى مقبولة بمعقولية إلى جهة الإصدار الملائمة أو مزوّد الخدمات من الغير فيما يتعلق بالاستثمار ذات الصلة في الوقت المحدد ليمكن من تنفيذ المعاملة بتاريخ تنفيذ أمر التداول المرغوب؛ أو

٧-١-٢ بخلاف المنصوص عليه في البند ٧-١-١ من هذا الجزء، سوف يبذل البنك أقصى جهوده المعقولة لغرض توجيه أي من تلك التعليمات بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بموجب خطاب أو بأي طريقة أخرى مقبولة بمعقولية إلى جهة الإصدار الملائمة أو مزوّد الخدمات من الغير فيما يتعلق بالمعاملة ذات الصلة في الوقت المحدد للتمكن من تنفيذ المعاملة في التاريخ التالي الممكن لتنفيذ أمر التداول،

شريطة أن تتوفّر أي رسوم اكتتاب ضرورية أو مبالغ مالية أخرى مطلوب سدادها من قبلكم أو نيابة عنكم فيما يتعلق بالمعاملة المقترحة في صورة أموال متوفرة وخالية من الأعباء في حساب الاستثمار الخاص بكم. لأغراض هذا البند ٧، إستخدام مصطلح «تاريخ تنفيذ أمر التداول» يعني التاريخ الذي تمّ فيه تنفيذ أمر المعاملة فيما يتعلق باستثمار ما، وإستخدام مصطلح «تاريخ إصدار أمر التداول» (فيما يتعلّق باستثمار معيّن) يعني اليوم الذي تمّ فيه تداول ذلك المنتج ضمن السياق المعتاد للأعمال.

٧-٢ يجوز الحصول من البنك على المعلومات الإضافية الخاصة بتواريخ إصدار أوامر التداول والفترات الزمنية المحددة لاستلام التعليمات أو الأوامر أو الطلبات الأخرى عند الطلب

٧-٣ في أي حال من الأحوال، لن يكون البنك ملزماً في ظل أي ظروف باتخاذ أي إجراءات لوضع تعليمات المعاملة قيد التنفيذ خارج ساعات العمل المعتادة للمصارف في البلد الذي يتمّ فيه إرسال تعليمات المعاملة ذات الصلة إلى البنك و/أو يتمّ فيه شراء أو بيع الاستثمارات ذات الصلة، أو (في حال كانت مختلفة) في غير تواريخ التداول المتاحة للاستثمار ذات الصلة.

٧-٤ لتفادي الشك، سوف يبذل البنك أقصى جهوده المعقولة لتنفيذ جميع التعليمات المستلمة من قبلك.

الجزء (٣) : شروط إضافية لخدمات الحفظ

١- التطبيق

١-١ ينطبق هذا الجزء ٣ عليكم في حال قدم البنك إليكم خدمات حفظ وفقاً للبند ٤ من وقت لآخر، مما يعني في هذا الجزء ٣ أنه يجوز للبنك الاحتفاظ باستثمارات تعود ملكيتها لكم بصفته أمين حفظ نيابة عنكم (سواء بصفة أمين حفظ مباشرة أو من خلال أمين حفظ فرعي واحد أو أكثر)، أو الترتيب لاستثمارات تعود ملكيتها لكم ليتمّ حفظها لدى أمين حفظ نيابة عنكم من وقت لآخر، في سياق تزويدكم بخدمة أخرى بموجب هذه الأحكام والشروط.

١-٢ يحتفظ البنك باستثمارات تعود ملكيتها لكم بصفته أمين حفظ نيابة عنكم فقط إذا كان مرخصاً للبنك أو بخلاف ذلك مصرحاً له القيام بذلك بموجب القانون واجب التطبيق.

٢- التعيين

٢-١ ينبغي عليكم تعيين البنك لتزويدكم بخدمات الحفظ فيما يتعلق باستثماراتكم سواء بشكل مباشر بصفته أمين حفظ أو من خلال أمين حفظ فرعي واحد أو أكثر لأغراض الاحتفاظ باستثماراتكم.

٢-٢ في حال استخدامكم مزوّد الخدمات من الغير لغرض تزويدكم بخدمات حفظ (سواء تمّ أو لم يتمّ ذلك الترتيب عن طريق البنك)، لن يتحمّل البنك أيّ التزام أو مسؤولية عن اختيار أو أيّ فعل أو الإمتناع عن فعل قد يقوم به مزوّد الخدمات من الغير أو موظفيه أو وكلائه (ما لم تنصّ هذه الأحكام والشروط صراحة على ذلك).

٣- البدء

يسري مفعول هذا الجزء ٣، حيثما ينطبق، في التاريخ المتفق عليه خطياً بينكم وبين البنك أو في حال قام أو وافق البنك على تزويدكم بخدمات حفظ بموجب هذا الجزء ٣ على نحو منفصل أو ذات صلة بخدمات مقدمة وفقاً لجزء آخر.

٤- خدمات الحفظ التي يقدمها البنك

٤-١ يحتفظ البنك نيابة عنكم باستثمارات تعود مصلحة المنفعة فيها إليكم، بإسم البنك مباشرة مع المصدر المعني أو من خلال طرف ثالث مزوّد بالخدمات يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي.

٤-٢ باستثناء وما لم يتلقَّ البنك منكم تعليمات بخلاف ذلك وفقاً للبند ٣ من الجزء ١، سوف يقوم البنك، ويطلب من كلّ مزود الخدمات من الغير ذات صلة يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي بموجب هذا الجزء ٣ أن يقوم بما يلي:

٤-٢-١ (إلى الحدّ الذي يكون فيه لدى البنك أو مزود الخدمات من الغير المذكور إخطار فعلي بالحالة ذات الصلة) تقديم أيّ استثمارات لسدادها تكون قد تمّت الدعوة لسدادها أو استردادها أو سحبها أو بخلاف ذلك أصبحت مستحقة الدفع، وكافة القسائم وبنود الإيرادات الأخرى التي قد تصبح واجبة السداد لحسابكم، وتحويل المبالغ النقدية المستلمة إلى حساب الاستثمار الخاص بكم؛

٤-٢-٢ حفظ كافة الاستثمارات والأرباح والحقوق والأوراق المالية المماثلة الصادرة فيما يتعلق بأيّ استثمارات يحتفظ بها البنك نيابة عنكم؛

٤-٢-٣ استلام وتحصيل وإعادة استثمار كافة الأرباح والفوائد والدفعات أو توزيعات الإيرادات الأخرى فيما يتعلق بأيّ استثمارات يتمّ الاحتفاظ بها لصالحكم، وتحويل المبالغ النقدية المستلمة إلى حساب الاستثمار الخاص بكم؛

٤-٢-٤ استبدال الإيصالات المرحلية أو الأوراق المالية المؤقتة بأوراق مالية نهائية؛

٤-٢-٥ تحصيل المبالغ المالية، في حال كانت تلك المبالغ مستحقة الدفع بأكثر من عملة واحدة فيما يتعلق بأيّ استثمارات، بالعملة المصرح بها بموجب القانون واجب التطبيق والمحددة من قبل البنك و/أو مزود الخدمات من الغير ذات الصلة وفقاً لتقديره الخاص؛ و

٤-٢-٦ إتمام وتسليم، نيابة عنكم بصفتكم مالك المنفعة، أيّ شهادات ملكية فيما يتعلق باستثماراتكم حسبما قد يكون مطلوباً بموجب القانون واجب التطبيق

٤-٣ يلتزم البنك، عند تعويضه بصورة معقولة من وجهة نظر البنك عن كافة التكاليف والرسوم والأتعاب والمصروفات التابعة وتقديمكم إثباتاً إليه حسبما قد يكون مطلوباً من قبله، بتوقيع (أو التأكد من توقيع مزود الخدمات من الغير الذي يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي بموجب هذا الجزء ٣) شهادات الملكية والشهادات الأخرى والإفادات المشفوعة بقسم حسبما قد يكون مطلوباً من قبلكم على نحو معقول للأغراض المالية والضرائب فيما يتعلق باستثماراتكم، وتحرير (أو التأكد من تحرير) الطلبات والتقارير حسبما قد يكون مطلوباً بموجب القانون واجب التطبيق لغرض تقديم طلبات أو الحصول على أيّ امتيازات ضريبية مستحقة لكم أو قد تكون بخلاف ذلك مستحقة لكم فيما يتعلق بالاستثمارات المذكورة.

٥- مسؤوليات البنك

٥-١ يلتزم البنك ببذل جهوده المعقولة لتسجيل كافة الاستثمارات التي يستلمها ويحتفظ بها (إما بشكل مباشر أو من خلال استخدام مزود الخدمات من الغير يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي) من وقت لآخر لحسابكم، بمعزل عن استثماراته الخاصة وبخلاف ذلك بالطريقة التي قد يعتبرها البنك ملائمة وفقاً لتقديره الخاص.

٥-٢ في حال كان البنك يحتفظ باستثمار نيابة عنكم، فلن يؤكد على أيّ مصلحة ملكية في تلك الاستثمارات أو في أيّ إيرادات ناشئة عنها. يلتزم البنك ببذل أفضل جهوده المعقولة لفصل كافة الاستثمارات المذكورة عن أصوله الخاصة ولن يشمل أيّ إيرادات ناشئة عن الاستثمارات في حساب الأرباح والخسائر العائد له. يلتزم البنك في إبقاء مدققي الحسابات طرفه على علم كامل بحقيقة الأمر، كما عليه أن يقيّد في جميع دفاتر الحسابات ذات الصلة أن كلّ استثمار وكلّ من وجميع المنافع أو الأرباح أو الإيرادات أو الخسائر الناشئة عنه تعود ملكيتها لكم، وأنّ البنك ليس لديه أيّ مصلحة ملكية في تلك الاستثمارات وأيّ من المنافع أو الأرباح أو العائدات أو الخسائر الناشئة عنها.

٥-٣ يحتفظ البنك بقيود وحسابات كاملة وتامة لكافة المسائل المتعلقة بالاستثمارات الفردية التي تقومون بها بموجب الأحكام والشروط الماثلة. يجوز لكم من وقت لآخر بموجب طلب خطي (ومقابل سداد كافة التكاليف والرسوم والأتعاب والمصروفات التابعة) أن تطلبوا معاينة والاطلاع على تلك القيود والحسابات والحصول على نسخ ضوئية عنها بالكامل أو عن الأجزاء ذات الصلة منها حسبما قد يكون ذلك ملائماً. لتجنب الشك، يجوز للبنك رفض مثل هذا الطلب في حال كان يعتقد أنّ هذا الطلب غير معقول أو غير جدّي أو ضار للبنك.

٥-٤ لن يكون البنك مسؤولاً عن أيّ فعل أو الإمتناع عن فعل من جهة أيّ مزود الخدمات من الغير يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي أو موظفيه أو وكلائه، أو عن أيّ خسائر قد تترتب عليكم نتيجة لإعسارهم. ولكن يبذل البنك جهوده المعقولة ليطلب من مزود الخدمات من الغير المذكور أن يفصل الاستثمارات المذكورة عن الاستثمارات التي يملكها وأن يدوّن في دفاتره وسجلاته أنّ تلك الاستثمارات لا تعود ملكيتها له.

٥-٥ يلتزم البنك باتخاذ كافة التدابير المعقولة لكي يضمن بأنه يتقيّد بالقانون واجب التطبيق إلى الحدّ الذي يكون فيه ذلك المطلب ضرورياً لأداء مسؤوليات البنك. لتجنب الشك، تلتزمون بتعويض البنك فيما يتعلق بكافة التكاليف التي قد تترتب على نحو معقول فيما يتعلق بأيّ تدابير مذكورة يتخذها البنك.

٦- الرسوم

يرتّب البنك عليكم رسوم حفظ وفقاً لجدول رسوم خدماته الوارد في هذا الجزء ٣.

٧- إجراءات الشركات

١-٧ عندما يحتفظ البنك باستثمارات لصالحكم، يلتزم ببذل جهوده المعقولة للحصول على أيّ من وكافة الإخطارات الصادرة إلى الجهات التي تحتفظ بتلك الاستثمارات.

٢-٧ في جميع الحالات الأخرى، ينطبق ما يلي:

١-٢-٧ في حال عدم قيام مزود الخدمات من الغير يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي معيّن حسبما هو موضح في هذا الجزء ٣، بالاتصال المباشر بكم و/أو تزويدكم مباشرة بأيّ تقارير وحسابات محررة من قبل أيّ من مُصدري استثماراتكم ، يبذل البنك جهوده المعقولة لتزويدكم بتلك التقارير والحسابات بناءً على طلبكم (وبأيّ إخطارات أو نشرات أخرى يتمّ نشرها من قبل الجهات المذكورة)؛

٢-٢-٧ يلتزم البنك (وعليه أن يبذل جهوده المعقولة للتأكد من التزام أيّ مزود الخدمات من الغير يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي) بما يلي:

١-٢-٢-٧ ممارسة أيّ حقوق إنابة أو تصويت أو حقوق أخرى ناشئة عن استثماراتكم فقط بالطريقة المحدّدة والموجّه بها خطياً من قبلكم من وقت لآخر؛

٢-٢-٢-٧ في حال عدم توجيهكم تعليمات خطية محدّدة بشأن تلك المسائل، فيجوز إما ممارسة أيّ من حقوق الإنابة أو التصويت أو الحقوق الأخرى المذكورة الناشئة عن استثماراتكم بالطريقة التي يعتقد البنك أو مزود الخدمات من الغير ذات الصلة الذي يعمل بصفة أمين حفظ أو أمين حفظ فرعي أنّها تحقق الحماية لمصالحكم، وفي حال لم يكن ذلك واضحاً وفقاً لتقدير البنك أو مزود الخدمات من الغير ذات الصلة الذي يعمل بصفة أمين حفظ أو أمين حفظ فرعي، يحتفظ البنك أو مزود الخدمات من الغير ذات الصلة بحقه في عدم ممارسة أيّ حقوق إنابة أو تصويت أو حقوق أخرى مذكورة ناشئة عن استثماراتكم، وفي تلك الحالة لن يتحمّل البنك أو أيّ مزود الخدمات من الغير أيّ مسؤولية مهما كانت؛

٣-٢-٢-٧ الامتناع عن تقديم أيّ تعهّدات من شأنها إلزامكم (على سبيل المثال فيما يتعلق بدعوات سداد المبالغ النقدية أو المسائل المرتبطة بحقوق الأولوية) دون الحصول على موافقة خطية مسبقة منكم، باستثناء إلى الحدّ الذي ينص عليه هذا البند ٧، وشريطة توفّر مبالغ مالية كافية خالية من الأعباء في حساب الاستثمار الخاص بكم؛ و

٣-٢-٧ يلتزم البنك، في حال كان ذلك مطلوباً وفقاً لتعليماتكم الخطية المسبقة، ببذل جهوده المعقولة للتأكد من تسليمكم كافة الإخطارات وسندات التوكيل ومواد البيانات المرتبطة بها فيما يتعلق باستثماراتكم.

٣-٧ في حال كانت أي إجراءات شركات مرتبطة بخيار لاستلام أرباح بعملة تختلف عن العملة التي تمّ فيها شراء الاستثمار، فإنكم توافقون على أنه يحق للبنك توجيه تعليمات إلى أيّ طرف ثالث أمين حفظ باستلام الأرباح المذكورة بعملة الاستثمار الحالي أو بأيّ عملة أخرى.

٤-٧ في حال كانت أي إجراءات شركات مرتبطة بخيار استلام مبالغ نقدية أو إعادة استثمار أرباح ، فإنكم توافقون على أن يحتفظ البنك بحقه في توجيه تعليمات إلى مزود الخدمات من الغير الذي يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي باستلام الأرباح نقداً.

٥-٧ توافقون على أنه يحق للبنك ممارسة الخيار الافتراضي الذي المستلم من مزود الخدمات من الغير يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي دون الحصول على أيّ موافقة مسبقة من قبلكم.

٨- الكشوفات

يلتزم البنك بتزويدكم بكشف دوري لمحفظتكم الاستثمارية.

٩- أمور عامة

٩-١ يحق للبنك تعيين (وتفويض كلّ مزود الخدمات من الغير ذات صلة بعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي لتعيين) شخص مفوّض واحد أو أكثر للاحتفاظ باستثماراتكم، دون أيّ موافقة إضافية من قبلكم. يحق لكلّ شخص مفوّض مذكور أيضاً إبرام تفويضات فرعية إضافية للاحتفاظ باستثماراتكم لصالح مزود الخدمات من الغير يعمل بصفة أمين حفظ فرعي حيث يعتبر ذلك في رأي البنك أو مزود الخدمات من الغير المعنيّ ضرورياً أو مرغوب فيه.

٩-٢ توافقون على الرغم من هذه الأحكام والشروط أنه في حال أصبح البنك أو مزود الخدمات من الغير الذي يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي معسراً، فأنّ المصفي أو المسئول الرسمي عن إجراءات الإعسار قد لا يقرّ لكم بملكية أو حقوق الملكية الأخرى في الاستثمارات المحتفظ بها وفقاً لهذا الجزء ٣ ، وأنه يجوز لكم فقط تقديم مطالبة تعاقدية ضدّ الأصول المعسرة للبنك أو مزود الخدمات من الغير (الذي يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي) فيما يتعلق بأيّ استثمارات تمّ الاحتفاظ بها مع مزود الخدمات من الغير المذكور.

٩-٣ يجوز الاحتفاظ بالاستثمارات بموجب ترتيبات محدّدة و/أو ترتيبات وعاء استثمار عامة، مما قد يعني أنّ هناك استثمارات محدّدة قد تتعذر إمكانية تعريفها بموجب شهادات منفصلة أو مستندات ملكية ورقية أخرى أو قيود إلكترونية مماثلة لها.

٩-٤ ينبغي أن تتمّ جميع عمليات البيع أو غيرها من عمليات التداول في الاستثمارات التي يحتفظ بها البنك نيابة عنكم وفقاً لأحكام الجزء٣ هذا بموجب تصريح من البنك. يجوز للبنك لأيّ سبب كان حجب ذلك التصريح عنكم لبيع أو بخلاف ذلك تداول أيّ من الاستثمارات المذكورة. في حال منح البنك موافقته على عملية بيع أو تداول في وقت معيّن، فإنّ ذلك لن يشكل تنازلاً عن حقه في أن يرفض منح موافقته على أيّ طلب آخر، وينبغي عليكم أيضاً التقيّد بأيّ شروط و/أو قيود مفروضة من قبل البنك كشرط لمنح موافقته.

٩-٥ في حال كان البنك أو مزود الخدمات من الغير يعمل بصفة أمين حفظ أو أمين حفظ فرعي يحتفظ باستثمارات لكم، فمن الممكن للمُصدر أو مدير الاستثمار أن يوجه تعليمات له (بصفته الحافظ المسجّل) للتصرف أو تحويل أو بيع الاستثمار وفقاً للأحكام التي يخضع لها تشغيل ذلك الاستثمار، وفي حال حصول ذلك:

٩-٥-١ ينبغي على البنك عندما يصبح على علم بتلك التعليمات أن يسعى فوراً للحصول على تعليماتكم بشأن رغبتكم بالمباشرة؛

٩-٥-٢ في حال عدم استلام أيّ تعليمات ضمن الفترة المحددة لذلك من قبل البنك، أو في حال استلم البنك تعليمات متناقضة أو متعارضة، أو في حال عدم الاتفاق على سياق إجراءات مرضٍ مع المُصدر أو مدير الاستثمارات المعنيّ ضمن أيّ فترة زمنية ذات صلة، حينئذٍ يكون للبنك السلطة التقديرية فيما يلي:

٩-٥-٢-١ ممارسة الخيار الافتراضي المستلم من مزود الخدمات من الغير الذي يعمل بصفة أمين حفظ أو أمين حفظ فرعي؛

٩-٥-٢-٢ بيع الاستثمار ذات الصلة (أو التأكد من القيام بذلك) وقيد العائدات لحسابكم؛ أو

٩-٥-٢-٣ (في حال لم يكن البنك هو أمين الحفظ) رفض العمل كلياً؛ و

٩-٥-٣ توافقون على أنّ البنك والتابعين وأيّ مزوّد الخدمات من الغير لن يتحملوا المسؤولية عن أيّ التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) الناشئة عن أو فيما يتعلق بما يلي:

٩-٥-٣-١ أيّ بيع يتمّ بموجب أو بناءً على تعليمات البنك بصرف النظر عما إذا وافقتم أو لم توافقوا، أو بخلاف ذلك التأكيد على قرار البنك في هذا الشأن؛ أو

٩-٥-٣-٢ رفض البنك التصرف كلياً وفقاً سيناريو الموضح في هذا البند ٩-٥.

الجزء (٤) : شروط إضافية لتسهيلات التمويل

١- التطبيق

١-١ ينطبق هذا الجزء ٤ عليكم في حال قدّم البنك إليكم تسهيلات التمويل لتمويل شراء الاستثمارات.

١-٢ تعتبر أيّ تسهيلات تمويل ممنوحة وفقاً لهذا الجزء ٤ سحباً على المكشوف على حساب الاستثمار الخاص بكم وينبغي قيد كافة الأرصدة المدينة والدائنة فيما يتعلق بها على حساب الاستثمار الخاص بكم، ما لم يوافق البنك صراحة على خلاف ذلك.

٢- الاقتراض

٢-١ يوافق البنك على تزويدكم بتسهيلات التمويل وفقاً للأحكام وللأغراض الموضحة في هذا الجزء ٤. يجوز لكم أن تطلبوا عدّة قروض بموجب تسهيلات التمويل الممنوحة لكم شريطة أن يكون مجموع كافة القروض المستحقة والباقية دون سداد (بما في ذلك أيّ فوائد أو رسوم مستحقة أو أيّ مصروفات أخرى مترتبة فيما يتعلق بها)، لا يتجاوز إجمالي معدل القرض إلى قيمة الأصول الذى أبلغكم به البنك خطياً.

٢-٢ تُقدَّم تسهيلات التمويل بناءً على سلطة البنك التقديرية. ذلك يعني أنّ أيّ أموال يتمّ اقتراضها سوف تستحق سدادها عند الطلب في كافة الأوقات، وأنّه يجوز للبنك في أيّ وقت تعليق إمكانية قيامكم بالاقتراض أو إجراء سحوبات إضافية بموجب تسهيلات التمويل الممنوحة لكم أو يجوز له إنهاءها بالكامل. لن يكون البنك ملزماً بتقديم أيّ أسباب إليكم لقيامه بذلك.

٢-٣ يجوز لكم تقديم طلب للحصول على قرض بموجب تسهيلات التمويل فقط في حال تمّ الإيفاء بكافة الشروط التالية بشكل مرضى البنك كما في الوقت ذات الصلة:

٢-٣-١ عدم حصول أيّ حالة إخلال أو استمرارها في ذلك الوقت؛

٢-٣-٢ لن ينتج عن القرض أيّ انتهاك لأي قانون واجب التطبيق؛ و

٢-٣-٣ تقديمكم إلى البنك كافة المستندات أو الاثباتات التي يطلبها.

٢-٤ دون الحدّ من حقوق البنك بموجب البند ٢-٣ أو أيّ حقوق أخرى عائدة له بموجب هذه الأحكام والشروط، في حال وافق البنك على تزويدكم بتسهيلات التمويل، فسوف يتمّ توفير تلك التسهيلات لمدة شهر واحد قابلة للتجديد تلقائياً لنفس المدة، ما لم يصرح البنك بنيته عدم التجديد. وعند إنهاء تسهيلات التمويل، يتعين عليك سداد كافة المبالغ المستحقة للبنك ولشركاته التابعة أو أي مزوّد خدمات طرف ثالث فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط (بما فيها التكاليف والرسوم المستحقة أو التي ستستحق فيما يتعلق بإنهاء التسهيلات وأي التزامات محتملة في المستقبل). في حال تعذر القيام بذلك، يحق للبنك في أي وقت إلغاء تسهيلات التمويل من طرفه وتسييل أي استثمارات موجودة لديك حالياً والتي حصلت عليها بموجب تسهيلات التمويل هذه.

٢-٥ ما لم يوافق البنك خطياً على خلاف ذلك ومع مراعاة أحكام البند ٢-٢، تكون القيمة الإجمالية لكافة المبالغ المستحقة والباقية دون سداد في ذمتكم إلى البنك بموجب هذه الأحكام والشروط فيما يتعلق بتسهيلات التمويل الممنوحة لكم، بما في ذلك أيّ فوائد ومبالغ أخرى مستحقة الدفع من قبلكم بموجب هذه الأحكام والشروط فيما يتعلق بتسهيلات التمويل الممنوحة لكم (المبالغ القائمة والباقية دون سداد)، مستحقة الدفع وواجبة السداد من قبلكم إلى البنك في آخر يوم عمل في الإمارات العربية المتحدة من الفترة الزمنية المتفق عليها بينكم وبين البنك وفقاً للبند ٢-٤. ولكن في أيّ حال من الأحوال، يجوز تمديد الفترة الزمنية من قبل البنك.

٣- السداد

٣-١ توافقون على سداد كلّ قرض يقدمه البنك لكم بموجب تسهيلات التمويل (إضافة إلى أيّ فائدة مفروضة على ذلك القرض وأيّ رسوم متعلقة به) في:

٣-١-١ التاريخ المتفق عليه بينكم وبين البنك؛ أو

٢-١-٣ ضمن فترة ٣٠ يوماً من تاريخ الإخطار الخطي الموجّه إليكم من البنك وفقاً للبند ٤ من الجزء ١ يطلب فيه منكم القيام بذلك، أيهما يأتي أولاً.

٢-٣ يجوز لكم إعادة اقتراض أيّ مبلغ قمتم بسداده من وقت لآخر، إلا في حال حصول حالة إخلال أو استمرارها، شريطة ألا يتجاوز إجمالي المبلغ المسحوب حدّ التسهيلات المتفق عليه.

٣-٣ تطبق الدفعات التي تسددونها فيما يتعلق بتسهيلات التمويل الممنوحة لكم أولاً على الرسوم القائمة والباقية دون سداد ، ومن ثمّ على الفائدة المستحقة وغير المدفوعة، وأخيراً على سداد أيّ قرض القائم والباقي دون سداد ممنوح لكم بموجب تسهيلات التمويل.

٤- الفائدة

١-٤ توافقون على سداد فائدة إلى البنك على المبالغ القائمة والباقية دون سداد حسب السعر الذي يبلغكم به البنك خطياً من وقت لآخر بشكل منفصل.

٢-٤ تلتزمون بتفويض البنك بأن يقيّد على أيّ حساب مفتوح بإسمكم لدى البنك كافة الفوائد (بما في ذلك الفائدة المركبة والعمولة والرسوم والتكاليف والمصروفات المصرفية الأخرى والأتعاب القانونية) التي قد تترتب فيما يتعلق بأيّ تسهيلات تمويل ممنوحة لكم حسبما هو موضح في هذا الجزء ٤.

٣-٤ يحق للبنك (في أيّ وقت ودون الحاجة لتوجيه إخطار)، دون الحدّ من حقوقه الأخرى الناشئة عن هذه الأحكام والشروط، تعديل سعر الفائدة التي يرغب في فرضها على تسهيلات التمويل الممنوحة لكم في حال اعتبر البنك:

٤-٣-١ أنه تكبّد أو أنه من المرجح بصورة معقولة أن يتكبّد أيّ تكاليف أو رسوم أو مصروفات أخرى فيما يتعلق بتسهيلات التمويل؛

٤-٣-٢ أنّ ملف الاستعداد لتحمل المخاطر الخاص بكم قد تغيّر، و/أو

٤-٣-٣ أنّه من الملائم إجراء تعديل وفقاً للظروف (سواء بسبب أحوال السوق السائدة أو بخلاف ذلك).

يعتبر تحديد البنك لسعر وأيّ مبلغ للفائدة مستحقة الدفع من قبلكم فيما يتعلق بتسهيلات التمويل الممنوحة لكم نهائياً وملزماً لكم.

٤-٤ تحتسب جميع الفوائد مستحقة الدفع بموجب هذا الجزء ٤ على أساس يومي (استناداً على ٣٦٠ يوماً في العام) ويستحق سدادها من قبلكم إلى البنك في آخر يوم عمل في الإمارات العربية المتحدة إما من كلّ شهر ميلادي أو من أي فترة زمنية أخرى حسبما يتمّ تحديده من قبل البنك من وقت لآخر.

٤-٥ في حال تخلفكم عن سداد أيّ دفعة مستحقة فيما يتعلق بتسهيلات التمويل الممنوحة لكم في تاريخ استحقاق تلك الدفعة، سوف تكونون ملزمين بأن تدفعوا إلى البنك فائدة إخلال على المبلغ المستحق والباقي دون سداد حسب السعر الموضح في جدول رسوم البنك أو حسبما قد يحدده البنك بخلاف ذلك حتى تتمّ سداد المبلغ المذكور المستحق للبنك والباقي دون سداد على نحو كامل ونهائي.

٥- حقوق البنك

١-٥ توافقون على أن تدفعوا من أموالكم الخاصة جزءاً من قيمة أيّ استثمارات مموّلة جزئياً بموجب تسهيلات التمويل الممنوحة لكم بموجب هذا الجزء ٤. يحدد البنك ذلك المبلغ على أساس كلّ حالة على حدة.

٢-٥ يحتفظ البنك وفقاً لما ينصّ عليه الجزء ٣ بأيّ استثمارات يقوم بشرائها نيابة عنكم حسبما هو موضح بموجب هذه الأحكام والشروط من خلال استخدام تسهيلات التمويل الممنوحة لكم، وينبغي أن يتمّ تضمينها في الرهن الممنوح من قبلكم إلى البنك وفقاً للبند ١١ من الجزء ١. لتفادي الشك، فإنّ أي استثمار مموّل جزئياً بواسطة تسهيلات سحب على المكشوف ممنوحة من قبل البنك وفقاً لهذا الجزء ٤، ينبغي رهنه بالكامل وفقاً للبند ١١ من الجزء ١ ولن يكون ذلك الرهن محدوداً بقيمة الاستثمار التي تمثّل قيمة تسهيلات التمويل الممنوحة من قبل البنك فيما يتعلق بذلك الاستثمار

المعيّن. بالإضافة إلى ما ورد، تودع أيّ أرباح أو فوائد أو دفعات أخرى من أيّ نوع كانت تستلمونها أو تستحقون استلامها فيما يتعلق بالاستثمارات المذكورة في حساب الاستثمار الخاص بكم المفتوح لدى البنك ويتمّ تضمينها أيضاً في ذلك الرهن.

٥-٣ توافقون على القيام بكافة الأشياء الضرورية بناءً على طلب البنك لضمان أنّ أيّ استثمارات يتمّ شراؤها من قبلكم أو لصالحكم بواسطة الأموال المستلمة وفقاً لتسهيلات التمويل ممنوحة بموجب هذا الجزء ٤، سوف يتمّ الاحتفاظ بها من قبل البنك وفقاً للجزء ٣.

٥-٤ في حال طلبتم وتمّ منحكم من قبل البنك تسهيلات تمويل بموجب هذا الجزء ٤، فسوف تعتبرون أنكم منحتم البنك خياراً («خيار الشراء») لشراء جميع أو جزء من الاستثمارات يحتفظ بها البنك أو الشركات التابعة له لصالحكم من وقت لآخر بقيمتها الجارية في السوق عند حصول حالة إخلال. يحق للبنك ممارسة خيار الشراء دون توجيه إخطار لكم في أيّ وقت بعد وقوع حالة إخلال. في حال مارس البنك خيار الشراء، فسوف يدين لكم بالقيمة السوقية الجارية (حسبما هي محددة في البند ٥-٥) للاستثمار وسوف يكون له الحق وفقاً للبند ١١-٦ من الجزء ١ عمل مقاصة بين القيمة السوقية الجارية للاستثمار الذي تمّ بشأنه ممارسة خيار الشراء وأيّ مبالغ تدينون بها إلى البنك وفقاً لهذا الجزء ٤ .

٥-٥ في هذه الأحكام والشروط، فإنّ مصطلح «القيمة السوقية الجارية» تعني القيمة السوقية للاستثمارات ذات الصلة حسبما قد يحددها البنك من وقت لآخر بعملة تسهيلات التمويل.

٥-٦ في حال وافق البنك على منحكم تسهيلات تمويل، فسوف يبلغكم خطياً بمعدل القرض إلى قيمة الأصول واجبة التطبيق على تسهيلات التمويل الممنوحة لكم وفقاً لما يلي:

٥-٦-١ معدل القرض إلى قيمة الأصول؛

٥-٦-٢ معدل قرض طلب الهامش إلى القيمة؛ و

٥-٦-٣ الحد الاقصى لمعدل القرض إلى قيمة الأصول.

٥-٧ ينبغي عليكم ضمان أنّ معدل القرض إلى قيمة الأصول الحالي لن يتجاوز معدل القرض إلى قيمة الأصول المعتمد في أيّ وقت كان. وفي حال حصل هذا الأمر:

٥-٧-١ سوف تكونون ملزمين بأن تدفعوا إلى البنك فائدة إخلال على المبالغ القائمة والباقية دون سداد بالسعر الموضح في جدول رسوم البنك أو حسبما يحدده البنك خلافاً لذلك طالما استمرّ الحال على ما هو عليه؛ و

٥-٧-٢ ينبغي عليكم أن تحوّلوا فوراً إلى البنك مبالغ نقدية أو استثمارات إضافية تكون مقبولة لدى البنك ليحتفظ بها نيابة عنكم بموجب هذه الأحكام والشروط، وسوف تبقى مرهونة للبنك بمثابة ضمان فيما يتعلق بتسهيلات التمويل الممنوحة لكم حتى يتمّ تخفيض معدل القرض إلى قيمة الأصول الحالي إلى مبلغ أقلّ أو يعادل معدل القرض إلى قيمة الأصول المعتمد.

٥-٨ فورّ وقوع حالة إخلال، وبموجب مراسلات خطية موجهة لكم من قبل البنك، تصبح المبالغ القائمة والباقية دون سداد الذي تدينون به للبنك الناشئ عن أو فيما يتعلق بتوفير البنك لتسهيلات التمويل بموجب هذا الجزء ٤ مستحقاً وواجب الدفع مع بشكل فوري ويحقّ للبنك ممارسة أيّ من وكافة حقوقه بموجب الجزء ٤ المائل والجزء ١.

٥-٩ لتفادى الشك، في حال كان البنك غير قادر على استرداد كامل المبالغ القائمة والباقية دون سداد من خلال استخدام الإجراءات التصحيحية الممنوحة له بموجب هذا البند ٥ أو الجزء ١، فسوف تستمرّون في التزامكم بالوفاء بالرصيد المتبقي.

٥-١٠ لن يتحمّل البنك أيّ مسؤولية عن أيّ من الخسائر أو الأضرار أو انخفاض القيمة أو التنازلات أو سقوط الحقوق مما قد يترتب عليكم نتيجة لما يلي:

٥-١٠-١ أيّ بيع أو شراء أو تنازل أو رهن وفاء أو رهن حيازي أو تحويل لأيّ مصلحة في أيّ استثمار حسبما هو موضح في هذا البند ٥؛ و

٥-١٠-٢ أيّ تأخير أو تخلف عن ممارسة خيار شراء أو بيع أيّ استثمار لأغراض البند ٥ هذا أو حسبما هو موضح بموجبه.

٥-١١ يتولى البنك إجراء أيّ من وجميع التقييمات وتحديد جميع أسعار تحويل العملات الأجنبية فيما يتعلق بالمبالغ القائمة والباقية دون سداد في ذمتكم إلى البنك الناشئ عن أو فيما يتعلق بتوفير البنك لتسهيلات التمويل بموجب هذا الجزء ٤ ، وخيار الشراء وتحديد أيّ قيمة سوقية جارية بناءً على تقديره الخاص.

٥-١٢ توافقون على تعويض البنك والتابعين وأيّ مزود الخدمات من الغير ضدّ أيّ التزام أو خسارة قد تترتب عليهم أو يدفعونها أو يتكبدونها نتيجة أو فيما يتعلق بأيّ ضمان مقدم من قبلكم أو من قبل أو طرف ثالث فيما يتعلق بمنحكم تسهيلات تمويل حسبما هو موضح بموجب هذا الجزء ٤.

٥-١٣ توافقون على أنّ أيّ حقوق تصويت تمارسونها فيما يتعلق بأيّ استثمار قمتم بشرائه بأموال من تسهيلات التمويل الممنوحة لكم وفقاً لهذا الجزء ٤، لا يجوز ممارستها بأيّ طريقة من شأنها أن تضر بمصالح البنك.

٥-١٤ تفسّر أيّ من حالات الإخلال الموضحة بموجب تعريف هذا المصطلح في الملحق ٢ على أنها حالات إخلال فيما يتعلق بأيّ من تسهيلات التمويل.

٦- مخاطر تسهيلات التمويل

٦-١ إنّ استخدام تسهيلات التمويل لشراء استثمارات قد ينشأ عنه مخاطر الاقتراض والإخلال مما قد يؤدي إلى خسائر تعادل أو تتجاوز المبلغ الذي ساهمتم به لشراء تلك الاستثمارات.

٦-٢ ينبغي عليكم التمكّن من تمويل تسهيلات التمويل الممنوحة لكم بأموالكم الخاصة فوراً عند طلب البنك في حال انخفاض معدل القرض إلى قيمة الأصول إلى مستوى أدنى من معدل القرض إلى قيمة الأصول المعتمد. إنّ التخلف عن تمويل الانخفاض المذكور سوف يؤدّي إلى حالة إخلال قد ينشأ عنها خسارة جزء أو كافة استثماراتكم المموّلة بموجب تسهيلات التمويل المذكورة.

٦-٣ فى حالة وقوع حالة إخلال وفي حال أصبحتم لأيّ سبب من الأسباب غير قادرين على سداد جميع المبالغ التي تدينون بها للبنك وفقاً لتسهيلات التمويل، يحق للبنك تسييل أيّ استثمارات أو أصول أخرى التي قد يكون البنك محتفظاً بها بإسمكم لغرض استرداد المبالغ المستحقة في ذمتكم إلى البنك.

٦-٤ قبل استخدام تسهيلات التمويل، ينبغي عليكم أن تقيّموا بعناية فيما إذا كنتم تنوون وكنتم قادرين على ما يلي:

٦-٤-١ تمويل أيّ انخفاض في معدل القرض إلى قيمة الأصول ؛ و

٦-٤-٢ سداد جميع المبالغ، بما فيها الفوائد القائمة والمستحقة للبنك بموجب التمويل.

الجزء (٥) : شروط إضافية لخدمات التأمين

١- التطبيق

ينطبق هذا الجزء (٥) عليكم إذا قام البنك بتزويدكم بخدمات تأمين من وقت لآخر.

٢- التعيين

١-٢ تعينون البنك لكي يقوم بترتيب أو إجراء معاملات تتعلق بمنتجات تأمينية وفقاً للمادة (٣) من الجزء (١) وهذا الجزء (٥).

٢-٢ تتمّ كافة مشتريات منتجات التأمين بموجب تعليمات تصدر عنكم أو بالنيابة عنكم للبنك ويحق للبنك أن يطلب صدور تلك التعليمات بطريقة معينة أو وفقاً لصيغة معينة.

٣-٢ في حال قام البنك بترتيب أو بشراء منتج تأمين لصالحكم بموجب هذ الجزء (٥)، فإنّ ذلك لا يعني أنّ البنك يقدم لكم توصية لشراء منتج التأمين المذكور أو بخلاف ذلك أنّ البنك يعتبر أنّ شراء منتج التأمين المذكور هو ملائم لكم.

٤-٢ لن يكون البنك مسؤولاً عن مراقبة أي شراء منتج تأمين تقومون به بموجب هذا الجزء (٥)

٥-٢ يتمّ توفير منتجات التأمين للعملاء بالاستناد على تحليل احتياجاتهم وبناءً على طلبهم. يتمّ توفير منتجات التأمين عن طريق المزوّدين بخدمات التأمين وتصدر البوالص مع مراعاة هذه الأحكام والشروط. لا يقدم البنك استشارة تأمين كما أنه لا يدير أو يوفر أو يصدر بوالص تأمين، ولا يتحمل البنك مسؤولية رفض الطلبات أو المطالبات من قبل أي شركة تأمين، وكذلك لا تكون الأقساط التي يستلمها البنك لخطط التأمين إيداعات مصرفية ولا تكون مضمونة بواسطة البنك.

٣- البدء

عند تطبيق أحكام هذا الجزء (٥) يصبح نافذاً وساري المفعول بالتاريخ الذي تتفقون عليه مع البنك خطياً أو بالتاريخ الذي يقدم لكم البنك فيه أو يوافق على أن يقدم لكم فيه خدمات تأمين بموجب هذا الجزء (٥)، بصرف النظر عما إذا كان قد تمّ الاتفاق على ذلك خطياً أم لا.

٤- شراء منتجات التأمين

١-٤ في حال رغبتم في شراء بوليصة تأمين أو منتج تأمين آخر بموجب هذا الجزء (٥):

١-١-٤ عليكم إصدار تعليمات للبنك وفقاً للبند ٣ من الجزء (١)؛

٢-١-٤ ثمّ يقوم البنك بإجراء التعليمات بالنيابة عنكم؛

٣-١-٤ توافقون على أنّ البنك يكون مفوّضاً بموجبه بأن يقيّد على حساب الاستثمار الخاص بكم أو على أي حسابات أخرى محفوظة لديه باسمكم مبلغاً يعادل أي قسط تأمين أو رسوم أو تكاليف أو أي مصروفات أخرى يتكبدها البنك أو أي مزوّد الخدمات من الغير فيما يتعلق بإجراء تعليماتكم؛

٤-١-٤ تفهمون أنه يتوجب عليكم سداد أي دفعات دورية مطلوبة ترتبط بمنتج التأمين الخاص بكم وذلك ضمن الفترات المحددة ووفقاً للشروط واجبة التطبيق على ذلك الاستثمار تحديداً، كما أنّ التخلف عن أداء الدفعات في الوقت المحدد قد ينتج عنه توقف فوائد بوليصة التأمين أو التغطية أو إنهاؤها أو قد يكون له تأثيراً سلبياً آخر؛

٥-١-٤ يعمل البنك بصفة موزّع فقط لمنتجات التأمين وقد لا يتمكّن البنك من إجراء معاملتكم حتى يقوم مزوّد الخدمات من الغير بقبول تعليماتكم؛

٦-١-٤ في بعض الحالات عندما يتمّ تجميع منتج أو خدمة تأمين ما مع أي استثمار آخر، لن يكون شراء منتج التأمين شرطاً مسبقاً للموافقة على مكوّن المنتج غير التأميني المتضمن في رزمة العرض ويحق لكم أن تطلبوا المنتج غير التأميني من رزمة العرض على نحو منفصل وبمفرده ما لم يخطركم البنك بخلاف ذلك؛ و

٤-١-٧ تفهمون أنه يتوجب عليكم الإفصاح بصورة كاملة وصادقة عن أي وقائع مادية تتعلق بحالتكم الصحية الحالية أو التاريخية بالإضافة إلى أي معلومات أخرى ذات صلة قد يطلبها مزوّد الخدمات من الغيرفيما يتعلق بأي بوليصة تأمين أو منتج تأمين آخر، حسبما ينطبق. إنّ التخلّف عن الإفشاء بتلك المعلومات قد يؤدي إلى رفض تعليماتكم أو أي مطالبات مستقبلية قد تتقدمون بها بموجب بوليصة التأمين المرفوضة من قبل مزوّد الخدمات من الغير المعنى. إضافة إلى ذلك، عليكم الإفصاح عن أي تغييرات لاحقة قد تطرأ على أي معلومات سبق لكم تقديمها أو نمت إلى علمكم في تاريخ لاحق ويكون لها تأثيراً (أو قد تؤثر حسبما قد يكون الحال عليه) على شروط التغطية التأمينية أو شروط بوليصة التأمين وفقاً لأحكام وشروط بوليصة التأمين واجبة التطبيق).

٤-٢ تفهمون أنّه عند موافقة البنك على الإيفاء بتعليمات صادرة بموجب البند ٤-١، فإنّ البنك سوف يبذل جهوده المعقولة لكي يبقيكم على علم بالنسبة لوضع وأداء بوليصة التأمين ذات الصلة أو أي منتج تأمين آخر، إلاّ أنّ البنك لن يكون ملزماً بالقيام بذلك. وبالإضافة، في حالة إن اختار البنك تقديم تلك المعلومات لا يتعهد البنك ولا يضمن دقة أي من تلك المعلومات ولن يعبّر البنك من أي ناحية عن رأيه حول تلك المعلومات.

٤-٣ بمجرد اعتماد بوليصة التأمين الخاصة بكم وإصدار البوليصة بواسطة مزوّد الخدمات من الغير المعنى، يجوز إرسال بوليصة التأمين وأي مستندات أخرى ذات صلة على العنوان المقدم من قبلكم إلى مزوّد الخدمات من الغير المعنى.

٤-٤ يجب التأكد من أنكم قرأتم بكل عناية وفهمتم الأحكام والشروط التي تنطبق على كل بوليصة تأمين أو على منتج تأمين آخر تقومون شرائه بموجب هذا الجزء (٥). وكذلك، توافقون وأنتم على علم تام بكافة الفوائد واجبة التطبيق وحقوق الإلغاء والتزامات الأقساط ونطاق التغطية والاستثناءات والقيود والشروط وإجراءات المطالبات ومخاطر الاستثمار وأي أمور أخرى ذات صلة موضحة في الأحكام والشروط واجبة التطبيق على منتج التأمين ذات الصلة الذي تمّ شراؤه من قبلكم.

٤-٥ توافقون أنّ البنك لن يسهّل أو بخلاف ذلك لن يشارك في تقديم أو إجراء أي مطالبات ترفع وفقاً لشروط أي بوليصة تأمين تم شراؤها بموجب هذا الجزء (٥). توافقون كذلك على أنه يتوجب عليكم تقديم أي مطالبات من هذا النوع بطريقة تتناسب مع إجراءات المطالبات الموضحة في الأحكام والشروط واجبة التطبيق على بوليصة التأمين ذات الصلة.

٤-٦ تفهمون أنّ أي بوليصة تأمين تشترونها بموجب هذا الجزء (٥) سوف تشكل عقداً فيما بينكم وبين مزوّد الخدمات من الغير المعنى وأنّ البنك لن يكون طرفاً في أي عقد من هذا النوع.

٤-٧ إذا رغبتم في الاتصال ب مزود الخدمات من الغير الذي أصدر بوليصة تأمين معيّنة أو منتج تأمين آخر عليكم اتباع تعليمات أو معلومات الاتصال الموضحة في الأحكام والشروط واجبة التطبيق على بوليصة التأمين ذات الصلة أو على منتج تأمين آخر.

٥- التخلّي عن بوليصة التأمين الخاصة بكم

٥-١ في حال رغبتكم في التخلّي عن أي بوليصة تأمين بالكامل أو جزئياً مشتراة من قبلكم بموجب هذا الجزء (٥)، عليكم توجيه تعليماتكم للبنك بذلك وفقاً للبند (٣) من الجزء (١)، وإذا كانت بوليصة التأمين قابلة للاسترداد سوف يقدم البنك عندئذٍ طلباً (أو يتأكد من تقديم طلب) إلى مزوّد الخدمات من الغير المعنى للتخلّي عن بوليصة التأمين الخاصة بكم.

٥-٢ عند إنهاء أو التخلي عن بوليصة التأمين الخاصة بكم سوف يقوم البنك (أو يتأكد من أنّ مزوّد الخدمات من الغير سوف يقوم) بقيد المبلغ المالي لحسابكم الذي يتمّ استلامه بنتيجة ذلك بعد اقتطاع أي خسائر، تكاليف، رسوم أو نفقات قد تترتب أثناء عملية الاسترداد أو البيع مع مراعاة حقوق البنك الموضحة في المادتين ١١ و ١٧ من الجزء (١)

٥-٣ يتمّ تحديد المبالغ الفعلية التي تنشأ عن التخلّي الكامل أو الجزئي من قبل الطرف الثالث ذات الصلة مع مزود الخدمات من الغير.

الملحق (١) : تحذيرات المخاطر العامة

توافقون على أنّ تحذيرات المخاطر العامة التالية واجبة التطبيق على استثماراتكم مع البنك بموجب هذه الأحكام والشروط وأنّ البنك و مزود الخدمات من الغيرلن يتحمّلوا المسؤولية بأي طريقة مهما كانت إزاء أي تكاليف أو رسوم أو نفقات أو خسائر أو التزامات قد تتكبدونها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتنشأ عن أو ترتبط بالمخاطر الموضحة أدناه:

١- مخاطر الاستثمار العامة

١-١ تتضمن الاستثمارات مخاطر خسارة ملازمة لها، إذ يمكن أن تنخفض قيمة الاستثمارات كما يمكنها أن ترتفع أيضاً وليس هناك ضمان على استرجاع مبلغ المال المستثمر في الأصل. وعلى نحو مماثل كذلك، يمكن أن تتقلّب قيمة إيرادات بعض الاستثمارات من حيث قيمتها المالية بينما أنّ بعض الاستثمارات الأخرى لا ينتج عنها أي إيراد. كما أنه لا يوجد أي تأكيد على أنّ أداء الاستثمارات سوف يحقق الأهداف المحددة لها.

١-٢ لا يعتبر الأداء السابق للاستثمارات أي ضمان بالنسبة للنتائج المستقبلية.

١-٣ يجوز أن تكون بعض الاستثمارات غير سائلة أو يحتمل عدم بيعها قبل تاريخ الاستحقاق إلّا مقابل تكاليف باهظة وتوقيع غرامات، كما أنّ بعض الاستثمارات لا تتوفر لها أسواق جاهزة بمعنى أنه من الممكن عدم توفر تحديد سريع لقيمتها السوقية الجارية وللمخاطر التي تتعرض لها.

١-٤ حتى في الحالات التي يُعلَن فيها أنّ رأس المال الأساسي للاستثمار محمي أو مضمون، لا يشكل ذلك ضماناً من البنك أو من أي مزود الخدمات من الغير بل هو ضمان من مُصدِر الاستثمار أنّ المبلغ المستثمر سوف يعاد سداده بتاريخ الاستحقاق. يُشترَط عادةً لسداد رأس المال الاستثمار المحمي أو المضمون بأن يبقى الاستثمار محتجزاً حتى تاريخ الاستحقاق وتعتمد كذلك على الجدارة الائتمانية للمُصدِر.

١-٥ إنّ الحصول على قرض للاستثمار يؤدي إلى رفع مستوى المخاطر.

٢- مخاطر الصرف الأجنبي

٢-١ إنّ احتمالية تحقيق أرباح أو خسائر من معاملات تتمّ في أسواق أجنبية أو في منتجات استثمار تم تقييمها بعملات أجنبية سوف تتأثر بتقلّبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومن الممكن أن يتكبد شخص يستثمر في منتجات تم تقييمها بعملة أجنبية خسائر أو أن يحقق أرباحاً أقلّ من تلك المتوقعة بعد تحويل إيرادات البيع مجدداً إلى عملته الوطنية حتى لو كان ثمن الاستثمار المعني (حسبما هو مذكور بالعملة الأجنبية) قد ارتفع خلال فترة الاحتجاز. كما أنه يجوز أن تخضع الاستثمارات بالعملات الأجنبية لرقابة على الصرف ومصروفات إعادة الأرباح.

٢-٢ إنّ الاحتفاظ بحسابات أو استثمارات تم تقييمها بعملة أجنبية قد ينشأ عنه بعض المخاطر، وإنكم تفهمون تلك المخاطر وتوافقون على تحمّل مسؤولية أي خسائر ناتجة عن الرقابة على الصرف الأجنبي قد تحدث بمناسبة أي خدمات استثمارية يقدمها لكم البنك. سوف يتمّ تحويل العملة إلى عملة أخرى –عند الضرورة- بسعر الصرف المحدد لدى البنك.

٢-٣ سوف تتحملون وحدكم مسؤولية أي تكاليف أو ناتجة عن الرقابة على الصرف الأجنبي، بما في ذلك خسارة الأرباح، وتقرّون أنّ الاستثمار في الأصول بعملة أجنبية يتضمن درجات إضافية من المخاطر.

٣- مخاطر السيولة

إذا كانت محفظتكم الاستثمارية تشمل استثمارات في الاستراتيجيات البديلة، صناديق التحوّط، صناديق عقارية أو استثمارات مرتبطة بالتأمين، يجوز أن تكون تلك الاستثمارات غير سائلة أو أن تتضمن مخاطر أكبر من الاستثمار في أسواق الأوراق المالية التقليدية أو لا تكون عادةً مرتبطة بهذا النوع الأخير من الاستثمارات. وبصورة خاصة قد تستخدم

تلك الصناديق أو الاستراتيجيات مشتقات مالية للاستثمار الإختياري و/أو قد يُصرّح لها أن تحتفظ بموقع بيع قصير و/أو أن تستخدم رافعة مالية من خلال الاقتراض. أما الميزات الإضافية لصناديق التحوّط فهي الاختيار الحرّ للأصول (بما فيها الأوراق المالية غير السائلة أو المتعثرة)، والاختيار الحرّ للأسواق (شاملةً الأسواق الحدودية والناشئة) والاختيار الحرّ لطريقة التداول، بما في ذلك عدم تنويع الأصول. ويجوز أيضاً لبعض الاستثمارات الأخرى، بما فيها أسهم الشركات والسندات التي قد تنقصها السيولة من وقت لآخر.

٤- مخاطر السلطة القضائية

٤-١ إذا كانت محفظتكم الاستثمارية تشتمل على استثمارات في أسواق أجنبية، سوف تنشأ عن تلك الاستثمارات مخاطر مختلفة عن الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي بعض الحالات قد تكون المخاطر أكبر، وبصورة خاصة فإنّ الأسواق النامية (بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة) قد ينقصها مستوى الشفافية، السيولة، الفعالية والتنظيم الذي يتوفر على نطاق أوسع في الأسواق المتطوّرة أكثر. يمكن أن تكون تقلبات الأسعار مُبالغ فيها في الأسواق النامية كما أنه من المعتاد أن تشهد تلك الأسواق تناقضات في الأسعار وإضطرابات في الأسواق.

٤-٢ إنّ التشريعات الحالية المعمول بها في الإمارات العربية المتحدة لم تقرّ بمفهوم المالك المستفيد و/أو حق الملكية (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي)، أي أنه يحق للبنك أن يحتفظ ببعض أو بكامل استثماراتكم باسمه أو باسم مزوّد الخدمات من الغير لصالحكم ولحسابكم. من الممكن ألاّ تعترف بعض الهيئات الحكومية الإماراتية والجهات المُنظّمة والمحاكم بمصلحة المنفعة العائدة لكم في الاستثمارات التي يحتفظ بها البنك أو يحتفظ بها مزوّد الخدمات من الغير بالنيابة عنكم بموجب هذه الأحكام والشروط. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح، قد تتكبدونها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتنشأ عن أو تتعلق بعدم إقرار أي طرف في الإمارات العربية المتحدة بحق الملكية و/أو بمصلحة المنفعة العائد/العائدة لكم في أي استثمارات تشترونها بموجب هذه الأحكام والشروط.

٥- مخاطر الاحتفاظ ببعض الفوائد أو المزايا

٥-١ قد تزيد الدولة التي تقيمون فيها التزاماتكم فيما يتعلق ببعض الاستثمارات، على سبيل المثال مزوّد الخدمات من الغير الذي تشترون من خلاله استثماراً يتضمن منتج تأمين ويحدد دفعة القسط الدوري على أساس الدولة التي تقيمون فيها كما بتاريخ شراء الاستثمار. في مثل هذه الظروف، قد يؤدي تغيير الدولة التي تقيمون فيها إلى تغيير في تعريف استعدادكم لتحمّل المخاطر تجاه مزوّد الخدمات من الغير المعنى وقد ينشأ عنه دفعة قسط دوري أعلى بالنسبة لكم.

٥-٢ قد تكون بعض الاستثمارات غير متوفرة لأفراد يقيمون في بعض البلدان، وإذا أصبحتم بعد شراء استثمار من هذا النوع تقيمون في دولة لا يُصرّح للمقيمين فيها امتلاك الاستثمار المعني قد يُطلّب منكم بيع ذلك الاستثمار.

٥-٣ قد تؤثر الدولة التي تقيمون فيها على قابلية تنفيذ كل أو بعض الأحكام والشروط (بما في ذلك هذه الأحكام والشروط) واجبة التطبيق على استثماراتكم. تبعاً لذلك، إذا قمتم بتغيير الدولة التي تقيمون فيها على نحو دائم بعد شراتكم استثمار معيّن، قد تكون بعض أو كافة أحكام وشروط ذلك الاستثمار غير قابلة للتنفيذ في بلد إقامتكم الجديد

٥-٤ من المحتمل أن تفرض بعض الدول قيوداً أو حظراً على المعاملات أو على تحويل الأصول إلى بعض البلدان الأخرى، وقد يؤثر ذلك على قدرتكم على تحويل أو استرداد أو بيع الاستثمار.

٥-٥ لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر، بما في ذلك أي خسارة أرباح قد تتكبدونها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتكون ناشئة عن أو تتعلق بأي من المخاطر الموضحة في البنود ٥-١ إلى ٥-٤ أعلاه بخصوص أي استثمارات تشترونها بموجب هذه الأحكام والشروط.

٦- مخاطر صناديق التحوّط

٦-١ غالباً ما يكون مقرّ تواجد صناديق التحوّط في بلدان أجنبية حيث تكون معايير التنظيم وبصورة خاصة معايير الإشراف التنظيمي لا تتماشى مع المعايير المفروضة من قبل بعض الجهات المنظمة، وكذلك فإنّ بعض صناديق التحوّط لا تفصح عن طبيعة

استثماراتها.

٦-٢ تخضع عادةً الوحدات المتضمنة في صناديق التحوّط لقيود على التحويل والاسترداد. وتخضع عادةً التحويلات إلى موافقة الصندوق ولا يُصرّح بالاسترداد إلاّ بعد انقضاء فترة عدم جواز بيع الاستثمار الابتدائية وفترات الإخطار الطويلة. في أغلب الحالات لا توجد أسواق سائلة لوحدات صناديق التحوّط، وقد يكون من الصعب بالتالي الحصول على معلومات موثوقة حول قيمة أي وحدات صناديق تحوّط التي تشكل جزءاً من محفظتكم الاستثمارية.

٦-٣ هناك عامل مخاطر آخر يجب أخذه بعين الاعتبار وهو اعتماد صناديق التحوّط على مديري المحافظ الاستثمار الرئيسيين الذين قد تختلف مستوى خبراتهم. إضافةً إلى ذلك، في الحالات التي يتمّ فيها تعويض مديري محافظ الاستثمار في صناديق التحوّط على أساس حافز الأداء، قد يدفعهم ذلك على اتخاذ قرارات استثمارية تتضمن مخاطر ومضاربة أكثر من تلك التي كانوا ليتخذونها إذا لم يدفع لهم الأتعاب .

٦-٤ يجب أن تكونوا على علم أنّ الاستثمار في صناديق التحوّط يزيد من المخاطر على رأس المال والخسائر التي تنشأ عنها قد تكون معادلة للمبلغ المستثمر. وإضافةً إلى ذلك، في بعض الاستثمارات يجوز تعليق السيولة وقد يطرأ تأخير في الحصول على الإيرادات، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية إزاء أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة (شاملةً خسارة الأرباح) قد تنشأ نتيجة لما سبق.

٧- مخاطر الائتمان

٧-١ إنّ قيمة بعض الاستثمارات ومردودها وسيولتها، مثل أذونات الدين والسندات وأدوات الدين الأخرى قد تتقلب على أساس التصنيف الائتماني للمُصدِر، وتختلف العوامل التي تؤثر على التصنيف الائتماني المذكور وقد يكون من الصعب التنبؤ بها بدقة.

٧-٢ قد يؤدي حدث ائتماني سلبي، مثل التخلّف عن الدفع أو الإفلاس أو الأداء التجاري السلبي أو الظروف الاقتصادية أو الحالات الأخرى التي يُعرّف بأنها تؤثر على الجدارة الائتمانية للمُصدِر، إلى تقلّبات في مردود وسيولة الاستثمارات، وغالباً ما يكون معدل فائدة أعلى نسبياً يقابل مخاطر ائتمانية أعلى مرتبطة بالاستثمارات المعنية.

٨- مخاطر أسعار الفائدة

٨-١ قد تنخفض قيمة استثمار يتميّز بسعر فائدة ثابت إذا ارتفع مؤشر سعر الفائدة، وتعتبر فترة الاستثمار المعني قابله لتقلّبات أسعار الفائدة، وبالتالي، فإنّ قيمة الاستثمارات التي تتميّز بفترة أطول سوف تكون قابلة أكثر لتقلّبات مؤشر أسعار الفائدة ذات الصلة.

٨-٢ توجد عوامل اقتصادية مختلفة قد تؤثر على ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، وبصورة عامة فإنّ أسعار الفائدة ترتفع عندما تسود ظروف اقتصادية عامة مواتية وتنخفض عندما تكون الظروف الاقتصادية سلبية.

٨-٣ تؤثر كذلك معدلات التضخم في بلد معيّن على أسعار الفائدة، وبصورة عامة تؤدي معدلات التضخم العالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة، بينما يكون لمعدلات التضخم المنخفضة تأثيراً طفيفاً على أسعار الفائدة.

٩- مخاطر الاسترداد المبكر

يحق للمُصدِر أن يستردّ بعض الاستثمارات قبل تاريخ استحقاقها مما قد ينتج عنه تغيير في المردود المتوقع من قبلكم فيما يتعلق بالاستثمار ذات الصلة.

١٠- مخاطر الضرائب

قد تخضعون لبعض القوانين واجبة التطبيق التي تفرض ضرائب على أي زيادة في قيمة رأس المال أو على الإيرادات التي تنشأ عن استثمار معيّن.

بنك أبوظبي التجاري
ADCB

الملحق (٢) : تعريف المصطلحات

١- التفسير

في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

١-١ الهدف من عناوين المواد هو تسهيل الرجوع إليها فقط ولن تؤثر على تفسير هذه الأحكام والشروط.

١-٢ الإشارات إلى مادة أو بند هي إشارات إلى مادة أو بند في الجزء الذي ترد الإشارة المعنية فيه ما لم يتضمن النص صراحةً ما يخالف ذلك.

١-٣ الكلمات التي تشير إلى المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح، كما أنّ الكلمات التي تشير إلى أشخاص طبيعيين فتشمل الأشخاص الاعتبارية والعكس صحيح.

١-٤ الكلمات التي تشير إلى عدد مفرد تشمل العدد الجمع والعكس صحيح.

١-٥ يتمّ تفسير التواريخ والفترات الزمنية بالتوافق مع التقويم الميلادي.

١-٦ فيما يتعلق بأي مراسلات يوجهها البنك إليك بموجب هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك أي مراسلات تتمّ بموجب المادة ٤ من الجزء ١ التي تشير إلى المراسلات خطية)، يجوز للبنك أن يوجه تلك المراسلات بواسطة البريد السريع ، خطابات ورقية، أو بواسطة الفاكس، البريد الإلكتروني، الرسائل النصية القصيرة، تطبيقات الهاتف المتحرك، أو أي وسيلة أخرى. لتفادي الشك، عندما يُطلَب منكم مراسلة البنك خطياً يجب إجراء تلك المراسلة بالطريقة التي قد يقررها البنك من وقت لآخر.

١-٧ أي إشارة إلى قانون أو تشريع أو نظام أو لائحة أو بند تنظيمي، هي إشارة إلى ذلك النص حسبما يتمّ تعديله أو تمديده أو إعادة إصداره من وقت لآخر وكذلك إشارة إلى أي قانون بديل أو نظام أو لائحة أو بند تنظيمي يخلفه أو يكمّله. وكذلك فإنّ الإشارة إلى أي قانون أو نظام أو لائحة أو بند تنظيمي سوف تشمل كافة التشريعات التابعة له والتي تصدر بموجب ذلك القانون أو النظام أو اللائحة أو البند التنظيمي.

١-٨ أي إشارة إلى شخص سوف تشمل أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو تحالف أو تجمع شركات تعاقدي (بما في ذلك شراكة أو اتفاق ائتمان استثماري أو صندوق أو ائتلاف مشترك أو تجمع شركات) حكومة أو دولة أو وكالة أو منظمة أو كيان آخر سواء كان يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة أم لا.

١-٩ يجب تفسير الإشارات إلى «أنت» أو «لك» على أنها إشارات إلى أي من المفوضين بالتوقيع عنك أو أصحاب الحساب المشترك أو الوكلاء أو المستخدمين أو المسؤولين والموظفين طرفك.

١-١٠ أي كلمات تلي عبارات شاملاً أو يشمل أو بصورة خاصة أو على سبيل المثال أو أي عبارة مماثلة يجب تفسيرها على أنها توضيحية ولن تحدّ من معنى الكلمات أو الوصف أو التعريف ولا من الجملة أو العبارة التي تسبق تلك الكلمات.

١-١١ أي إشارة إلى أصول تشمل العقارات والإيرادات والحقوق من أي نوع سواءً كانت الحاضرة منها والمستقبلية.

١-١٢ أي إشارة إلى لائحة تشمل أي لائحة أو قاعدة أو تعليمات رسمية أو تعميم أو طلب أو توجيهات (سواء كان يتمتع بقوة القانون أم لا يتمتع بها، وإذا لم تكن له قوة القانون فإنه من النوع الذي ينطبق على أشخاص معتادين على الامتثال له) صادر عن أي هيئة أو وكالة أو دائرة حكومية أو مشكلة بين حكومات أو دول أو عن أي هيئة أو منظمة أخرى تنظيمية أو تتميّز بتنظيم ذاتي.

١-١٣ لا يجوز إسباغ معنى مقيد على الكلمات العامة كونها متبوعة بأمثلة معيّنة الغرض منها أن تكون مشمولة في الكلمات العامة.

١-١٤ أي إشارات إلى مستند تشكل إشارة إلى ذلك المستند حسبما يتمّ تعديله أو تغييره من وقت لآخر.

٢- التعريفات

في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون لكل من المصطلحات الموضحة أدناه المعنى الموضح مقابلها:

الحساب

يعنى حساب الاستثمار الخاص بكم أو حسابات الودائع أو حسابات حفظ الأوراق المالية، وأي حسابات أخرى قد يفتحها البنك باسمك من وقت لآخر بموجب هذه الأحكام والشروط؛

نموذج فتح الحساب

يعنى النموذج المعدّ بالصيغة المقررة من قبل البنك من وقت لآخر والمطلوب منك تعبئته لطلب فتح حساب استثمار لدى البنك والذي يشكل جزءاً من هذه الأحكام والشروط في حال قبوله من البنك؛

الأحكام والشروط العامة لبنك أبوظبي التجاري

أأحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد، و/ أو أحكام وشروط الخدمات المصرفية الخاصة، و/ أو أحكام وشروط الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات، حسبما ينطبق؛

شركة بنك أبوظبي التجاري للأوراق المالية

تعنى شركة بنك أبوظبي التجاري للأوراق المالية ذ.م.م.، وهى شركة تابعه للبنك ومرخص لها بواسطة هيئة الأوراق المالية والسلع كوسيط أوراق مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ويقع عنوانها المسجل في مبنى بنك أبوظبي التجاري، شارع السلام، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة؛

العنوان

أي من بيانات الاتصال التالية (حسبما تنطبق) حسبما هي محفوظة في سجلات البنك من وقت لآخر:

(أ) عنوان المراسلات الفعلي (بما في ذلك عنوان إقامتكم أو مقرّ أعمالكم الرئيسي أو أي عنوان فعلي آخر)؛
(ب) رقم الهاتف الثابت؛
(ج) رقم الهاتف المتحرك؛
(د) رقم الفاكس؛
(هـ) عنوان البريد الإلكتروني؛
(و) رقم "مكاني" (أو ما يعادله)؛ و/أو
(ز) أي نقطة اتصال أخرى أو وسيلة للوصول إليك لكي يسلّمك البنك مراسلة على أي شكل؛

سوق أبوظبي العالمي

يعنى سوق أبوظبي العالمي؛

محاكم سوق أبوظبي العالمي

تعنى محاكم سوق أبوظبي العالمي؛

محكمة الدعاوى الصغيرة في سوق أبوظبي العالمي

تعنى محكمة الدعاوى الصغيرة أو ما يعادلها لدى محاكم سوق أبوظبي العالمي (بمجرد تأسيسها)؛

التابعين

تعنى الشركات التابعة للبنك (بما فيها أية شركة تابعة مرخصة قائمة في سوق أبوظبي العالمي) والشركات الأم والمساهمين والشركاء والمديرين والموظفين والمسؤولين والممثلين وكذلك الائتلافات المشتركة التي يكون البنك شريكاً فيها وخلفاءهم والمتنازل لهم؛

إتفاق المستندات المشار إليها في المادة ٢-١ من الجزء (١)؛

شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية يعنى مكتب المعلومات الائتمانية الذي تأسس بموجب القانون الإماراتي رقم ٦ لعام ٢٠١٠؛

الملحق يعني ملحق يشكل جزءاً من هذه الأحكام والشروط ويشكل كذلك جزءاً من الاتفاقية المبرمة بينك وبين البنك؛

الإمارة المعنية تعني:

(أ) إن كنتم شركة:

(١) مؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعنى الإمارة التي تأسستم فيها؛

(٢) مؤسسة خارج الإمارات العربية المتحدة ولديها مكتب رئيسي أو مقرّ أعمال في الإمارات العربية المتحدة، تعنى الإمارة التي يقع فيها مكتبكم الرئيسي أو مقرّ أعمالكم؛ أو

(٣) مؤسسة خارج الإمارات العربية المتحدة وليس لديها مكتب رئيسي أو مقرّ أعمال في الإمارات، تعنى إمارة أبوظبي؛ و

(ب) إن كنتم شخصاً طبيعياً:

(١) مواطناً إماراتياً، تعنى الإمارة التي صدر فيها جواز سفركم أو بطاقة الإمارات للهوية؛

(٢) لست مواطناً إماراتياً ولكن تقيم في الإمارات العربية المتحدة، تعنى الإمارة التي صدرت فيها تأشيرة إقامتكم؛ أو

(٣) لست مواطناً إماراتياً ولا تقيم في الإمارات العربية المتحدة؛ تعنى إمارة أبوظبي؛

القانون واجب التطبيق يعنى أي قانون واجب التطبيق سواء كان محلي أو اجنبي أو دولي أو نظام أو قرار رسمي أو قاعدة أو حكم أو مرسوم أو مدوّنة طوعية أو توجيهات أو نظام عقوبات أو أمر محكمة أو اتفاقية فيما بين البنك وأي سلطة حكومية أو تنظيمية أو أي اتفاقية أو معاهدة فيما بين السلطات الحكومية والتنظيمية وواجبة التطبيق على البنك أو على أي من التابعين؛

المعدل المعتمد للقرض مقابل قيمة الأصول يعنى نسبة القرض إلى قيمة الأصول المعتمدة التي ينبغي عليك المحافظة عليها في كافة الأوقات فيما يتعلق بتسهيلات التمويل الممنوحة لكم حسبما قد يبلغكم بها البنك خطياً من وقت لآخر؛

البنك بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. شركة تم تأسيسها في إمارة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ويقع مقره الرئيسي المسجل في شارع الشيخ زايد بن سلطان وصندوق بريده هو ٩٣٩ أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة وهو مُرخص ومُنظّم من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومن قبل هيئة الأوراق المالية والسلع (للعمل على تسويق خدمات الاستثمار في الأوراق المالية وتقديم الخدمات المرتبطة بالاستثمار بموجب الرخصة رقم ٦٠١٠٠١)

يوم عمل

يعنى يوم تكون فيه البنوك التجارية مفتوحة لممارسة نشاطها التجاري المعتاد في الإمارات العربية المتحدة، أو حيثما ينطبق، في البلد التي تمّ فيها شراء أو بيع أو استرداد أو مقايضة الاستثمار ذات الصلة؛

ساعات العمل

تعنى ساعات يوم العمل التي تكون فيها البنوك التجارية مفتوحة للأعمال بصورة عامة في الإمارات العربية المتحدة، وحيثما ينطبق، في البلد الذي تمّ فيها شراء أو بيع أو استرداد أو مقايضة الاستثمار ذات الصلة؛

المادة

تعنى مادة من هذه الأحكام والشروط؛

المراسلات

تعنى كافة التعليمات أو الإخطارات أو الإنذارات أو الخطابات أو المراسلات الإلكترونية أو أرقام التعريف الشخصي أو كلمات السر أو أرقام أو كلمات تعريف المستخدمين أو كلمات السر الصوتية أو كشوفات الحسابات أو الطلبات أو الاستشارة أو التنبيهات أو التسجيلات الصوتية أو الإيصالات أو الردود السرية على أي أسئلة أمنية وأي معلومات أخرى قد يطلب البنك منك تزويده بها والتي يتمّ توجيهها فيما بينك وبين البنك؛

أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد

أأحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد من بنك أبوظبي التجاري المتاحة على الموقع الإلكتروني - https://www.adcb.com/ar/terms-conditions/default.aspx»

الصورة

تعنى فاكس، صورة مأخوذة بالماسح الضوئي، صورة ضوئية، صورة إلكترونية أو أي شكل آخر من نسخ المستندات؛

المحفظة الأساسية

تعنى محفظة استثمار أموال يقوم البنك بتصميمها وفقاً لحجم الإستثمار المستهدف والتي تعكس مدى الاستعداد لتحمّل المخاطر والأغراض الاستثمارية للمحفظة وفقاً لما تختاره في النموذج ذي الصلة؛

المعدل الحالي للقرض مقابل قيمة الأصول

تعنى نسبة القرض إلى قيمة الأصول حسبما يحددها البنك في أي وقت من الأوقات؛

أمين الحفظ

يعنى الشخص الذي يحتفظ باستثمارات لمنفعة شخص آخر وبالنيابة عنه؛

الحفظ

يعنى حفظ استثمار لمصلحة شخص آخر وبالنيابة عنه أو بدلاً عن ذلك خدمات الحفظ والإدارة المرتبطة بحفظ الاستثمارات بالنيابة عن عميل؛

الطرف المفوض

أي وكيل أو مستشار أو بنك أو وسيط أو بنك مراسل أو تاجر أو ممثل أو متخصص في الأسواق أو متعهد أو مورد (بما في ذلك المتعهدين من الباطن) أو أمين حفظ أو أي طرف ثالث قد يقوم البنك بتعيينه لتقديم جميع أو بعض خدمات الاستثمار أو خدمات إدارة الثروات أو لتنسيق تقديم هذه الخدمات من قبل البنك إليك بشكل مباشر أو غير مباشر أو للحفاظ على القدرة التنافسية.

سوق دبي المالي العالمي

يعنى سوق دبي المالي العالمي؛

محكمة الدعاوى الصغيرة في سوق دبي المالي العالمي

تعنى محكمة الدعاوى الصغيرة التابعة لسوق دبي المالي العالمي

مراسلة إلكترونية

يعنى أي مراسلة فيما بينكم وبين البنك أو أي من مزوّدي الخدمات يتمّ إرسالها بواسطة وسيلة إلكترونية، بما في ذلك البريد الإلكتروني أو الانترنت أو الهاتف أو الرسائل النصية القصيرة أو تطبيقات الهاتف المتحرك والفاكس، بما فيها أي اتصالات تتم بواسطة برمجيات تخص الغير؛

قنوات الاتصال الإلكتروني

تعنى أي طريقة مراسلة إلكترونية فيما بينكم وبين البنك يتمّ بموجبها بث تعليمات، معلومات واتصالات فيما بينكم والبنك أو طرف ثالث من مزوّدوا بالخدمات؛

الإمارة

تعنى أي إمارة من الإمارات السبع (أبوظبي، عجمان، دبي، الفجيرة، رأس الخيمة، الشارقة وأم القيوين) التي تتألف منها جميعاً دولة الإمارات العربية المتحدة؛

حالة إخلال

(أ) عدم سدادكم أو أي من جانب الشركات التابعة لك لأي مبالغ مستحقة في ذمتكم أو ذمة أي من الشركات التابعة لكم في تواريخ استحقاقها؛

(ب) عدم قيامكم أو عدم قيام أي من الشركات التابعة لكم بتوفير أي معلومات أو مستندات يحق للبنك أن يستلمها منك أو من أحد الشركات التابعة لك؛ أو

(جـ) أي مخالفة منكم لبنود هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك عدم أداء أو عدم التقيد الكامل وفي الوقت المطلوب بأي التزام تعهدت به بموجب هذه الأحكام والشروط)؛

(د) إذا كنت قد قدمت للبنك أو تقدم له حالياً طلب تسهيلات تمويل:

(١) لم تدفعوا أي مبلغ مستحق بموجب أي اتفاقية أخرى مع أيّ بنك أو مؤسسة مالية بتاريخ استحقاق ذلك المبلغ؛

(٢) إذا تبيّن أنّ أيّ تعهد أو إقرار مقدّم للبنك من جانبك أو من أحد الشركات التابعة لك غير حقيقي أو غير صحيح؛

(٣) إذا أصبحت، حسبما ينطبق وفقا للظروف، في حالة إعسار أو كنتم محل لطلب إفلاس طوعي أو إجباري في أي بلد، أو تمّ تعيين حارس قضائي على أي من أصولكم، أو إذا أبرمتم اتفاقية صلح واقٍ من الإفلاس مع أو تنازل لصالح دائنيكم؛

(٤) في حال وفاتك أو فقدان أهلية التعاقد بموجب حكم صدر عن أي محكمة أو هيئة قضائية مختصة؛

(٥) إذا تم بالفعل توقيع الحجز أو أمر تنفيذ على حساب الاستثمار الخاص بك أو على أي استثمارات يحتفظ بها البنك لصالحك، أو إذا تمّ توقيع حجز تحفظي على حساب الاستثمار الخاص بك أو على استثماراتك الأخرى أو تمت حيازته أو مصادرته بواسطة أي دائرة أو سلطة حكومية أو في حال ظهرت دلائل جدية على احتمال ذلك؛

حالة إخلال

(٦) إذا تجاوز المعدل الحالي للقرض مقابل قيمة الأصول هامش التغطية (حسبما هو محدد من قبل البنك وتمّ إخطارك بذلك خطياً من وقت لآخر)، ولم تقوموا برهن (خلال فترة ٤ أيام عمل في الإمارات تلي تاريخ الإخطار الخطي الموجه من البنك لكم يطلب منكم بموجبه القيام بذلك أموال نقدية أو استثمارات إضافية مقبولة للبنك ولصالح البنك لتدارك هذه الحالة؛

(٧) إذا قرر البنك (١) انه من المحتمل ألاّ تكونوا قادرين على تخفيض المعدل الحالي للقرض مقابل قيمة الأصول إلى مبلغ أقلّ من أو مساوى لمعدل المعتمد للقرض مقابل قيمة الأصول ؛ أو (٢) من المحتمل ألاّ تكون قادر بخلاف ذلك على أداء التزاماتك الناشئة عن هذه الأحكام والشروط؛

(٨) إذا أصبح المعدل الحالي للقرض مقابل قيمة الأصول مساوٍ أو أكثر من الحد الأقصى لمعدل القرض إلى قيمة الأصول ؛ أو

(٩) إذا اعترضت أو اعترض أي من الغير على هذه الأحكام والشروط (أو على أي مستند مبرم يتعلق بها) أو إذا لم تعد هذه الأحكام والشروط لأي سبب من الأسباب سارية المفعول أو أصبح غير قانوني بالنسبة لكم أن تبرموا هذه الأحكام والشروط أو أن تقبلوا أو تتعهدوا بأي من التزاماتكم الناشئة عن هذه الأحكام والشروط، أو إذا أصبح أي ضمان مقدم للبنك بموجب هذه الأحكام والشروط غير صالح؛

فاتكا

يعنى قانون الامتثال الضريبي بشأن الحسابات الخارجية لعام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة الأمريكية وأنظمة الخزينة الأمريكية ذات الصلة (وتعديلاتها من وقت الى آخر) وأي تشريعات أو أنظمة مماثلة معمول بها في أي بلد آخر من وقت لآخر؛

التزامات الامتثال الضريبي

تعني الالتزامات المقررة بموجب لوائح الامتثال الضريبي الاميركي وأي اتفاقية بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الاميركية أو مع أي دولة أخرى فيما يتعلق بتطبيق لوائح الامتثال الضريبي الاميركي أو أي انظمة مماثلة أو حالية أو مستقبلية تهدف الى ضمان تبادل المعلومات لأغراض الضرائب بما في ذلك معايير الافصاح المشترك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأي تشريعات أو لوائح مماثلة تكون سارية المفعول من وقت لآخر في أي منطقة ذات اختصاص قضائي أو أي اتفاقيات حكومية دولية أو أي اتفاقيات أخرى يتم ابرامها وأي قوانين و/أو لوائح (سواء محلية أو غير ذلك) يتم اعتمادها تطبيقاً لما ورد أعلاه؛

النموذج

أي نموذج فتح حساب أو استمارة طلب أو نموذج اكتتاب أو نموذج معاملة أو أي نموذج آخر حسبما قد يقرره البنك من وقت لآخر لأغراض توفير خدمات الاستثمار أو أي نموذج آخر يقرره البنك أو مزود الخدمات من الغير لغرض معيّن مثل استمارة طلب خاصة ببنك معيّن أو عرض أو خدمة طرف ثالث، أو لغرض إبلاغ البنك بتعليمات، والتي يجوز تعبئتها:

(أ) خطياً، باليد أو بواسطة نموذج إلكتروني؛

(ب) بموجب تعليمات شفهية، يتمّ توفيرها شخصياً أو بواسطة الهاتف؛

(ج) بموجب قنوات الاتصال الإلكترونية أو بأي وسيلة قبول إلكترونية أو رقمية أخرى بما في ذلك البريد الإلكتروني أو الفاكس؛

(د) عن طريق شركة تابعه للبنك أو بواسطة برمجيات خاصة ب مزود الخدمات من الغير، بما في ذلك خدمات أو برمجيات الرسائل المأمنه سويفت؛ و/أو

(هـ) بموجب أي وسيلة أخرى للتعليمات أو التأكيد قد يقررها البنك من وقت لآخر؛

الصندوق

يعنى أي وحدات في صناديق مهما كان وصفها، بما في ذلك وحدات في صناديق (سواء كان البنك يديرها أم لا)؛

المعلومات

تعنى أي بيانات، تسجيلات، دفاتر، وثائق، سجلات، قيود، كشوفات، تعليمات، اتصالات، إثباتات أو معلومات حسابات وأي معلومات أو مستندات أو شهادات أخرى حول هويتك، السلطة الضريبية التي تخضع لها، جنسيتك أو مصدر أي أموال مودعة لدى البنك أو مستخدمة لشراء أي استثمارات أو خدمات من خلال البنك على أي شكل، بما في ذلك أي مراسلات فيما بينكم و مزود الخدمات من الغير، سواء كانت أصلية أو صور، وبما في ذلك دونما حصر أي نص مطبوع، نص رقمي، إلكتروني، سمعي أو بصري، نشرات اكتتاب، مذكرات شارحة، توضيحات، تقارير وحسابات نصف سنوية أو سنوية، ومطبوعات محدّثة أخرى ترويجية وإعلانية، منشورات، موادّ ومعلومات إحصائية تتعلق بأي استثمارات، صناديق، منتجات تأمين أو خدمات استثمار، وأي جداول رسوم أو نفقات؛

التعليمات

تعنى أي طلب أو أمر يصدر منك أو من أحد الشركات التابعة لكم للبنك بأي طريقة مهما كانت، بما في ذلك أي شراء، بيع أو أمر آخر يتعلق باستثماراتك، حساباتك أو أي خدمات أخرى يقدمها البنك لكم بموجب هذه الأحكام والشروط؛

بوليصة التأمين

تعنى أي بوليصة توضح الأحكام والشروط التي تنطبق على عقد تأمين صادر من قبل مزود الخدمات من الغير؛

خدمات التأمين

تعنى ترتيب أو إجراء المعاملات المتعلقة بمنتجات التأمين؛

الاستثمار

يعنى ودائع، حصص، سندات، أدوات دين، شهادات (بما في ذلك شهادات الإيداع)، أذونات صرف، وحدات في صناديق استثمار جماعية (بما في ذلك أوعية الاستثمار البديلة)، أسهم، حقوق الأولوية، سندات الدين، الاستثمارات في الاستراتيجيات البديلة، صناديق التحوّط، أسهم الشركات، الإيرادات الثابتة والصناديق الأخرى، المشتقات المالية، الصكوك، السلع، العملات، المعادن الثمينة والمعادن الأخرى، الاستثمار المباشر فى أسهم الشركات الخاصة، بوالص التأمين أو منتجات التأمين الأخرى مع أو بدون عنصر استثماري، الممتلكات العقارية أو الشخصية من أي نوع كانت، الحقوق والمصالح في أيّ مما ورد أعلاه، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أداة الدين التي تعتبرها هيئة الأوراق المالية والسلع استثماراً أو مصلحة في ذلك الاستثمار، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك الاستثمار الذي تتمّ هيكلته أو اختياره لكي يتوافق على الشريعة الإسلامية؛

حساب/حسابات الاستثمار

يعنى كافة الحسابات التي سوف يتمّ استخدامها لغرض تزويدكم بخدمات الاستثمار، بما في ذلك أي حسابات أو حسابات فرعية يفتحها البنك باسمكم لغرض تسهيل تزويدكم بخدمات الاستثمار من قبل البنك بموجب هذه الأحكام والشروط؛

خدمات الاستثمار أو خدمات الثروات

تعنى الخدمات المطلوب من البنك تزويدك بها بموجب هذه الأحكام والشروط؛

مستند المميزات الرئيسة

تعنى أي نشرة أو مذكرة طرح للاكتتاب أو لائحة الأحكام والشروط أو صحيفة الوقائع أو أي مستند آخر يتضمن معلومات حول الميزات أو المخاطر أو الأهداف أو السياسات أو الاستراتيجيات أو الحقوق أو الالتزامات أو القيود أو التكاليف أو النفقات أو الرسوم أو الأحكام والشروط واجبة التطبيق على أو ذات صلة بأي استثمار؛

الالتزامات

تعنى أي من التزاماتك تجاه البنك بموجب هذه الأحكام والشروط أو بموجب أي عقد آخر فيما بينك وبين البنك، بما في ذلك أي التزام بدفع مبلغ من المال بتاريخ استحقاقه أو بمجرد الطب مع أي نفقات وتكاليف ورسوم ومصروفات (بما فيها الأتعاب القانونية)، والخسائر أو أي التزامات أخرى قد يتكبدها البنك؛

معدل القرض إلى قيمة الأصول

يعنى قيمة تسهيلات التمويل الممنوحة لك بمقابل القيمة السوقية الجارية (حسبما هي معرّفة في البند 0-0 من الجزء ٤) للاستثمارات المشتراة من قبلك، أو من قبل البنك بالنيابة عنك، عن طريق استخدام الأموال التي تمّ توفيرها لكم بموجب تسهيلات التمويل المذكورة بالإضافة إلى أي مبالغ نقدية محفوظة باسمكم لدى البنك كضمان لتسهيلات التمويل الممنوحة لكم؛

الخسائر

تعنى أي من وكافة ما يلي: التكاليف، الاتعاب، الرسوم، النفقات، المصروفات، ، الالتزامات، العقوبات، المطالبات، الطلبات، الإجراءات، الدعاوى، الأحكام، القضايا، الخسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح وخسارة الفرص) أو الأضرار أياً كان طبيعتها، وكافة الضرائب والرسوم والأعباء (في حال نشوئها أو فرضها) من أي نوع مهما كانت وسواء كان واجبة الدفع فيما يتعلق بأي استثمار تمّ شراؤه، بيعه، حفظه، استرداده، أو خلاف ذلك؛

نسبة قرض طلب الهامش إلى القيمة

يعنى معدل القرض إلى قيمة الأصول ، حسبما قد يبلغكم بها البنك خطياً من وقت لآخر، والتي يحق للبنك بموجبه أن يوجه لكم إخطاراً خطياً بأنّه ينبغي عليكم ضمن فترة أربعة (٤) أيام عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة تلي تاريخ الإخطار الخطي المذكور لتوفير مبالغ نقدية أو استثمارات إضافية مقبولة للبنك، أو عليكم إيداع مبلغ نقدي بقيمة كافية لإعادة معدل القرض إلى قيمة الأصول إلى الحد المقبول لدى البنك، وعدم قيامكم بذلك سوف ينتج عنه وقوع حالة إخلال؛

الحد الأقصى لمعدل القرض إلى قيمة الأصول

تعنى الحد الأقصى لمعدل القرض إلى قيمة الأصول المصرّح بها حسبما قد يبلغكم به البنك خطياً من وقت لآخر؛

تطبيقات الهاتف المتحرّك

تعنى أي تطبيق واحد أو أكثر للأعمال المصرفية معتمد لدى البنك وقابل للتحميل على الهاتف المتحرك حسبما قد يتمّ طرحه للاستعمال أو استبداله أو تحديثه أو ترقيته أو تعديله من وقت لآخر؛

معلومات التطبيق

تعني المعلومات والبيانات (بما في ذلك النصوص والصور والروابط وغيرها) التي تتاح أو التي يمكن الوصول اليها من خلال تطبيق الهاتف المتحرك؛

معاملة خارج المقصورة

تعنى عبارة تصف صفقة شراء أو بيع تتمّ خارج مقصورة التداول؛

الجزء

تعنى أي من الأجزاء ١ إلى ٨ من هذه الأحكام والشروط؛

البيانات الشخصية

أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد الهوية أو يمكن التعرف على هويته. ولأغراض هذا التعريف، يُقصد بمصطلح «الشخص الطبيعي الذي يمكن التعرف على هويته» أي شخص يمكن تحديد هويته بشكل مباشر أو غير مباشر، لا سيما من خلال الإشارة إلى معرف مثل الاسم أو رقم التعريف، أو إلى عامل أو أكثر يتعلق بالبيانات الحيوية أو الجسدية أو البيومترية أو الجينية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لذلك الشخص الطبيعي.

العاملين

(فيما يتعلق بأي طرف أو جهة) المديرين، المسؤولين، الموظفين والمستخدمين لدى ذلك الطرف أو الجهة من وقت لآخر؛

المحفظة

تعنى أي تجميع للاستثمارات والمبالغ النقدية و/أو الأصول التي يتمّ التزويد بخدمات الاستثمار بصددها بموجب هذه الأحكام والشروط

بلد محظور

تعنى أي بلد يعيّنه القانون واجب التطبيق من وقت لآخر كبلد يحظر إجراء تعاملات فيه ؛

أحكام وشروط الخدمات المصرفية الخاصة

أحكام وشروط الخدمات المصرفية الخاصة من بنك أبوظبي التجاري المتاحة على الموقع الإلكتروني - «https://www.adcb.com/ar/private/terms-conditions/default.aspx»

الشراء

يعنى الاكتتاب على استثمار من خلال المُصدر ذات الصلة أو شراء استثمار في السوق الثانوية أو بموجب معاملة خارج البورصة الرسمية؛

القيود

تعنى أي بيانات، تسجيلات، دفاتر، وثائق، سجلات، أو حسابات محفوظة لدى البنك في أي شكل (بما في ذلك نص مطبوع على ورق أو رقمي أو سمعي أو بصري) فيما يتعلق بعميل ما أو باستخدام العميل لأي من خدمات البنك وأي تعاملات واتصالات فيما بين البنك والعميل أو الشركات التابعة له؛

الاسترداد

تعنى إعادة أو طلب إعادة قيمة الوحدات (كما هو بتاريخ الطلب المذكور) أو القيم الاسمية المماثلة للحق في ترتيبات تتعلق بممتلكات من أي وصف كانت، بما في ذلك أموال، متى كان غرض الترتيبات هو تمكين الأشخاص المشاركين في الترتيبات من المشاركة في أو من استلام الأرباح أو الإيرادات الناشئة عن شراء، حفظ، إدارة أو بيع الممتلكات أو الأموال المدفوعة من تلك الأرباح أو الإيرادات بواسطة الجهة الحائزة أو الحافظة لتلك الوحدات أو للقيم الاسمية المماثلة للحق؛

الجهة المُنظّمة ذات الصلة

تعنى هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة وفي أي دولة أخرى تعني السلطة المسؤولة عن تنظيم الاستثمارات والخدمات في الدولة التي يقع فيها الاستثمار أو التي يتمّ فيها تقديم الخدمات؛

شخص محظور

يعنى شخص مدرج على لائحة العقوبات أو مملوك من قبل أو يسيطر عليه شخص مدرج على تلك اللائحة، أو شخص يعمل بالنيابة عن أو بناءً على تعليمات شخص كائن أو مسجل بموجب قوانين بلد أو إقليم يخضع لبلد أو إقليم مفروضة عليه عقوبات أو شخص مملوك من قبل أو خاضع لسيطرة ذلك الشخص أو يعمل بالنيابة عن أو بناءً على توجيهات ذلك الشخص أو بخلاف ذلك يشكل هدفاً مباشرةً أو غير مباشر للعقوبات؛

حق المقاصة

يعني حق البنك في تخصيص؛

(أ) أي مبلغ دائن في أي حساب من حسابات الاستثمار التابعة لكم؛ و/أو

(ب) أي من أموالكم المنقولة الأخرى المحفوظة لدى البنك أو في حيازته بما في ذلك دون حصر الأوراق المالية، السندات، الضمانات، الاسهم، مستندات الشحن، السندات لأمر، العملات، الذهب أو أي أموال منقولة أخرى ذات قيمة أو ممتلكات من أي نوع كانت،

مقابل الوفاء بأي من التزاماتك المستحقة تجاه البنك أو التابعين أو مزود الخدمات من الغير (سواء كانت فعلية أم محتملة أو مبدئية أو تبعية أو فردية أو مشتركة)؛

بيع/يبيع

يعنى التصرف في أو بخلاف ذلك تصفية استثمار في السوق الثانوية أو من خلال معاملة خارج المقصورة أو استرداد استثمار من المُصدِر ذات الصلة؛

العقوبات

تعنى أي قوانين، قواعد، أنظمة، مراسيم، إخطارات، أو أوامر (بما في ذلك أي أوامر تنفيذية) بشأن أي عقوبات تجارية، اقتصادية أو مالية، أو أي حظر أو قيود؛

لائحة العقوبات

تعنى لائحة المواطنين المعينين تحديداً والأشخاص المحظورين التي يحتفظ بها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، اللائحة الموحدة لأهداف العقوبات المالية ولائحة حظر الاستثمارات التي تحتفظ بها خزينة صاحبة الجلالة، لائحة العقوبات الموحّدة لمجلس أمن الأمم المتحدة أو أي لائحة مماثلة تحتفظ بها أي دولة أو أي إعلان للعموم عن عقوبات معيّنة تصدر عن أي دولة و/أو هيئة حكومية، تشريعية، بين الدول، تنظيمية أو تنفيذية (كل منها حسبما يتمّ تعديلها أو تكملتها أو استبدالها من وقت لآخر)؛

هيئة الأوراق المالية والسلع

تعنى هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

جدول الرسوم

يعنى جدول رسوم ونفقات البنك وأسعار الفوائد فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المشار إليها في هذه الأحكام والشروط، حسبما يقوم البنك بتعديلها من وقت لآخر وتوفيرها على الموقع الإلكتروني للبنك من وقت لآخر، أو كجزء من استمارة الطلب ذات الصلة أو نموذج الاكتتاب أو حسبما قد يخطرك به البنك من وقت لآخر؛

معلومات الحفاظ على السرية

تشمل الهوية وكلمة المرور الخاصين بكم واجوبتكم السرية على أي اسئلة للحفاظ على سرية المعلومات وأي معلومات أخرى يطلبها منكم البنك ؛

إس إم إس

تعنى خدمة الرسائل النصية القصيرة على الهاتف المتحرك؛

أمين الحفظ الفرعي

يعنى الشخص الذي يحفظ الاستثمارات لصالح ومنفعة شخص آخر والذي يعمل بصفة أمين حفظ بالنيابة عن ذلك الشخص؛

سويفت

تعنى جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك؛

السلطة الضريبية

تعني السلطة الضريبية الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة أو أي سلطات أخرى مسؤولة عن مراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بضريبة القيمة المضافة؛

الالتزامات الضريبية

أي التزام بخصم أو احتجاز لصالح أو لحساب أي ضرائب أو مفروضات أو جمارك أو أي رسوم أخرى أو محتجزات ذات طبيعة مماثلة (بما في ذلك أي غرامة أو فائدة مستحقة الدفع فيما يتعلق بأي اخفاق أو تأخير في دفع أي من تلك الاشياء بالاضافة لأي التزام بتقيدم المعلومات واصدار الاشعارات) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي التزامات منطبقة بخصوص قانون الامتثال الضريبي الاميركي (الفاتكا)؛

الأحكام والشروط

تعنى هذه الأحكام والشروط التي تعتبر بالإضافة إلى أي من المستندات المشار إليها في البند ٢-١ من الجزء ١، حسبما يتمّ تعديلها من وقت لآخر، الاتفاقية التى يقوم البنك بموجبها بتقديم أي خدمات استثمار لك؛

مزوّد الخدمات من الغير	يعنى أي مزوّد بالخدمات فيما يتعلق باستثمار ما بما في ذلك، وسيط، مدير محفظة مالية، خبير استثمار، وكيل، طرف ثالث أمين حفظ، أمين حفظ فرعي، مُصدِر استثمارات، موزّع عالمي، شركة تأمين، أو طرف ثالث مزوّد بالخدمات فيما يتعلق باستثمار أو منتج تأمين؛
معاملة	تعنى إجراء أي عملية شراء او بيع (أو تصرف آخر) أو تحويل لاستثمار قام البنك بتنفيذه أو القيام بأي تعليمات بالنيابة عنكم كجزء من خدمات الاستثمار التي يتمّ تزويدك بها بموجب هذه الأحكام والشروط؛
إ.ع.م.	تعنى دولة الإمارات العربية المتحدة؛
يوم عمل في إ.ع.م.	يعنى يوماً تكون فيه البنوك التجارية مفتوحة للأعمال بصورة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
يو إس	تعنى الولايات المتحدة الأمريكية؛
أنظمة الخزينة الأمريكية	تعنى الأنظمة الصادرة من وقت لآخر عن مصلحة الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية؛
ضريبة القيمة المضافة	تعني أي ضريبة على القيمة المضافة أو أي ضريبة مماثلة مفروضة في أي دولة ذات اختصاص من وقت إلى آخر؛
الموقع الإلكتروني	يعنى www.adcb.com و أي إسم نطاق آخر واحد أو أكثر على الانترنت قد يحدده البنك من وقت لآخر حسبما يتمّ تعديله من وقت لآخر؛
أحكام وشروط الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات:	أحكام وشروط الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات من بنك أبوظبي التجاري المتاحة على الموقع الإلكتروني - https://www.adcb.com/ar/terms-conditions/corporate-investment-banking/default.aspx»
أنت	يعنى الطرف الذي يقدم طلباً أو يستلم أي استثمار، خدمة استثمار، منتج تأمين أو خدمة تأمين بموجب هذه الأحكام والشروط سواء كان فرداً أو هيئة اعتبارية.